قاسيون

العدد 443
السبت 6 آذار 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

بـلاغ عن رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

ناقشت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في اجتماعها الدوري يوم ٢٠١٠/٢/٢٧، آخر التطورات السياسية الخطيرة في المنطقة على ضوء تصعيد التهديدات الأمريكية . الإسرائيلية ضد قوى المقاومة والممانعة في كل مناطق هذا الشرق العظيم، وعلى وجه الخصوص ضد سورية ولبنان وإيران، وخلصت إلى الاستنتاجات التالية:

- ستُفرض على المنطقة مواجهة كبرى جديدة بسبب الوقائع والأرقام والاتجاهات المحتملة لتطور الأزمة الرأسمالية العالمية التي تسير اقتصادياً ومالياً بشكل متسارع نحو طريق مسدود، وهذا ما يستدعي اليقظة والحذر والاستعداد من جانب كل القوى التي استهدفتها وتستهدفها المخططات الأمريكية . الصهيونية في المنطقة.
- من هنا تأتي الأهمية الاستثنائية لقمة دمشق بين الرئيس بشار الأسد والرئيس الإيراني أحمدي نجاد والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وقادة المقاومة الفلسطينية، من حيث التوقيت والجهات المشاركة بها، حيث اتضحت المواقف الموحدة والمسؤوليات، والإعلان عن المواجهة المشتركة لأي عدوان أمريكي . صهيوني، لأن المعركة مشتركة ومصيرية وتستهدف جميع قوى المقاومة والممانعة، ولابد من أخذ زمام المبادرة، لأن الخيار الوحيد المطروح أمام هذه القوى هو النصر في مواجهة الإمبريالية والصهيونية التي تخوض حروبها الأخيرة.
- عندما تؤكد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أكثر من أي وقت مضى أن المواجهة المرتقبة ستكون شاملة جغرافيا وقاسية متشابكة ومركبة، تلفت الانتباه إلى أن العدو الخارجي لن يستخدم ضد شعوبنا كل أشكال الصراع من أدناها إلى أعلاها، السياسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية، وأخيراً العسكرية فقط، بل سيحاول الاعتماد على قوى محلية داخلية خلال المواجهة المباشرة، ولا يمكن فهم تصريحات وزير الخارجية الصهيوني حول سورية إلا من هذا المنظور، ولا يمكن فهم ما جرى ويجري في إيران منذ الانتخابات وحتى الآن إلا من هذا المنظور أيضاً.
- إن متطلبات النصر في المواجهة القادمة لا تتطلب التصميم والجرأة وأخذ زمام المبادرة بالانتقال من الممانعة إلى المقاومة وتحرير الجولان فحسب، بل وتتطلب أيضاً تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية، وخصوصاً عبر المعالجة المسؤولية والشجاعة للمشكلات الاقتصادية . الاجتماعية، وضرب قوى النهب والفساد، والتي هي موضع رهان للعدو الخارجي على الدوام. ولاشك أن خيار المقاومة والمواجهة سيهزم في طريقه نحو النصر كل أعداء الداخل من الفاسدين وأنصار الليبرالية الجديدة المتوحشة.
- لسنا وحدنا في المواجهة الأخطر، الجارية أو المرتقبة، فشعوب العالم أخذت تدرك أن التناقض الأساسي هو بينها وبين الإمبريالية التي تعيش الآن آخر حروبها. كما أن شعوب هذا الشرق العظيم أصبحت تدرك أن ضرورة تعزيز وتطوير التضامن الكفاحي فيما بينها هو الطريق الوحيد لتحقيق النصر ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية، التي تستهدفها بالتفتيت والهيمنة ونهب ثرواتها.

تعبر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عن ثقتها الكاملة بالتاريخ الوطني الكفاحي لشعبنا وقدرته على الانتصار في المواجهة القادمة ضد قوى الإمبريالية والصهيونية عبر خيار المقاومة الشاملة نحو تحرير الجولان ودحر قوى العدوان في المنطقة.

دمشق ٢٠١٠/٢/٢٧

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين



الكوارث الطبيعية من زلازل وموجات تسونامي، المتنقلة من بلد لآخر ومن قارة لأخرى فتنال من الفقراء بالدرجة الأولى، تثير التساؤلات حول أسبابها الحقيقية في ظل نظام الجور الرأسمالي بطابعه العسكري ضمناً، الذي ينال من الطبيعة فتنتقم منه. وربما كان الأسوأ حتى الآن هو ترجيح علماء وكالة «ناسا» الأمريكية أن يكون زلزال تشيلي المدمر الذي حدث مؤخراً، قد أثّر على دوران كوكب الأرض بشكل قلص معه الأيام التي يتم احتسابها من خلال دورة الأرض حول محورها...!

عمال اليونان وشيوعيوها ومثقفوها:

«على نظام النهب أن يدفع أثـمان الأزمة..!»

◄ **ترجمة وإعداد قاسيون**

أكد الحزب الشيوعي اليوناني نجاح الإضراب العمالي المليوني الذي شاركت في تنظيمه وتنفيذه «الجبهة الكفاحية لكل العمال – بام PAME» والتي تضم أيضاً نقابات العمال في القطاع الخاص GSEE ومثيلتها في القطاع العام ADEDY، في الرابع والعشرين من الشهر الماضي احتجاجا على سياسات التقشف المعلنة من جانب حكومة حزب «الباسوك» الاشتراكي الديمقراطي ومحاولته مع بقية الأحزاب المحافظة واليمينية المتعصبة مثل «الديمقراطية الجديدة» و«لاوس» تحميل أعباء الأزمة الرأسمالية على كاهل الشغيلة ومحدودي الدخل في اليونان تحت ذريعة ضرورة التزامهم بالقانون «بغية إنقاذ البلاد من الإفلاس»، مشددا على أن نظام النهب هو من ينبغي أن يدفع الثمن وليس العمال.

ويأتي ذلك في أعقاب إصدار الأحزاب الشيوعية والعمالية في دول الاتحاد الأوربي بيانا مشتركا أكدت فيه أن قرارات قمة رؤساء وقادة حكومات دول الاتحاد الأوربي التي عقدت مؤخرا تنذر بهجوم ضار جديد على الطبقة العاملة وشعوب أوربا، وذلك تنفيذا «لإستراتيجية الاتحاد الأوربي لعام ٢٠٢٠» القائمة على تعزيز «إستراتيجية لشبونة» تكريسا للسياسات المعادية للشعوب التي تنتهجها الحكومات البرجوازية عبر اعتماد إجراءات قاسية بحق الشغيلة والشعوب، من أجل الإبقاء على ربحية الاحتكارات الأوربية في وجه التنافس سواء البيني الأوربي أم على المستوى الإمبريالي الدولي.

ويوضح البيان أن الإستراتيجية الليبرالية للاتحاد الأوربي في البحث عن مخرج من الأزمة تقوم على فرض تغييرات عميقة في بنية نظم الضمان الاجتماعي ورفع سن التقاعد وإحداث تخفيضات كبيرة في الأجور والمعاشات ومجمل المكتسبات الاجتماعية.

ويضيف أن العجز والدين العام والإشراف على اقتصادات عدد من الدول الأعضاء مثل اليونان وايرلندا والبرتغال واسبانيا يجري استخدامها غطاءً للترويع الفكري والعقائدي بحق الشغيلة على امتداد أوربا.

ودعت الأحزاب الطبقة العاملة والشعب في كل بلد أوربي إلى تنظيم هجومها المضاد من أجل تحقيق جملة من الأهداف، من بينها: عمالة كاملة ومستقرة مع كامل الحقوق لكل العمال، زيادات مجدية في الرواتب، إلغاء كل القوانين المناهضة للرفاه والمعادية للعمل والعمال، تخفيض سن التقاعد وتأمين مجانية التعليم بالكامل، مع الصحة والرفاه الاجتماعي، لأن بمقدور الشغيلة أن يعيشوا حياة أفضل من دون الرأسماليين كونهم هم من ينتجون الثروة وينبغي أن يكونوا هم من يستمتعون بها بالتالي.

ومن بين الأحزاب الموقعة على البيان الذي أبقي مفتوحاً للآخرين: **حزب العمال البلجيكي، الحزبان الشيوعيان في بريطانيا، التنظيمان الشيوعيان في بلغاريا، أكيل القبرصي، الأحزاب الشيوعية في الدانمارك واستونيا وفنلندة واليونان وايرلندة ولوكسمبورغ ومالطا وبولندا وسلوفاكيا والسويد ولشعوب اسبانيا وكذلك حزب العمال الشيوعي الهنغاري وحزب العمال الايرلندي وحزب الشيوعيين الإيطاليين والحزبان الاشتراكيان في لاتفيا وليتوانيا والحزب الشيوعي الهولندي الجديد.**



في تداعيات الموقف وفي مقابلة أجراها فابيان بيرييه من صحيفة «لو أومانيتيه» الفرنسية مع إيلياس إيليوبولوس، الأمين العام لنقابات أيديدي العامة، أكد المسؤول النقابي أن العمال اليونانيين «يقاتلون الظلم» مشيرا إلى البعد الأوربي في الحراك اليوناني.

وشدد إيليوبولوس على أن إجراءات حكومة الباسوك سوف تمس كل القطاعات وتستهدف العمال والعاطلين عن العمل والضعفاء والمتقاعدين، مشيرا إلى ضرورة احترام ثلاث نقاط: محاسبة السياسيين الذين دمروا البلاد؛ وجوب أن تكون الإجراءات عادلة؛ ووجوب قيام المصارف بتسديد الأموال التي تلقتها. وحول وضع اليونان تحت الوصاية الأوربية أكد إيليوبولوس أنه لا يتوقع أي أمر حسن من بروكسل التي توجد حفنة صغيرة من الأشخاص تفرض القرارات عليها. وأوضح أن «كل النقابات الأوربية تقف في صفنا. نحن نعتقد جميعا بأن الإجراءات المتخذة هنا اليوم سوف تتخذ غدا في أرجاء أوربا كلها. يمكن التغلب على المشكلة الاقتصادية. المشكلة الحقيقية مشكلة سياسية. نحن نرفض أن يدوم الوضع الذي نعيشه اليوم. من غير الوارد أن يدفع العمال مرةً أخرى ثمن أزمة الرأسماليين».

وفي مقابلة مماثلة للصحيفة ذاتها مع أبوستولوس ديدوسوبولوس أستاذ الاقتصاد في جامعة بانتيون في أثينا، أكد الخبير الاقتصادي ضرورة «التحالف ضد خطة التقشف لأن مفاعيلها ستكون سلبية على اليونان، التي لا تزال في مرحلة الركود»، موضحا أن «النسيج الإنتاجي اليوناني ضعيف جدا، وهو موجه نحو الطلب الداخلي. وبما أن هذا الطلب سوف يتقلص بفعل التقشف، فسوف نشهد فرطا في انكماش الاقتصاد، ما سيؤدي إلى مزيد من الهشاشة والبطالة. أخيرا، سوف تتقلص عوائدنا الضريبية، وبالتالي لن نتمكن من تقليص الديون. نحن واقعون في فخ..!».

وحول رأيه بالبدائل قال ديدوسوبولوس إنه يتوجب على المستوى الوطني إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الفئات المحتاجة من السكان وقطاعات الصحة والضمان الاجتماعي، وينبغي على المستوى الأوربي تغيير القواعد، منتقدا الدور السلبي الذي تلعبه ألمانيا في مراقبة الميزانية اليونانية والأوربية، ومعربا عن بعض الأمل بحكم معارضة النقابات الألمانية لسياسات حكومتها ومطالبتها لكل العاملين بأجر في أوربا بأن يتحدوا. وأوضح: «علينا فدرلة تحالفات. ينبغي على الأحزاب اليسارية والنقابات والعاملين بأجر أن يتحالفوا لإعادة تأسيس السياسات الأوربية».

بصراحة

الحركة النقابية ومواجهة قوى الفساد

■ عادل ياسين

تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة التهديدات بالعدوان، مترافقة مع استعدادات عسكرية غير اعتيادية تحضيراً لعدوان محتمل قد يشنه العدو الصهيوني ـ الأمريكي على قوى الممانعة والمقاومة التي استطاعت إفشال مخططاته بفعل مقاومة شعوب المنطقة التي عمقت من أزمته المستعصية التي لا حل لها، من وجهة نظر قوى العدوان إلا بالحرب، والتي إن حدثت ستكون مؤلمة وطويلة الأمد، وهذا يتطلب استعدادا شعبياً موازياً للاستعداد العسكري، والاستعداد الشعبي يعني أشياء كثيرة، منها مواجهة السياسات الاقتصادية لقوى السوق، ومواجهة مراكز الفساد التي هي بوابات العبور الداخلي للعدوان، وبالتالي فإن مواجهتها داخلياً يعني تأمين أمد أطول بالصمود والمقاومة حتى تحقيق الانتصار، وهذا يقع على عاتق كل القوى الوطنية، ومنها الطبقة العامة وحركتها النقابية التي تمتلك إمكانيات كبيرة لخوض هذه المعركة المشرفة، معركة الدفاع عن الوطن ومعركة مواجهة قوى الفساد.

إن قوى الفساد الكبير، وأصحاب المشروع الليبرالي استطاعوا خلال الفترة الماضية وإلى الآن فرض برنامجهم المتدرج الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لنصائح المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الإمبريالية الأمريكية، وبالمقابل فإن درجة مقاومة ذاك المشروع لم تكن بمستوى الخطورة التي يمثلها اقتصادياً واجتماعياً، مع العلم أن الكوادر النقابية والحركة النقابية عموماً تعي تلك المخاطر، وقامت بالتصدي لها وفقاً للإمكانيات المتاحة، وهذا ما ظهر جلياً في المؤتمرات النقابية الأخيرة، حيث أوضح النقابيون موقفهم من السياسات الاقتصادية والإجراءات المتبعة لإنهاء القطاع العام، وخطورة تلك السياسات التي تضعف الموقف الوطني داخلياً وخارجياً، والتي أوصلت مستوى معيشة الطبقة العاملة إلى مطارح لم تعد مقبولة، حيث تصاعد تذمر العمال والنقابيين من استمرار هذه الأوضاع، وخاصة مع إقدام الحكومة على طرح العديد من الشركات للاستثمار، وإقفال عدد آخر منها وتوزيع عمالها على أماكن عمل لا علاقة لها بمهنهم الأساسية، بدلاً من إيجاد حلول إصلاحية حقيقية، تمكن من تطوير أداء هذه الشركات، مع العلم أن معظم الشركات التي أقفلت هي شركات غزل ونسيج، أي مادتها الأولية محلية ومتوفرة، ويمكن إصلاحها إدارياً وإنتاجياً برفدها بدماء عمالية وشابة لديها المقدرة على قيادة العملية الإنتاجية، وفقاً للمصلحة الوطنية ومصلحة العمال.

والسؤال الذي لابد منه: هل الوقت مازال كافياً أمام الحركة النقابية والقوى الوطنية لتأمين مستلزمات الصمود والمقاومة على الصعيد الداخلي؟!

في البداية لابد من الإشارة إلى قضيتين هامتين لهما علاقة مباشرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الوطنية والحركة النقابية تحضيراً للمواجهة القادمة ضمن الوقت المتبقي.

القضية الأولى: أن البعض يراهن على دور أمريكي ـ أوربي ما في الضغط على العدو الصهيوني لأجباره على الالتزام بالقرارات الدولية، ويبدو هذا خياراً لبعض القوى والتي لم تستفد من دروس الصراع مع هذا العدو التي تؤكد أن خيار المقاومة والصمود هو الطريق الأقصر للدفاع عن حقوقنا الوطنية، وأن كان الأكثر إيلاماً من حيث أضراره، فالاستمرار بالمراهنة على دور أمريكي أوروبي في الضغط على العدو يعني إضعافاً للجبهة الداخلية وتشتيتاً للقوى، وإضاعة للوقت المتبقي في الاستعداد.

القضية الثانية: استمرار الحركة النقابية في موقفها الوسط من السياسات الاقتصادية التي يجري فيها الفريق الاقتصادي وبسرعة، مهدداً إنجازات الشعب السوري، وضارباً عرض الحائط بكل الاحتجاجات والمواقف التي تبديها الطبقة العاملة والحركة النقابية تجاه تلك السياسات التي ترى فيها النقابات خطراً حقيقياً يهدد الاقتصاد الوطني برمته، ويجعل إمكانية إصلاح اقتصادي حقيقي يؤمن نسب النمو المطلوبة التي ستعمل على تحسين المستوى المعيشي للشعب السوري، وفي المقدمة منه الطبقة العاملة السورية، غير ممكن وفقاً لتلك السياسات، وبالتالي الاستمرار بها والاستمرار بالموقف غير الحازم منها، يعني إضعافاً للجبهة الداخلية، وإضاعة للوقت المتبقي للاستعداد.

إن الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية لن تتخلى عن دورها الأصيل في الدفاع عن الوطن بالرغم من كل الظروف الصعبة التي تعاني منها، والمطلوب وطنياً تعبئة قوى الطبقة العاملة في مواجهة برنامج قوى السوق ومراكز الفساد، بوابات العبور للعدوان الخارجي، وبذلك تتعزز الوحدة الوطنية التي هي الأداة الحقيقية في الصمود والمقاومة، ولنا بهذا نصيب.

adel@kassioun.org

في مؤتمر نقابة عمال الكهرباء:

تثبيت العمال المؤقتين... مشكلتنا الأكبر



كلمة حسام إبراهيم رئيس نقابة عمال الكهرباء:

نؤكد هنا على بعض الأمور التي نجد أنه من الضروري متابعتها وإنجازها:

١. إن موضوع تثبيت العاملين المؤقتين هو المشكلة الأهم التي تعترضنا، فصحيح أنه صدر التعميم رقم ١٥٨/٥٦٥٩ للعام ٢٠٠٨ عن رئيس مجلس الوزراء، الذي سمح للجهات العامة بتثبيت العمال المؤقتين، حسب الشواغر المتاحة. ولعدم إجراء التوسيعات اللازمة للملاكات العددية، فإننا نرى أن هذا التعميم لا يفي بالحاجة، ونقترح أن يتم تشكيل لجنة مركزية على مستوى وزارة الكهرباء، مهمتها الوحيدة هي دراسة التوسيعات اللازمة للملاكات العددية، وإقرارها تمهيداً لإعداد مشاريع المراسيم اللازمة لإصدارها.

٢. بعد مرور سنوات على إحداث الصندوق التعاوني للعاملين في وزارة الكهرباء والمعاهد، فإننا نرى أن الوقت قد حان لتفعيل هذا الصندوق، بما ينعكس إيجاباً على العاملين المنتسبين إليه.

إننا في الحركة النقابية نعتبر أن شعارات الاستقلال الاقتصادي والأمن الغذائي والاعتماد على الذات لن يحميها سوى قطاع عام معافى، لذلك نرى أن دخول القطاع الخاص في إنتاج وتوزيع الكهرباء يشكل بادرة عدم استقرار لعملية التنمية بمجملها، لأن القطاع الخاص لا يؤمن إلا بالربحية فقط، ونؤكد هنا على سيادية الدولة على قطاع الكهرباء.

مداخلة اللجان النقابية في شركة كهرباء محافظة ريف دمشق:

في البداية نؤكد على ما جاء في تقرير المكتب وخاصة:

تعويضات العاملين وقلة نسبها، وخاصة تعويض طبيعة العمل الذي لا يتجاوز في أحسن الظروف /٢٦,٢٪/، بينما تعويض عمال البلديات يصل إلى /١٠٠٪/، وكذلك تعويض المسؤولية.

الإسراع في إصدار النظام الداخلي للشركة العامة لكهرباء محافظة ريف دمشق:

١. تثبيت العمال المؤقتين، حيث يبلغ عدد العمال في الشركة حوالي /٤٠٠٠/ عامل وعاملة، غالبيتهم من المؤقتين.

٢. إعطاء العاملين المناوبين في أيام العطل والأعياد يوماً بديلاً.

٣. التقليل من الروتين من خلال إعطاء بعض الصلاحيات للمدراء العامين بأمور خاصة بشؤون العمال، مما يوفر الوقت والورقيات.

٤. رفع إعانة نهاية الخدمة إلى /٣٥٠٠/ ل.س عن كل سنة خدمة من صندوق المساعدة الاجتماعية، وصرف راتب شهر عن كل ثلاث سنوات خدمة من الصندوق التعاوني، ورفع السقف في صندوق المساعدة إلى /١٥٠٠٠٠/ ليرة سورية.

مداخلة اللجان النقابية في المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية:

- السعي لتثبيت العاملين المؤقتين.
- تعديل بلاغات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء بخصوص المشافي للأمراض القلبية والقثطرة، وتشميل جميع المشافي، بحيث يتم اعتماد الحد الأدنى لوزارة الصحة.
- تؤكد اللجنة النقابية على ضرورة تفعيل اللجان المشكلة بخصوص استصدار الملاك العددي والنظام الداخلي للمؤسسة.
- ضرورة الاستمرار بالمعالجة الصحية للمتقاعدين لمدة خمس سنوات من تاريخ إنهاء خدماتهم، بسبب بلوغهم السن القانونية.
- ضرورة إفادة العاملين المشتركين بصندوق المساعدة الاجتماعية والصندوق التعاوني من بند الإعانات في حال وفاة أحد والديهم، ولو لم يكن معيلاً لهم.
- السعي مع الوزير لأخذ الموافقة لإعادة التعامل بالقسائم الصادرة عن «سادكوب»، كونها مازالت تطبق بأكثر الجهات الحكومية حتى الآن.
- حل مشكلة النقص الكبير بعدد العاملين والحراس والسائقين في مديرية المرافق، بطلب ترشيحهم من مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.
- معالجة صدور بعض الحسومات من تعويضات العاملين في مديرية المرافق، دون التحقيق مع العامل وتحديد مسؤوليته عن الخطأ المرتكب، حسب ما ورد في القانون رقم /٥٠/.

مداخلة اللجان النقابية في مجمعات شركة كهرباء دمشق:

- إعادة النظر بالرواتب والأجور بما يتوافق مع الوضع المعاشي الحالي، وربط الأجور بالأسعار.
- منح العاملين تعويض المخاطر.
- منح تعويض اختصاص للعاملين الذين تم تعيينهم عام /٨٧/ فما فوق (ثانوية صناعية ـ معاهد فنية متوسطة) أسوةً بالعاملين الذين تم تعيينهم قبل عام /٨٦/.
- زيادة قيمة الاعتمادات للمزايا العينية بما يتناسب مع زيادة عدد العمال وفقاً لمتطلبات حاجة المشاريع وحجم العمل المنوط بالشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الكبير في أجور العمليات وأسعار الأدوية وأجور الأطباء، وكذلك التحاليل والصور الشعاعية وغيرها، وذلك حسب تعرفة وزارة الصحة، ورفع مبلغ الإعانات الممنوحة للعمليات الجراحية، الولادة، الزواج، الوفاة، الأمراض المستعصية.
- السماح بتعديل الوضع الوظيفي لحاملي الشهادات العليا، وإن كان وقت الحصول عليها قبل التعيين.
- إحداث مكتب إصابات العمل في مجمع القابون.

■■

في مؤتمر نقابة عمال نفط طرطوس:

مطالب مستعصية... وحلول غائبة



محمد علي (مصفاة بانياس):

دعا إلى تحسين الظروف البيئية للعمل، إعطاء طبيعة عمل لعمال النفط، الإسراع بصرف تعويض مخاطر المهنة. فتح سقف الرواتب. وفي مجال التعليم تحدث عن مشكلة الدروس الخصوصية، وطالب بالتدخل لدى التأمينات الاجتماعية للعودة عن قرارها بخصوص إعفاء /١٥٪/ لقاء معالجتها إصابات العمل. منح تعويض طبيعة العمل. إنشاء صندوق تعويض الوفاة يستمر بعد التقاعد.

سمير عبود رئيس (مصفاة بانياس):

طالب بإحداث تشريع نفطي خاص بالعاملين في هذا القطاع، إعطاء العاملين على نظام الورديات طبيعة عمل خاصة لإنصافهم، التعاقد مع نقابة الأطباء وعدم تحميل العمال أعباء إضافية بعد صدور التسعيرة الجديدة. تحدث عن مسألة الدعم الذي تقدمه الحكومة وقال: في عام ١٩٧٩ كانت تقدم /٩٦٠/ ليرة تعادل ضعف الراتب، والآن تقدم /١٠/ آلاف ليرة تعادل نصف الراتب، ولماذا لا يتم استثناء العاملين بوزارة النفط من الشروط أسوة بالشركات التي تقدم لعمالها مما تنتجه (كهرباء ـ هاتف). كما تساءل عن شروط السكن العمالي، وعن مكاتب التشغيل، وطالب بالإجازة الساعية، وإعادة النظر بالنسب المقتطعة مساهمات طوعية /١٪/، والحصول على نسبة /١٠٪/ لمصلحة تقاعد العاملين، وهو حق للعامل الذي يسدد اشتراكات لمدة /٣٠/ سنة.

علي عبد الكريم (الشركة السورية لنقل النفط ـ بانياس):

طالب بمنح تعويض الاختصاص /٦,٥٪/ لكل خريجي المعاهد المتوسطة في قطاع النفط كونهم يعملون في الظروف نفسها. طالب بإعادة النظر بتعويضات التكافل الاجتماعي وتحدث عن مسألة السكن العمالي. وطالب بتسهيل الاقتراض السكني، وتساءل عن إمكانية تملك الشركات النفطية لعقارات معدة للبناء، وطالب أن يكون للعمل النقابي حضور أكثر من القاعدة إلى القمة.

عزة إسماعيل (محروقات بانياس):

- العمل على تعيين إطفاء وحراس وكتبة في قسم التشغيل والصيانة في بانياس.
- إقامة صراف أمام قسم التشغيل والصيانة في بانياس، لتسهيل الحصول على الرواتب للعمال.
- التعاقد مع مشفى بانياس الوطني لعلاج العمال.
- العمل على تثبيت العمال الموسميين.

عمار أحمد (فرع الساحلية لتوزيع الغاز):

- العمل لإعطاء العاملين على نظام الورديات يوم عطلة بدل دوام يوم السبت.
- إعطاء تعويض اختصاص للمعاهد.
- رفع نسبة التكليف الإضافي.
- إعادة العمل بالإجازة الساعية.
- تثبيت العمال المؤقتين. طبيعة العمل وفق الراتب الحالي.
- تعيين عمال (حراس، إطفاء، سائقين) لسد حاجة الفرع.

محسن مسعود عضو اللجنة النقابية (مصفاة بانياس):

المقترحات والتوصيات هي نفسها لأعوام خلت، وعدم تنفيذها يزيد الشرخ بين العمال وتنظيمهم النقابي، ويدفع إلى التوتر وعدم الثقة.

حدثت مشكلتان في مصفاة، الأولى حوافز الربع الأخير، وبعد تدخل الاتحاد والإدارة وبعض أعضاء مجلس الشعب حصل العمال على /٥٠٪/ من استحقاقاتهم. الثانية السكن العمالي، حيث شكلت لجنة لتوزيع المساكن على مستحقيها، اللجنة لم تكن موفقه في قراراتها وبالتالي لم تكن عادلة، كما لم تكن عادلة من حيث عدد المساكن المقررة لعمال المصفاة. وطالب بتقديم إيضاح حول الدعم الحكومي للتدفئة.

■■

نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام:

حقوقنا انتهكت، وأموالنا سُلبت!!





صبحي حيدر (اللجنة النقابية في وزارة الثقافة):

نطالب بملء الشواغر المتوفرة في وزارة الثقافة بناء على اختبارات ومسابقات وفق معايير خاصة بأداء العمل في وزارة الثقافة، وليس من فائض الوزارات الأخرى، لأن مؤهلاتهم وقدراتهم وسويتهم قد لا تتناسب مع أداء العمل في وزارتنا.

ملء الشواغر في المراكز الثقافية الخارجية من العاملين في وزارة الثقافة حصراً، وحسب القدم ولمدة محددة.

مداخلة اللجنة النقابية في وكالة سانا للأنباء:

- ضرورة تعديل المادة رقم /١٣/ بفقراتها كافة من القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، بحيث يشمل جميع العاملين الذين هم على رأس عملهم، والذين حصلوا على شهادات جامعية قبل تعيينهم في الجهات العامة، نظراً لوجود نسبة لا بأس بها ممن اضطرتهم ظروفهم لقبول الوظيفة على الشهادة الأدنى من التي يحملونها، لعدم توفر الشاغر في حينه.
- إلغاء مضمون كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٠٣/١ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١/١٤، على اعتباره جاء مجحفاً بحق العاملين الذين تم استخدامهم بعد صدور القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، كونهم رشحوا أصولاً عن طريق مكاتب التشغيل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- تعديل المادة /١١٧/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ المتعلقة بإيفاد العاملين في الجهات العامة، بحيث تعطي صلاحية للمدير العام للوكالة العربية السورية للأنباء بإيفاد العاملين في الوكالة عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /١٠/ لعام ١٩٧٨، وذلك تماشياً مع طبيعة عمل الوكالة، ودورها الإعلامي الهام.

لمى الغالي (رئيسة اللجنة النقابية بدار البعث):

عاملنا يصل إلى سن التقاعد القانوني بعد أن بذل جهداً عظيماً في عمله، فيفاجأ بتقاعد لا يبلغ سوى نسبة /٤٥٪/ من الراتب. كل حقوقنا انتهكت، وسلبت أموالنا التي قد دفعناها طيلة فترة عملنا. وها هي المادة /٨٥/ من قانون التأمينات الاجتماعية تحكمنا وتجعلنا بحكم القطاع الخاص، ولا نعلم من أين طبقت تلك الأحكام على مؤسسة حزبية تنطق باسم الحزب القائد للدولة، وكانت في يوم من الأيام تتبع للقيادة القومية، وجميع عمال القيادة القومية يتقاضون نسبة /٧٥٪/ من التقاعد!!

■■

في مؤتمر نقابة عمال التبغ بدمشق:

نطالب بحصتنا من الأرباح



ميادة الحافظ رئيس مكتب النقابة:
نطالب الجهات المعنية في وزارة المالية ووزارة الصناعة برفع سقف الحوافز بشكل سنوي، وذلك لرفع الغبن عن عمالنا مقارنة بما يبذلونه من جهود وما يلحقهم من ضرر، مقارنة بباقي شركات وزارة الصناعة، علماً أن لعمال مؤسستنا أكثر من نشاط (زراعي ـ تجاري) ويستحقون عليه العلاوات الإنتاجية، ولا يتقاضون إلا عن الإنتاج الصناعي.
منح العاملين في المؤسسة طبيعة العمل بما يتناسب مع المخاطر التي يتعرضون إليها وخاصة عمال الإنتاج المباشر.
ونطالب بصرف تعويض العمل الفني المتخصص للعاملين الحاصلين على شهادة مساعدين فنيين وخريجي المعاهد المتوسطة الفنية والثانويات الصناعية المعينين بعد عام ١٩٨٦.

مداخلة اللجنة النقابية
لتجمع بوابة الصالحية:
إن الإيجابيات التي تحققت كثيرة ولكن لابد من أن نسلط الضوء على المواضيع التالية:
١. زيادة الحوافز الإنتاجية بشكل سنوي أسوة بعمال المصارف والمحروقات وغيرهم.
٢. الضمان الصحي المجاني الذي يشمل العامل والأسرة المعيل لها.
٣. رفع سقف صندوق المساعدة النقابية، لتعويض نهاية الخدمة في نقابة التبغ، إلى مبلغ /٧٥٠٠٠٠/ ل.س.
٤. رفع سقف التكافل الاجتماعي بالنسبة لاتحاد عمال دمشق إلى مبلغ /١٥٠٠٠٠/ ل.س بدلاً مما هي عليه الآن.
٥. موضوع الصيدلية العمالية: الدواء غير متوفر، التدخل في موضوع تبديل الدواء ولا يحق للصيدلية العمالية تبديل الدواء إطلاقاً.
٦. الإسراع بتأمين الحضانة بفرع المنطقة الجنوبية، والاستفسار عن سبب إيقاف صرف قسط التسجيل بالروضة لأبناء العاملات.
٧. التدخل مع الجهات المعنية للإسراع في زيادة الرواتب والأجور.
٨. ضرورة اعتماد صرف الوصفة الطبية العائلية وفاتورة المخبر والتصوير الشعاعي كتلة واحدة، يصرفها العامل في المجال الذي يراه أكثر حاجة له، أسوة بأغلب النقابات المهنية والعمالية.

أمل حمدان (**اللجنة النقابية بفرع المنطقة الجنوبية**):
١. فتح سقف الحوافز الإنتاجية لكافة العاملين أسوة بباقي المؤسسات الصناعية المنتجة.
٢. إعطاء العامل نسبة من الأرباح، كون مؤسستنا من المؤسسات الرابحة الأولى في القطاع العام.
٣. منح طبيعة عمل لكافة العاملين في المؤسسة أسوة ببعض المؤسسات.
٤. متابعة الإجراءات اللازمة المعنية لتأمين دار حضانة الموافق على تسليمها لمؤسستنا من وزارة الاقتصاد والتجارة بكتابها رقم ١/٧/٥/٦٤٥ تاريخ ٢٠١٠/١/١٢، مع تأمين الكادر اللازم لها.

٥. بالنسبة لصرف الرواتب عن طريق المصرف التجاري السوري، وعدم قبض أي مبلغ يقل عن فئة الألف ليرة سورية، مع العلم أن المصرف العقاري يعطي فئة المائة ليرة سورية، نطلب معالجة هذا الوضع بين المديرية المالية وإدارة المصرف التجاري السوري.
٦. نقترح للعاملين الذين لا يحصلون على أي تقرير طبي خلال عام كامل، أن تصرف لهم نسبة معينة من الراتب المقطوع، أسوة ببقية الوزارات كوزارة الكهرباء والعاملين في مؤسسة الطيران.

مداخلة اللجنة النقابية
لتجمع الإدارة العامة:
تعديل المادة /٢٥/ من قانون العاملين الأساسي، بحيث تمنح العامل عند بلوغه السن القانونية الترفيع الجزئي وفق تاريخ انتهاء خدمته، باعتبار أن العامل قد انتهت خدمته قبل مدة الترفيع المحددة بسنتين بفترة قليلة، وحرم من الترفيع الجزئي بكامله.
طبيعة العمل الممنوحة للموظفين في مديرية الشؤون الإدارية ومديرية مكتب المدير العام /٢٠٪/، بينما يستفيد عناصر مديريات أخرى لها ذات الطابع الوظيفي من طبيعة عمل تبلغ/٥٥٪/، فأين الخلل؟
نأمل من مجلس إدارة الصندوق التعاوني إيجاد موارد إضافية للصندوق دون المساس برواتب العاملين، أسوة بباقي المؤسسات والشركات، وذلك بالتعاون مع المعنيين باتخاذ القرار في المؤسسة، ليتيح للمجلس رفع كافة الإعانات الممنوحة للأخوة العاملين، والأخذ بعين الاعتبار منح العمال، العازبين منهم والعازبات، راتباً إضافياً عند نهاية الخدمة، لعدم استفادتهم من ميزة إعانة الطبابة خلال مسيرة عملهم.

■■

في مؤتمر نقابة عمال الخدمات والسياحة:

مطالب بالجملة.. ولا حياة لمن تنادي!



جمال المؤذن رئيس النقابة:
لقد كنا في الماضي نشكو من عقود العمل محدودة المدة، ونشكو أيضاً من التسريح التعسفي لبعض عمالنا الدائمين، في ظل المرسوم التشريعي الحالي، فما بالنا اليوم ومشروع القانون الجديد يشرع باب التسريح على مصراعيه، عندما أجاز لأصحاب العمل التسريح دون أي سبب أو رادع، مقابل تعويضات ألزم بها أرباب العمل لقاء ذلك، ويمكن أن يقضي العامل باقي سني عمره في تحصيلها ،في حين كان يقضي شهوراً في سبيل الحصول على حقه بالعودة للعمل.
ومن هنا نسجل مجدداً تحفظنا واعتراضنا على فقرة إلغاء المرسوم التشريعي الخاص بالتسريح في مشروع قانون العمل الجديد، فهذا الإلغاء جائر وسيقضي على استقرار وطمأنينة عمالنا في استمرارية العمل.
وكذلك نسجل عتبنا وتحفظنا على قرار وزير السياحة الأخير بشأن تسعير خدمة الفنادق والمطاعم بسبب العقوبات الواردة في قرار التسعير الذي صعد من قيمة المخالفة لتصل لحد الإغلاق، وهنا نقول أين مصلحة العمال وحقوقهم في مثل هذه القرارات؟ وهل ينقص العمال وجود قرارات حكومية للوقف عن العمل؟

مداخلة اللجنة النقابية لعمال فندق ديديمان دمشق:
من خلال الاطلاع على التقرير نلحظ فيه استمرار الإجراءات غير القانونية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية بحق الأخوة العمال، ونؤكد على ضرورة التقيد بالمادة /٥٨/ من قانون التأمينات الاجتماعية، ضماناً لحقوق العمال، ونؤكد على مؤسسة التأمينات الاجتماعية عدم مخالفتها لأحكام المواد /٥٩ ـ ٦٠/.
ونحث مؤسسة التأمينات على العمل بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية، وليس العودة إلى ملاحظات الجهاز المركزي للرقابة المالية، لأن الملاحظات والحاشيات الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة المالية لن تكون بديلاً عن قانون التأمينات الاجتماعية.
نلحظ عدم مساواة الأخوة العمال في القطاع الخاص مع عمال القطاع العام بخصوص القروض من المصارف الحكومية، وعدم قبول طلبات القروض إلا بكفالة موظف أو أكثر من الدولة، وليس من القطاع الخاص، علماً أن أغلب عاملي القطاع الخاص، وخاصة في فنادق الدرجة الأولى والممتازة والخمس نجوم، يخضعون للتأمينات الاجتماعية.

مداخلة اللجنة النقابية في فندق أمية:
إن الزيادات الدورية المتفق عليها بين أصحاب العمل ومكتب النقابة بواقع /٨٪/ كل عامين، فإن بعض أو غالبية أصحاب العمل لم يلتزموا بتطبيق هذه الزيادة.
وبالنسبة للزيادة الدورية المستحقة للعاملين في بداية هذا العام /٢٠١٠/، تريثت إدارة المنشأة عن دفع هذه الزيادة، وعند الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة للسؤال عن وسبب التريث بدفع الزيادة الدورية، أجابنا:
بالنسبة لفندق أمية فإنه من الفنادق المحررة الأسعار الكاملة منذ /٤/ سنوات، ومطاعم المنشأة محررة منذ /١٥/ عام، ومن المعروف أنه سباق دائماً في دفع الزيادات والرواتب والأجور وبدل العيديات وبدل الطعام وبدل المحروقات والتعويض العائلي للعاملين الصادر عن الرئيس.
إن اللجنة النقابية في فندق أمية، نيابة عن العاملين وحفاظاً على لقمة عيشهم، تطالب مكتب النقابة بالتدخل لدى إدارة المنشأة ووزارة السياحة بشكل عام للحفاظ على حقوق العاملين في كافة المنشآت بخصوص إعادة النظر بقرار التسعير، لدرء الخطر عن العاملين وأسرهم.

مداخلة اللجنة النقابية لعمال متفرقات الفنادق:
تكتفي بطرح بعض المطالب التي هي محقه وأقرها القانون رقم /٩١/ لعام ٥٩، لكن الجزء الأكبر من أصحاب العمل لم يعترفوا بالقانون رقم /٩١/ لعام ٥٩، وقانون التأمينات /٣ ـ ٩٢/ غض النظر عن تسجيل كافة العمال في مؤسسة التأمينات، نطالب اللجنة النقابية بإيصال صوت عمالنا إلى المعنيين بتطبيق قانون العمل، إلى حين صدور أي تعديل أو قانون عمل جديد.
المادة /٤٤/ من القانون ألزمت أصحاب العمل بتقديم طعام لعمال الفنادق التي تحوي مطعماً، ولكن أصحاب الفنادق لم يلتزموا بهذا.
المادة /٤٥/ ألزمت أصحاب العمل في الفنادق بتقديم لباس عمل لكافة عمالهم، ولكن بعض الفنادق لا تقدم اللباس إلا بعد سنتين أو ثلاث سنوات.
المادة/٥٤/ ألزمت أصحاب الفنادق بتقديم خزانة لكل عامل يضع حاجياته داخلها، وتقديم غرفة مشالح للعمال.
المادة /١٧٥/ من القانون تلزم أصحاب العمل بالترفيع الدوري لعمالهم كل سنتين، وهذا من حق العمال أسوةً بفنادق الدرجة الممتازة، ولكن في خمسين فندقاً في دمشق وريفها لم يحدث أي ترفيع.
لقد عملت النقابة مع وزارتي العمل والسياحة على إصدار نظام داخلي موحد لتنظيم علاقات العمل، لكننا لم نلحظ تغييراً يذكر.

■■

لعبة شد الحبل على حقوق العمال

هل تستطيع الجهات الوصائية تنفيذ قانون العمل؟

نزار عادلة

وقعت سورية مئات الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية، مع أكثر الدول العربية والأجنبية، وشكلت مجالس رجال أعمال من سورية وتلك البلدان، وهدفت هذه الإجراءات إلى تنشيط العمل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة لمنتجات سورية.
أمام ذلك، هل الجهات الوصائية غير قادرة على توقيع اتفاقيات لحماية اليد العاملة السورية في الخارج؟
بكل بساطة نقول إنها غير قادرة، لأن عمال القطاع الخاص في الوطن دون حماية، يتعرضون لشتى أشكال الظلم: توقيع العمال على استقالات مسبقة وعلى إيصالات أمانة تصل مبالغها إلى الملايين.. حقوق مهدورة ومكاسب مسحوبة، عقود عمل محدودة المدة.. ويجري كل ذلك في غياب التشريع والقانون.

القانون الجديد:
منذ سنوات أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع تعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩، وقد أثير جدل واسع حول تعديلات هذا القانون بين الوزارة والحركة النقابية، وعقدت من أجله عشرات الاجتماعات، ووضع اتحاد العمال ملاحظاته على القانون... في اجتماع تم الأخذ بها، وفي اجتماع آخر رفضت، وفي اجتماع ثالث تم الوعد بإضافة اقتراحات اتحاد العمال، وفي اجتماع رابع لم يتم التوصل إلى اتفاق، وفي اجتماع خامس تم تأجيل المناقشات، وهنا نسأل:
كيف يمكن أن نطالب الجهات الوصائية بإصدار تشريعات أو عقد اتفاقيات لحماية العمال السوريين في الخارج، إذا كانت تعمل على إصدار قانون مجحف بحق العمال السوريين داخل الوطن؟

ملاحظات هامة:
اعترضت الحركة النقابية على المواد /٢٣ و٢٤/ بما فيها الفقرة /ج/ من المادة /٢٣/ التي تجيز الجمع بين مكاتب التشغيل والتوريد، وهذه المواد تتعلق بإحداث مكاتب خاصة للتشغيل وتوريد العمالة.
المادة /٦٥/ التي تجيز لصاحب العمل في أي حال من الأحوال إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة، والتي تلغي لجان قضايا التسريح والموافقة المسبقة، وتعطي رب العمل الحق في أي وقت تسريح العامل من عمله دون تقديم أي مبرر، علماً أن القانون /٩١/ أورد حالات عديدة وكثيرة يمكن لرب العمل أن يسرح من خلالها العامل دون الحصول على موافقة لجان قضايا التسريح، الاعتراضات جاءت على مكاتب التشغيل والتوريد لأن المدن امتلأت بالمكاتب الخاصة المخالفة للقانون، وهي مكاتب تستقدم خدم المنازل ومن في حكمهم في ظل البطالة المتزايدة، ولكن مفهوم «ومن في حكمهم» واسع شمل استقدام عمالة من كل نوع.

اعتراضات أخرى:
اعترض اتحاد العمال على المادة /٦٥/ كونها تعني في الجوهر إلغاء لجان قضايا التسريح وإعطاء رب العمل الحق المطلق بتسريح العامل متى أراد، وأوضح بأنه لا يمكن الانطلاق في تعديل القانون بالقياس على علاقة الإيجار أو المزارعة، وأن مقولة «العقد شريعة المتعاقدين» لا يمكن أن تحكم علاقة العمل، وخاصة القائمة منذ عشرات السنوات، ونبه لانعكاساتها السلبية الشديدة على واقع العمل والعمال وحقوقهم المكتسبة.

للإقرار أو الحوار:
بعد سنوات من المناقشات والحوار والملاحظات وصل مشروع قانون العمل إلى مجلس الشعب، ولكنه وصل بمواده التي طرحتها وزارة الشؤون الاجتماعية، دون الأخذ بأبرز ملاحظات واعتراضات اتحاد العمال، والمشروع يناقش الآن، وهنا نسأل:
ماذا تعني الاجتماعات المتكررة والحوارات والمناقشات التي عقدت خلال أكثر من خمس سنوات بين الحركة النقابية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول قانون العمل، إذا كانت الوزارة مصرة على إخراج القانون بالطريقة التي تريدها، دون الأخذ برأي أصحاب العلاقة؟ أنه سؤال لمن يؤمنون بالحوار فقط!!
السؤال أيضاً:
إذا خرج قانون العمل الجديد بمواده التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو بالتعديلات المقترحة، هل تستطيع الجهات الوصائية إجبار أرباب العمل على الالتزام بالقانون؟
الواقع ينفي ذلك لأن في السوق السورية أكثر من /٧٠/ قانون عمل أحدثت من أرباب العمل تهرباً من قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٨، عدد عمال القطاع الخاص يبلغ حوالي من /٤/ مليون عامل، أكثر من نصفهم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية أو أية ضمانات أخرى، و/٩٠٪/ منهم خارج الانتساب للحركة النقابية، وأكثر عمال القطاع الخاص يوقعون عقود إذعان مع أصحاب المنشآت بسبب الحاجة الماسة للعمل. ولم يصدر تشريع أو قانون يجبر أصحاب العمل على التنفيذ والالتزام بالقانون /٩١/، رغم أن جميع دول العالم، بما فيها البلدان الرأسمالية، تجبر أرباب العمل على الالتزام بالقوانين.
ومن المؤسف أنه خلال السنوات الماضية لم تتضمن أية اتفاقية وفي أي بند من بنودها موضوع العمالة السورية وضمانانها، والتزام الشركات الأجنبية بقانون العمل، وموضوع عمال شركة «شل» شاهد على ذلك، حيث تم تسريحهم وهضم حقوقهم وعدم الاعتراف بخدماتهم، ووقفت الجهات الوصائية عاجزة عن إنصافهم، حتى أن خبيراً هولندياً في شركة «شل» نصح هؤلاء العمال باللجوء إلى القضاء الهولندي لتحصيل حقوقهم، بعد أن خذلتهم الجهات الوصائية!!

تشجيع الاستثمار:
من نتائج تشكيل البيئة الاستثمارية في سورية بعد تبني اقتصاد السوق، ولاسيما بعد عام ١٩٩١. تواضع النتائج التي حققها القطاع الخاص، حيث أدى انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية تاركة المجال للقطاع الخاص لردم الفجوة، إلى نتائج عكسية وقد فشل القطاع الخاص في ردم الفجوة.
حيث ارتفع معدل البطالة الناجم عن ضعف وتراجع حجم الاستثمارات العامة، وتواضع حجم الاستثمارات الخاصة، وانخفض مستوى تنافسية المنتجات في القطاع الخاص، بسبب ثقافة البحث عن فرص للربح السريع، دون الأخذ بالبعد القانوني والاجتماعي.
وجملة هذه النتائج وغيرها الكثير تركت سؤالاً مشروعاً للإجابة حول الإمكانيات المستقبلية للدولة في تمويل مشاريعها الاجتماعية، وأمام عدم الجواب وعدم وجود أفق واضح، فإن ضرب مكتسبات الشعب وهضم حقوق العمال هو الأجدى!!

■■

اكتشاف جغرافي جديد في محافظة حماة:

«المهاجرين» لا تقع في منطقة «سلمية»!!

بعد سنوات طويلة على انطلاق مسيرة التطوير والتحديث في قطرنا الحبيب، بدأت بعض نتائج هذه المسيرة وبواكير ثمارها تظهر للعيان من خلال مجموعة من الاكتشافات العلمية المذهلة التي تطلعنا عليها بعض الجهات الرسمية، وآخرها الإنجاز العلمي الكبير الذي حققه محافظ حماة مؤخراً، بالاستعانة بمديرية التجارة الداخلية في المحافظة نفسها، حيث أثبت المحافظ بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لا توجد في منطقة «سلمية» قرية تدعى «المهاجرين» على الإطلاق، وبهذا دحض ادعاءات بعض المغرضين من المواطنين الذين ادعوا حدوث مخالفات في تسعيرة النقل على خط «مهاجرين- سلمية» للميكروباصات!!

تفاصيل هذا الإنجاز العلمي الذي نالت جريدة الثورة شرف تغطيته الحصرية، هي في التالي:

فقد نشرت جريدة الثورة في عددها رقم ١٤١٤٨ تاريخ ١ شباط ٢٠١٠ شكوى مغرضة ادعت أن «السائقين العاملين على خط «المهاجرين- سلمية» يتقاضون أجراً للراكب الواحد تزيد (هكذا وردت الكلمة في الأصل) عن التسعيرة الرسمية ثلاث ليرات، علماً أن التسعيرة المحددة هي سبع ليرات، الأمر الذي يخلق مشاحنات ومشادات بين السائق والركاب يومياً، والسؤال هنا لماذا لا يتقيد سائقو الخط بالتسعيرة المحددة؟».

وبما أن هذه القضية قد حيرت عقول بعض محرري الجريدة، فقد قرروا إحالتها إلى محافظة حماة، لما اشتهر به القائمون على هذه المحافظة من براعة في حل الألغاز الغامضة وكشف خفايا الأمور، فجاء رد المحافظة على الشكل التالي: «لا توجد قرية باسم المهاجرين: إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد رقم ١٤١٤٨ تاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٠ بعنوان: «لا يتقيدون بالتسعيرة» فيما يلي رد مديرية التجارة الداخلية في محافظة حماة على ما ورد: «حول تقاضي السرافيس العاملة على خط المهاجرين - السلمية زيادة في الأجرة المستحقة بمقدار ثلاث ليرات سورية عن التسعيرة الرسمية. نعلمكم أنه لا يوجد لدينا في محافظة حماه (منطقة السلمية) قرية باسم المهاجرين، وبالتالي لا يوجد أي تعرفة لهذا الخط في قرار النقل الصادر عن المكتب التنفيذي في حماة». التوقيع: محافظ حماة»..

هكذا حققت المحافظة اكتشافها الجغرافي العظيم، ولسان حالها يهتف بكبرياء جريحة، تليق بمن يتولون شؤون أحفاد ياقوت الحموي: «الوقاحة البشرية لا حدود لها».

من جهتنا ننصح كل المواطنين السوريين القاطنين في حي «المهاجرين» بدمشق، والذين يضطرون لركوب ميكروباصات «مهاجرين- سلمية» مرتين في اليوم على الأقل، بالتوجه لمحافظة حماة طالبين المغفرة والعفو، بعد أن نجحوا في خداع كل السوريين وإيهامهم بوجود منطقة تدعى «المهاجرين»، فإذا كان هيرودوت أبو التاريخ قد نجح فيما مضى بإيهام جميع المؤرخين بوجود قارة مفقودة تدعى «أطلانتس»، فإن مثل هذه الأكاذيب لم تعد تنطلي على أحد في عصر الاكتشافات العلمية العظيمة التي تحققها محافظة حماة وجريدة الثورة.

■■

صورة من واقع التعليم في مدينة حلب.. نموذجان من حزام الفقر



الواقع اليومي لتلاميذ المدارس المتواجدة في أحزمة الفقر بحلب، وخاصة في مدارس التعليم الأساسي، لا تسر الخاطر.. مشكلات كبيرة ومعاناة عميقة وكثيرة تطغى على الصورة فيها، والتربية غائبة أو مغيبة عن هذا الواقع، لتقصيرها البيّن في وضع أسس وخطط تربوية صحيحة تراعي طبيعة هذه المدارس التي يؤمها أبناء أصحاب الدخل المحدود أو معدومي الدخل.. وبالتالي يزداد الشرخ اتساعاً والهوة عمقاً، بين الجهات المعنية بالتعليم وبين الناس الأكثر فقراً..

بعد الشكاوى التي وصلت إلى المكتب الإعلامي بالجملة، وأهمها تلك المتعلقة بكثافة التلاميذ في الصف الواحد، تحركنا إلى إحدى المدارس، وكانت محطتنا الأولى إعدادية ابن رشد..

اللقاء مع إدارة المدرسة كان ودياً وموضوعياً.. طروحات واقعية قدمها كل من قابلناهم، وها نحن نضعها بذمة ومسؤولية وزارة التربية لعل وعسى يكون الاهتمام بهذه المدارس أكبر وأكثر جدوى..

وفيما يلي أبرز النقاط التي جرى التركيز عليها:

١- زيادة عدد الطلاب المتوافدين إلى مدارس أحزمة الفقر بسبب التراجع المطرد في ظروف الناس الاقتصادية- الاجتماعية، ومدرسة ابن رشد مثال على ذلك، حيث بلغ عدد الطلاب في الصف الواحد أكثر من ٥٥ طالباً، وقد يصل إلى ٦٠ طالباً، وذلك بسبب عدم وجود مدارس إعدادية في أغلب الأحياء الفقيرة المجاورة، وبالأخص في حي الشيخ مقصود، حيث أغلب طلاب المدرسة من هذا الحي..

٢- المدرسة بعيدة عن سكن معظم الطلاب مما يؤدي إلى عدم قدرة الأهل على مراقبة أولادهم، أو الحضور للمدرسة عند الضرورة.

٣- تأخر الطلاب في الحضور إلى المدرسة بسبب ازدحام المواصلات.

٤- قلة مخصصات المدرسة من حاجاتها الأساسية، وعلى رأسها المعدات الضرورية ووسائل الإيضاح والتدفئة..

٥- عدم وجود حارس دائم للمدارس يجعلها عرضة للمخالفات..

وقد أكد مدير المدرسة لقاسيون بأن معظم الطلاب الذين يسجلون في المدرسة سنوياً مستواهم التعليمي متوسط إلى ضعيف جداً، وذلك بسبب كثافة التلاميذ في المدارس الابتدائية التي جاؤوا منها، والتي يكون النجاح فيها روتينياً!!

مثال آخر

تركنا مدرسة ابن رشد، وتوجهنا إلى حي «الشيخ مقصود» حيث توجد ثماني مدارس ابتدائية، وزرنا إحداها، وهي مدرسة أنطوان أسود الابتدائية، ورحبت بنا المديرة وتم النقاش معها بكل شفافية عن ضعف مستوى التعليم في المدارس، فكان رد المديرة بأن الأسباب تتركز أولاً في غياب البيئة المناسبة لنهل العلم في هذه الأحياء التي تحتاج إلى كل شيء، وعدم متابعة الأهل لمشكلات أولادهم التعليمية نتيجة انشغالهم بتأمين حاجاتهم الأساسية، وتزايد عدد الطلاب في الشعبة الواحدة حيث يصل العدد (أيضاً) من٥٥ إلى ٦٠ تلميذاً..

كما أكدت المديرة أن أسقف المدرسة تدلف على المعلمين والتلاميذ، وأن معظم الجدران مليئة بالتشققات، مشيرة إلى وجود غرفة واحدة فقط تضم أربعة إداريين مضافة إليهم المرشدة الاجتماعية وأمينة السر وأمينة المكتبة، كما تضم مستودع الكتب...

■ حلب ـ ادوار خوام

مديرية فرع اتصالات حماة ترد: ما حصل من فوضى سببه الازدحام

وصل إلى قاسيون توضيح من مدير فرع اتصالات حماه المهندس حيدر الحسني الكيلاني، رداً على ما نشرته قاسيون قبل عددين عن الفساد في توزيع الدعم النقدي في بعض المراكز بمحافظة حماة نورده كاملاً:

«إشارة لما ورد في شكوى السيد يامن طوبر في جريدة قاسيون حول توزيع الدعم النقدي لمادة المازوت من خلال مراكز البريد والهاتف، نبين لكم من خلال الإطلاع والتدقيق في أعمال بعض اللجان التي تقوم بتوزيع الدعم في المراكز الهاتفية، أن العمل يسير بشكل جيد، ولكن ضمن إمكانيات اللجان المحددة وضمن المبالغ النقدية الموجودة لديهم لكل يوم، ولابد من وجود ازدحام كبير من قبل المواطنين وحصول قسم منهم على البدل النقدي وتأجيل قسم آخر إلى اليوم التالي، مما يثير ضغينة بعض المواطنين وتلفظهم بكلمات ليس لها أي أساس من الصحة(!!).. وما حصل في مركز هاتف العزيزية أن السيد أمين الصندوق في مركز هاتف شطحة طلب منهم تنظيم لوائح تضم كل واحدة عشرة أسماء، وقد حضر بعض المواطنين ولديهم قسيمتان، وبذلك يتطلب من أعضاء اللجنة توقيع المواطنين على قائمتين. وقد طلبت العاملة في اللجنة من السيد يامن طوبر أن يبصم على قائمة جديدة، فرفض رغم الشرح الذي تقدمت به العاملة للمذكور، وعندها قالت له إذا لم تكن واثقاً بأعضاء اللجنة، فاذهب إلى كوة ثانية.

أما حول ما أثاره السيد يامن من أن أعضاء اللجنة يأخذون مبالغ نقدية من بعض المواطنين، فهذا ادعاء عار عن الصحة. هذا ما أفاد به السيد كرمو علي سليطين ابن عم السيد يامن طوبر، وأكده كافة أعضاء اللجنة، ومعظم من اتصلنا بهم من المواطنين. وقد أرسلنا إلى السيد يامن طوبر للحضور إلى مركز الهاتف لمعرفة بعض الأشخاص الذين دفعوا مبالغ للجنة فلم نجده، ولم يحضر إلى مكتب الرقابة الداخلية لتزويدنا ببعض الإيضاحات، والحقيقة أن ما حصل في مركز العزيزية كان نتيجة ازدحام المواطنين وعدم صبر المواطنين في الأيام الأولى من التوزيع.

تعقيب

نشكر السيد المهندس حيدر الحسني الكيلاني مدير فرع اتصالات حماة على تفضله بالرد، ونوضح له بدورنا ما يلي:

١- ما قامت صحيفة قاسيون بنشره، لم يرتكز إلى «ضغينة بعض المواطنين»، بل كان تصويراً دقيقاً لحقائق جرت في المراكز الهاتفية لتوزيع الدعم، وقد قام مراسلنا يامن طوبر بنقلها بشكل موضوعي دون أية غايات أو أحقاد شخصية.

٢- قامت هيئة تحرير قاسيون بالاتصال بعدد ممن وقفوا في الطوابير في شطحة، وقد أكدوا جميعاً صحة ودقة كل ما نشرناه.. أما الشهود المذكور بعضهم في الرد، فشهاداتهم مطعون بها كونهم من ضمن الفريق المشار إليه بالتقصير، وهؤلاء المطلوب مساءلتهم وليس أخذ شهادات منهم.

٣- لم يتمكن مراسل قاسيون الرفيق يامن طوبر من الحضور إلى مركز الهاتف المعني ومكتب الرقابة الداخلية لانشغاله بمهام صحفية أخرى مكلف بالقيام بها..

وشكراً لتعاونكم..

«قطينة» جنة ميتة بانتظار الخلاص من التلوث

◄ جيني شليل

مضت أكثر من عشر سنوات، والوعود بخلاص أهالي قطينة من التلوث مازالت مجرد كلام، ومعمل الأسمدة الآزوتية في قرية قطينة بمحافظة حمص مازال قائماً، ينفث سمومه في الهواء، دون أن تحد الاحتياطات الفردية من تزايد خطره ومخلفاته. فالوعود التي ترددت على مسامع أهالي قرية قطينة خلال عشر سنوات تحدثت عن عملية نقل معدات وتجهيزات هذا المعمل إلى منطقة أخرى غير آهلة بالسكان، بعد أن لمسوا معاناة الأهالي من الأضرار الكارثية التي لحقت بهم، نتيجة للغازات السامة التي تطلقها مداخنه في الهواء. لكن هذه الوعود مازالت حبراً على الورق، وآلية التنفيذ تشبه حال الأهالي، ترقب وانتظار، يتخلله قلق من جراء أعمال الصيانة والإصلاح الكثيرة ضمن منشآت هذا المعمل، التي لا تدل على أية نيّة لدى المسؤولين في نقل هذه المنشآت في وقت قريب، مع أنه عندما يجوب المرء هذه المنطقة المتضررة منذ أكثر من ثلاثة عقود، سيلاحظ الأضرار الكثيرة التي لحقت بها وأصابت القاطنين فيها والتي يجب أن تأخذ بالحسبان على وجه السرعة.

فهل من المفترض أن ينتظر سكان هذه المنطقة سنوات أخرى طويلة حتى يتخلصوا من الهلع من الأمراض الخطيرة الناتجة عن ملوثات هذا المعمل؟ إن نسبة الوفيات مرتفعة في هذه المنطقة مقارنةً بغيرها، ومعظم الأطباء يؤكدون أن نسبة كبيرة منها تحدث بسبب السموم المنتشرة في سمائها، إضافة إلى الوضع الخطير لبحيرة قطينة التي تشوهت أسماكها، واضمحلت مياهها وأصبحت آسنة لأنها تحولت مكباً للنفايات. وهذه الحال السيئة لا تختلف كثيراً عند الحديث عن الثروة النباتية والأشجار، والتي تغير شكلها ولونها، ويبس معظمها بسبب ما تعانيه من تلوث في الماء والهواء.

هناك في قطينة من يتندر قائلاً إن الأشجار والنباتات قد طالتها (الجدبة)، وبدأت تطلق غاز ثنائي أكسيد الكربون ليل نهار بدلاً من الأكسجين لشدة الغازات الملوثة التي تنبعث من مداخن هذا المعمل بشكل مستمر ودون انقطاع.

كل هذه الأخطار ومازال الوضع البيئي السيئ قائماً، وما يزال أهالي قرية قطينة في انتظار الفرج. أما صرخاتهم المستغيثة فقد اختنقت في صدورهم، وأما آذانهم فقد ملَّت من الوعود النائمة بين المكاتب وفي الأدراج ولم تعد ترغب بسماع المزيد منها، أما قلوبهم وعقولهم فما تزال تغص بالعديد من التساؤلات الصامتة برعب عميق.. فهل يطول الانتظار إلى الأبد؟!

■■

الأكشاك في البوكمال.. مصدر عرقلة وباب فساد



ظلام دامس يخيم على شوارع مدينة البوكمال ليلاً، حفريات في طرقات المدينة تشكل بحيرات من مياه الأمطار وحتى في تلك التي تم تزفيتها منذ ثلاثة أشهر. مصارف المطر عاطلة عن العمل، أوحال شكلت لوحات فسيفسائية تزين الطرقات والحواري، لتأتي الأكشاك الحديدية الصماء، لتزيد الطين بلة وتحرم المواطن من الاحتماء من المطر وخطر السيارات بالسير على الأرصفة، لتتحول البوكمال إلى مدينة من صفيح وخرائب وأعشاش تذكرنا بأعشاش دارفور. والأغرب من ذلك أنه يُستغنى عن استثمار عدد من المحلات التي تعود ملكيتها إلى بلدية البوكمال، وتغلق بسبب وضع عدد من الأكشاك على مداخلها مقابل رسم مالي بسيط، وما يحزن النفس أكثر إلغاء القسم الصيفي من مقهى البلدية بغية تحويله إلى سوق لباعة الخضار والفواكه، فيتحول المكان خرابةً ومكباً للقمامة والفضلات، ومأوى للكلاب الشاردة، ومكاناً آسناً تفوح منه روائح تخز الصدور، وتُهدر آلاف الليرات جراء قرارات غير مدروسة.

وما زاد الطين بلة القرار الذي جاء في محضر اجتماع مجلس المدينة رقم /١/ تاريخ ٢٠١٠/١/١٩، الذي نص على: (تم تحديد الحدود مع السكرية من جسر السيد الرئيس إلى دوار السكرية إلى شارع المقبرة الجديدة إلى محطة المياه). وهذا القرار يحرم المدينة من كثير من الأراضي التابعة لها إدارياً. وبناء عليه اختُصرت واجهة المدينة إلى ٣ كم فقط، بينما أصبحت واجهة قرية السكرية بحدود ٨ كم. وفي قانون الإدارة المحلية لا يجوز توسع القرية على حساب المدينة.

تم تشكيل وفد من أهالي المدينة قابل رئيس المجلس مطالباً بإلغاء هذا القرار والعدول عنه، والعودة إلى القرار السابق الذي ينص على اعتبار حدود السكرية تبدأ من دوار المدينة الأول (مشروع الكرنك)، حيث أن البوكمال يحدها شرقاً وادي علي وجنوباً نهر الفرات وغرباً قرية السكرية ومن الشمال بادية البوكمال.

إن «قاسيون» تضم صوتها لمطالب المواطنين لإعادة النظر بهذا القرار، ومطالب أخرى مثل إنارة الشوارع، ومحاربة هدر المال العام، الذي أدى إلى تأخر تسليم الرواتب، ويطالبون بتسليم عمال وموظفي البلدية اللباس الشتوي عن الموسم المنصرم، فالصيف أصبح على الأبواب، ومازال عمال وموظفو بلدية البوكمال دون لباس شتوي، كما يطالبون بإيجاد حل عادل وسريع لباعة الخضار والفواكه، لتكون الساحة العامة متنفساً نظيفاً للمدينة، ووقف كل الممارسات التي لا تخدم إلا الفساد وأربابه، وذلك صوناً لكرامة الوطن والمواطن، التي هي فوق كل اعتبار.

■ البوكمال ـ تحسين الجهجاه

شريحة أخرى ضحية الحرمان من دعم المازوت..

التعليمات الوزارية تحرم الأرملة والمطلقة واليتيم والقاصر

◄ **يوسف البني**



يقول الدستور السوري في المادة ٤٥ : «تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع».

وفي خرق جديد لهذا الدستور، وبرهان آخر على قصور القرارات والسياسات الحكومية، وعجز الحكومة عن رعاية ودعم المواطن السوري، وفي خطوة لم تشهد لها الحضارة مثيلاً في أية دولة من دول العالم، لا المتخلفة ولا المتطورة، سقطت المرأة السورية من حقها في المواطَنة بقرار رسمي، حرمها من الحصول على مبلغ الدعم الحكومي لمازوت التدفئة، تماماً كما حدث في موسم الشتاء الماضي /٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩/ . حين صدر قرار حكومي بحرمان الأرامل والمطلقات والعازبات اللاتي يسكنَّ لوحدهنَّ في بيوت مستقلة، من قسائم دعم المازوت.

اعترضت على هذا القرار في العام الماضي المنظمات النسائية الداعمة لحقوق المرأة، وطالبت الحكومة باعتبار النساء السوريات مواطنات كاملات الحقوق والواجبات، وفق ما أقره الدستور.

ومع بداية موسم الشتاء الحالي /٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠/ استجابت الحكومة وأصدرت شيكات خاصة للأرامل والمطلقات، واشترطت أن ترفق الطلبات ببيان عائلي وتعهدٍ بأنهن يسكن في سكن مستقل، وتقدمت بعضهن بالأوراق اللازمة وحصلن على شيكات الدعم وصرفنها، لنتفاجأ بعد ذلك بتراجع الحكومة عن قرارها، وصدرت تعليمات عن وزير الإدارة المحلية، نورد بعض نقاطهاالتي جاء فيها : بناء على أحكام القانون /٢٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ وتعليماته التنفيذية، وإشارة إلى الحالات والاستفسارات، نعلمكم بما يلي:

١ـ لا تستحق المطلقة التي ليس لها أب وأم وأخوة عازبون، ولديها البطاقة العائلية لوالدها، لأن الشيكات تسلم لرب الأسرة الوارد اسمه في دفتر العائلة أو الزوجة....

٢ـ لا يستحق الأطفال القاصرون الذين ليس لهم بطاقة عائلية لوالديهما المتوفيين لعدم انطباق الشروط.

٣ـ لا تستحق الأرملة التي لا تحمل بطاقة عائلية ولو كانت تقيم إقامة دائمة في سورية.

٥ـ لا تستحق المطلقة مبلغ الدعم الحكومي والتي ليس لها أب وأم ولا تحمل بطاقة عائلية.

١٠ـ بالنسبة للأطباء والمهندسين وأطباء الأسنان والصيادلة والمحامين فالأغلبية العظمى منهم «قد» لا تكون مستحقة للدعم الحكومي، قياساً على شروط الاستحقاق....

وهنا نرى انتهاكاً واضحاً لمواد الدستور وانتقاصاً لحقوق المواطنات، وظلماً واضحاً لليتيم والقاصر الذي يستحق الإحسان وليس فقط الدعم، عبر تعليمات تنفيذية تحرف قانوناً موقعاً من رئيس الجمهورية، عن الهدف الذي تم إقراره من أجله، وهو دعم المواطن السوري، هذه التعليمات المنتهكة لأبسط قواعد المنطق والأخلاق، فالمرأة فيها تابعة فقط (زوجة أو ابنة أو أرملة)، وليست كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات، وتشكل نصف المجتمع، واعتبرتها كائناً من مستوى أدنى لا يستحق الدعم الذي توزعه الحكومة تحت اسم المكرمة.

تصرخ إحداهن قائلة: «لمَ يتم حرماني من بدل دعم المازوت أنا وأطفالَي الأربعة؟ لمَ يغادرني الآخرون وأنا ضعيفة أحتاج إليهم، وَفي اللحظة التي اشعر فيها بالقهر والذل والانكسار هل علي أن أصرخ لأحصل على ما يسمونه الدعم؟! هل علي أن ابحث في مكان آخر عن وثيقة تظهر عوزي وقلة حيلتي؟ أم أعود إلى رجل لفظني وأولادَه الأربعة، لنستجير من الرمضاء بالنار؟ وهل تعالج مشاكل الطلاق ونتائجه السيئة على المرأة بزيادة الضغط الاجتماعي بضغط اقتصادي لا يقل قسوة؟!»

هناك عشرات الآلاف من المواطنات السوريات المنكسرات، حالهنَّ كحال هذه المرأة، وهؤلاء يعانين الكثير من ظلم المجتمع وقسوة الحياة.. كما أن هناك الكثير من الأطفال القصَّر الأيتام الذين يستحقون تكفّل المؤسسات المعنية بأحوالهم بعيداً عن الشفقة والإحسان، وأقل هذا التكفل حصولهم على حقهم في دعم الدولة لهم، وكل هؤلاء مواطنون سوريون يستحقون أن يعيشوا بكرامة ورعاية وأمان، ومن حقهم الحصول مثل غيرهم على «المكرمة»، التي أُقرت بقانون، وليس من حق الحكومة أن تمنحها لمَن تشاء وتمنعها عمن تشاء.

■■

لقطة من سورية

تقف سيارة حكومية في منتصف الطريق الضيق في قلب العاصمة، يترجل منها السائق الشاب الأنيق المفتول العضلات، يخلع نظارته السوداء، ويكلم صاحب مطعم على إحدى ضفتي الشارع بصوت واثق ومتعجرف: «إي أبو محمود: مثل العادة، ثلاثة فراريج مشوية، وثلاثة بروستد، وخمسة سمك على الفحم، وعشرة صفيحة، ولا تنسى التوابل والمقبلات والذي منه». تقاطعه بعض الأبواق الصادرة من الطابور الطويل الذي تزاحم خلفه يصرخ: «بس ولاه أنت ويّاه العمى شو دوابه شو صار يعني؟ خربت الدنيا ؟!» . ثم يكمل حديثه مع المطعمجي: «وينك أهم شي يكون كل شي مستوي ومنهنه نهنهة واهتم لي مليح بالبهارات والسلطات لا تسود لي وجهي مع المعلم وضيوفو هاه!» . يلقي نظرة استخفاف وتحدّ باتجاه السيارات المتراصة وراء سيارته السوداء . يرتدي نظارته، ثم يجلس خلف المقود ويقلع بسرعة انفجارية كبيرة، فيعود الرتل إلى السير بطيئاً بطيئاً. وتستمر الحياة كأن شيئاً لم يكن .

أمنيات مواطن سوري لعام 2010

◄ **صلاح معنا**

يرافق حلول الأعوام الجديدة والمناسبات السعيدة تصاعد الأماني وتحليقها في فضاء الحلم بمستقبل أفضل وحياة أرغد، لكن المواطن السوري المحدود الدخل الذي أصبح مهدداً بخسارة كل شيء، تحولت حاجاته الأساسية من ملبس ومأكل ومسكن وتعليم وصحة وعمل إلى أمنيات عصية يتمنى تحقيقها.. وهاكم بعض أحلامه الكبرى التي يأمل أن تتحقق في العام الجديد..

– أن تحقق حكومتنا الموقرة أمنيات العمال المؤقتين ويتم تثبيتهم، خصوصاً في ظل تصاعد الحديث عن تسريحات بالجملة ستتم في العام ٢٠١٠ ...

– ألا تعود الحكومة في أواخر العام الجاري إلى اعتماد أسلوب دفع تعويض المازوت الذي جرى العام الماضي ومطلع هذا العام بطريقة فاشلة تماماً .

– أن تقوم الحكومة بتخفيض مستوى الفقر والبطالة الذي يزداد اتساعاً ...

– وأن ينعكس مستوى النمو الاقتصادي المعلن لمصلحة الفئات المنتجة وليس لحساب حفنة من الطفيليين الذين لا هم لهم إلا المضاربة بأرواح الناس وأحلامهم بالشبع والعمل والسكن؟

– وأن يجري تخفيض سعر المازوت والأسمدة الزراعية ولو جزئياً لأن هذه الإجراءات أدت إلى تدهور الزراعة، ونتج عنها تشرد عدد كبير من العاملين في هذا القطاع، وتحولهم إلى مشردين على أبواب المدن الكبرى التي تضيق أصلاً بسكانها !

– وأن يجري ترميم المناطق الأثرية والاهتمام بها لأنها مهملة بشكل فظيع الآن، فذلك إن حدث يشجع السياحة خاصة أن بلدنا مهد الحضارة.

– وأن يجري إصدار قانون عصري للأحزاب وقانون انتخابي متطور يعتمد سورية دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية، لأن ذلك هو السبيل الأمثل للوحدة الوطنية ويضعف الطائفية والعشائرية البغيضة....

– وأن يتحقق حلم أهالي محافظة طرطوس بإقامة جامعة طال انتظارها تضم الطلاب الموزعين في كافة المحافظات والذي يرهق الأهل مادياً ومعنوياً .

– أما رياضياً فالحلم هو فوز منتخب سورية بكأس آسيا القادم؟!

– وأما الأمنية التي تدعو لها الغالبية الساحقة من الشعب السوري فهو رحيل هذا الفريق الاقتصادي الذي أثبت فشله على كل المستويات حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن؟

– وأخيراً وليس آخراً، أن تتحقق أمنية أجانب الحسكة بردِّ الجنسية السورية لهم بعد أن سُحبَت دون وجه حق، ليصبحوا مواطنين كاملي الحقوق يعيشون في بلدَهم بكرامة..

■■

مرة أخرى.. قانون المعوقين تحت رحمة التعاميم السرية!

صدر عن مقام السيد رئيس الجمهورية منذ عدة سنوات، القرار رقم ٣٤ الخاص بتنظيم شؤون المعوقين وتعويضهم ورعايتهم في سورية، والذي أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩\٦\٢٠٠٤، وبالتالي أصبح موجباً تنفيذه دون إعاقات أو اجتهادات تخالف روح القانون من جميع الجهات المعنية بذلك؟

لكن بعد أن تم إجراء الفحوصات الطبية على المستفيدين من القرار، والحصول على البطاقات الإعاقية الخاصة، بدأت الجهات ذات الصلة بوضع العراقيل، فقد قامت السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار عدد من التعاميم السرية التي تعيق تنظيم صرف الإعانات المالية للأسر الفقيرة التي تتولى رعاية المعوقين، وخاصة أولئك الذين لديهم شلل دماغي، ولعل أشهر هذه التعاميم ذلك التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ رقم ب\١\١٩٩٣٣ .. ثم نظم السيد رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية تعميما سرياً آخر، يقضي بتنظيم جداول مفصلة لكل إصابة على حدة، وذلك بتاريخ ٤\٣\٢٠٠٧\ ورقم ١٥٣\٢٠٠٩ .. ثم نظم السيد وزير الصحة تعميماً سرياً إضافياً بوضع ضوابط تشخيص حالات إعانة الشلل الدماغي التي تستحق الحصول على المساعدة وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣ والذي يحمل الرقم ١٤\٨٧٦٩\١٣١\٣\٨\ .. وهكذا دواليك!!

ثم، وبتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠، تم تنظيم كتاب ينص إعلانه أنه بناءً على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمعطوف على كتاب السيد وزير الصحة فإنه ستجري إعادة فحص جميع حالات الشلل الدماغي!!.

وهكذا فقد تم تنظيم وتنفيذ إعادة فحص مرضى الشلل الدماغي بناءً على كتم حقائق أنظمة التعاميم السرية الصادرة من هذه الجهة وتلك بكل ما عنى ذلك من مشقات وهدر للوقت وتلف للأعصاب.. كما تم استبدال البطاقات الإعاقية لجميع المعاقين، وكذلك تم استبدال الأضابير الإعاقية المقدمة من أجل الحصول على الإعانات المالية (حسب زعم الزاعمين).. وبالتالي لم يتم حتى الآن العمل بالقانون، ولم يستفد منه المعاقون بشروى نقير، وبدأ ذووهم اللهاث والجري من نقطة الصفر مجدداً، ومازال أصحاب الاحتياجات الخاصة في حالة من العجز تحت رحمة السادة المنظمين للتعاميم السرية..

إن المطلوب اليوم، ودون تأخر أو مماطلة أو تلاعب، أن يتم الإسراع بإعطاء المعاقين حقوقهم التي شرعها ونظمها لهم القانون، وإلا سيعد ذلك سرقة موصوفة تضاف لسلة المسروقات التي تتناهبها لصوص المال العام، ولكن هذه المرة على حساب بشر ليست لديهم أية مقدرة للدفاع عن أنفسهم.

■■

مفارقاتٌ ومآسٍ تطبعُ حياة ضحايا الإحصاء الاستثنائي

◄ **علي نمر**

لم تترك صحيفة قاسيون وكتابها مناسبة إلا وتحدثوا فيها عن المآسي التي يعانيها ضحايا الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ ، والذين تم تصنيفهم ضمن خانة أجانب محافظة الحسكة وجردوا من هويتهم السورية رغماً عنهم بفعل السياسات الرجعية التي قامت بها حكومة الانفصال في الستينيات من القرن الماضي.. وفي هذه المادة التي تستحق أن تضم إلى عجائب الدنيا السبعة، لن نتحدث فيها عن كل ما قلناه وكتبناه سابقاً عن حرمان هذه الشريحة من أبناء محافظة الحسكة من كامل حقوقهم المدنية، وإنما سنتناول جزءاً من المفارقات المبكية- المضحكة التي تحدث مع بعضهم ، وهم بالتحديد أولئك الذين يملكون كافة الوثائق الرسمية التي تؤكد سوريتهم أباً عن جد، وليس فيها أي مجال للشك أو التلاعب..

فعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من هؤلاء المنزوعة جنسيتهم منهم نزعاً، قد يصل للمئات لا بل للآلاف، فإنهم لم يظهروا تلك الأوراق، تارة بسبب الخوف من المجهول، وتارة أخرى تحسباً من أن تسحب منهم كونها الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تؤكد انتماءهم وارتباطهم بالأرض والوطن. والغريب أن من ضمن الوثائق التي يملكها هؤلاء وثائق تتعلق بتقديمهم خدمة العلم خدمة الدفاع عن الوطن بعد صدور قرار الإحصاء الاستثنائي!! والحالة التي بين أيدينا محزنة ومضحكة في الوقت ذاته، إذ يملك أحد المواطنين المنزوعي الجنسية واحدة من أهم الأوراق الرسمية التي يمكن أن يملكها مواطن، وهي وثيقة «بيان خدمة العلم»، والتي تحت الرقم ٧٩/١٤٧٠٩ نموذج رقم ٥٢ /ت ويفيد محتواها «أن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تشهد بأن المجند عبدالله سليمان بن محمد ذو الرقم/٢٦٧٥٠٣/ قد انتسب إلى الخدمة في الجيش العربي السوري كمجند بتاريخ ١٩٦٦/١١/١ ، وسرح من الخدمة بتاريخ ١٩٦٩/٦/١ بسبب انتهاء خدمته الإلزامية بعد أن أدى خدمة فعلية لمدة سنتين وستة أشهر، وكانت درجة أخلاقه (جيدة) وعوقب لمدة شهر يضاف إلى خدمته الإلزامية، وذلك لعدم حمله الهوية المدنية أثناء.....».. حرر هذا البيان بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ من قبل مدير إدارة السجلات العسكرية بالختم والتوقيع، مديرية التجنيد العامة شعبة تجنيد المالكية، أما والد عبدالله محمد سليمان يوسف، فهو من مواليد (قصروك) عام ١٩١٢ ، وقد كان رقم مسكنه٢٦/ك، ويحمل هوية ذات الرقم ١٠/٢٣٥ أعطيت له بتاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ وعلى القسم الخلفي للهوية ختم الدائرة الانتخابية لمحافظة الحسكة لجنة الاقتراع، تؤكد مشاركة والده في الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في سورية عام ١٩٥٤ بالمركز رقم /٦٢٤/.

فهل من دليل أقوى من هذه الوثيقة حتى يثبت لهذا المواطن هويته الوطنية السورية؟ ثم أية مفارقة هذه في الورقة التي يحملها عبدالله كإثبات على شخصيته والتي تنص: «لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين بمحافظة الحسكة نتيجة إحصاء عام ١٩٦٢ وبناء على طلبه أعطيناه بيان القيد المدون أعلاه في سجلات أجانب تلك المحافظة»؟!

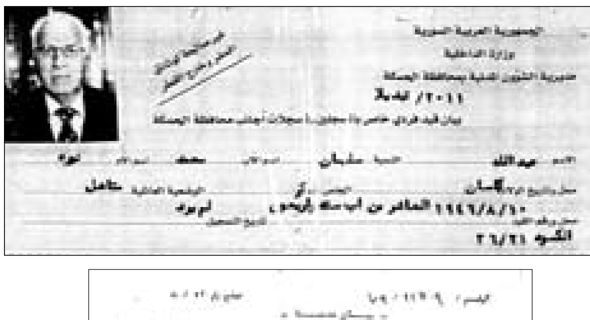
ورغم التفاؤل الذي ساد خلال السنوات الخمس الماضية بعد الوعود العلنية من الجهات المعنية (المؤتمر القطري الأخير لحزب البعث العربي الاشتراكي) بقرب حل المشكلة، بقيت الأمور على حالها، وبقي حلم المواطن لنيل جنسيته كابوساً عند تسريب أي خبر في وضع حل للمحنة التي يعانونها .

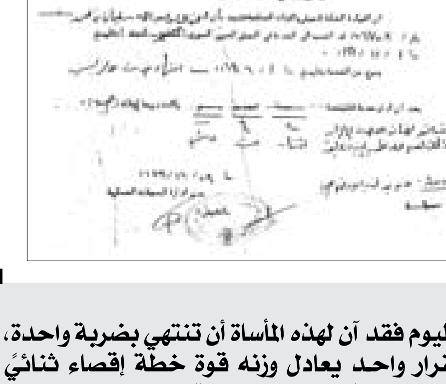
يقول الباحث السوري جمال باروت في بحث تم نشره كاملاً على صفحات جريدة قاسيون بعنوان: كيف نشأت مشكلة (أجانب تركيا) في سورية؟: «هكذا تم تغريب أبناء محافظة الحسكة في سورية داخل مسقط رأسهم والذين لم يعرفوا سوى سورية وطناً لهم».

ويضيف الباحث في ختام بحثه: «أما اليوم فقد آن لهذه المأساة أن تنتهي بضربة واحدة، أي بقرار واحد يعادل وزنه قوة خطة إقصاء ثنائي السًيد- العظم لهؤلاء عن الدولة — الوطن».. أي ما فعلته حكومة الانفصال بحق المواطنين السوريين في محافظة الحسكة وإحصائهم الاستثنائي الرجعي سيىء الذكر والصيت.

ألم يحن الوقت لإعادة الاعتبار والحقوق للمحرومين منها؟ أليس ملحّاً أن يكون جميع أبناء البلد جاهزين حقوقياً ومعنوياً للدفاع عن الوطن الذي تحيق به الأخطار؟ إن ما يحبكه المتآمرون والمتربصون بالوطن يتطلب وقفة حقيقية أمام هذه المشكلة، وترتيب البيت الداخلي لتبقى سورية كما كانت دائماً قوية رصينة لا تركع أو تتنازل عن حقوقها بوحدتها الوطنية وشعبها المعطاء.

ali@kassioun.org ■





«أما اليوم فقد آن لهذه المأساة أن تنتهي بضربة واحدة، أي بقرار واحد يعادل وزنه قوة خطة إقصاء ثنائيً السيد - العظم لهؤلاء عن الدولة - الوطن»

جمال باروت

مطبات

فسد الهواء.. والدواء

(إذا فسد الملح بماذا يملح)
السيد المسيح

وصلنا إلى ما نخشاه، القلوب الميتة والأيدي القذرة.. الضمائر المنزوعة من الأرواح تعبث بأرواحنا، والقضية أعقد من قصة فساد، من طريق محفور لعدة مشاريع في شهر، أو انقطاع تيار كهربائي دون ريح أو مطر، أو موظف خانته يده فامتدت إلى خزانة مال الوظيفة، أو مسؤول أغراه المنصب بأن يتطاول على ما أؤتمن عليه.

القصة التي بدأت بدواء دون وصفة طبية، إبرة في العضل دون إذن طبيب، حبة لإثارة الغريزة دون جهد، علب تجميل وشامبو، أدوات معاشرة ساخنة، أعشاب طبية، ألعاب أطفال.. ، ثم تأجير شهادة الصيدلة لأي ناطق بالانكليزية... شهادات حسن سلوك لبعض شركات الأدوية... دواء أجنبي، تهريب، وآخر بلوانا ...التزوير.

يحلف لي محمود(ع. أ) مريض الكلية من بين مئات من السوريين الذين استطاعوا بطريقة أو بأخرى النجاة من الموت بزرع كلية، سواء من متبرع قريب، أو بالمال، أن دواء الكلية عندما يتأخر عن موعد صرفه في وزارة الصحة يمكن أن يتدبره المرضى من الصيدليات، أما سبب اليمين الغموس هو أن هذا الدواء لا يمكن أن تستورده صيدلية، والسبب أنه يحتاج إلى رخصة استيراد، وهذا الأمر محصور فقط بوزارة الصحة، فكيف صار الدواء في الصيدليات؟.

ذات مرة حاولت وزارة الصحة أن توقف منح هذا الدواء الغالي، أو على الأقل صرف نصف قيمته ليتحمل المريض نصفه الآخر، الدواء الذي ينوء بسعره كل المرضى (المئات)، ولا تنوء بحمله الوزارة.. تدخل بالأمر بعض أبناء الحلال وتوقف المشروع، وقيل إن بإمكان الوزارة تقليص مصروفاتها من باب آخر.

لكن السؤال من أين جاء الدواء إلى الصيدليات؟ هنا يقول صيدلي محايد : إنه التهريب، وصيدلي معاند : نعم تهريب لكن من الداخل، وصيدلي خائف: ليس عندي هذا الدواء.. لكن (محمود) المريض الدائم، والذي لديه وجبات من الأدوية في مواعيد صارت دائمة يصر على أن تحري الأمر يؤكد أن بالموضوع ما يشبه حكاية البيروني.. جرعات الأشعة التي لم يبت فيها بعد .

التزوير كما تناولته الصحف المحلية، يطال بعض الدواء الأجنبي، وهذا ما يدلل على سيرة طيبة للدواء الوطني، فيمكن أن تجد في الصيدليات مصادر متعددة لدواء واحد، فكما كل سوقنا تبدأ من الصيني وتنتهي بالأمريكي والياباني، وهنا قد لا يكون الصيني هو الأقل جودة والأرخص، أما مصادر التهريب فمن دول مجاورة، وأماكن تواجدها ليست على الرفوف بل في درج طاولة الصيدلي، وبعض الأدوية يمكن أن يكون في الجيوب.

في الريف غير البعيد عن دمشق كونها تتطاول في كل الاتجاهات، يمكن أن يخرج الصيدلي مرهماً أصغر من خنصر اليد، مرهماً على علبته الكرتونية صورة وحيد قرن هائج، أو ظرف حبوب ليس أزرق اللون، أو حبة ملفوفة بكيس صغير ويردف قائلاً: من الهند علكة مثيرة مصنوعة من نباتات خاصة.

أثرى مستثمر الصيدلية، الصيدلاني الذي يجيد فقط قراءة اسم الدواء، بعد أن كان مستأجراً بنى عمارته الجديدة، لكنه ظل مستأجراً خوفاً من الحسد، أو وفاء لسبب نعمته، الصيدلاني الذي بلغ من الوقاحة أن يعرض مثيراته على الصغار والكهول، بالإضافة إلى بعض الحبوب التي تعطى للمرضى النفسيين، والتي نشهد على ضبط كميات كبيرة منها يومياً (الكبتاغون، البالتان)، وهنا يساعد الوضع الاقتصادي البائس، والبطالة بين الشباب على رواجها .

فسد الهواء وصرنا نتنفس الكربون، أمراضنا الصدرية أكثر من أن تحصى، السرطان يتسلل إلى قائمة أمراضنا كل يوم بصورة أسرع، وكذلك الماء ملوث، والأرض بالصرف الصحي وأكياس النايلون والاسمنت الذي لا يتوقف، لكن فساداً من نوع (الدواء)...أكثر من فساد الملح.

■ **عبد الرزاق دياب**

خصخصة النقل تجري بوتيرة سريعة..

النقل الخاص يغزو العاصمة.. واثق الخطوة يمشي ملكاً!!

◄ علي نمر

يبدو أن طريق الخصخصة والاستثمار بات أوتستراداً واسعاً أمام المستثمرين الجدد، وها هو يُفرش له الورد والريحان، ليرضى ويمضي واثق الخطا في الخطوط الداخلية للنقل الداخلي، تارة تحت حجة التأهيل والتطوير، وتارة أخرى بحجة التشاركية مع القطاع الخاص، هذه الشماعة التي لا تكل أو تمل الإدارات في إطلاقها كلما (دق الكوز بالجرة)، فالشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق التي أحدثت بالمرسوم رقم /٩٣٠/ لعام ١٩٦٢، والتي كانت تسمى وقتئذ المؤسسة العامة للنقل الداخلي بدمشق قبل أن يتغير اسمها بمرسوم آخر حمل الرقم /٣٤٠/ لعام ١٩٧٥، وبإشراف وزارة النقل، حددت لها ومنذ البداية مجموعة مهام هامة وضرورية في رسم سياسة وأهداف النقل الداخلي، وتحديد شروط استثمار وسائط النقل وأجورها وريعها، وأحكام الرقابة على استخدامها واستثمارها بحيث تؤمن الخدمة بالشكل الأفضل، ووضع جميع الخطط التفصيلية والبرامج التنفيذية التي تكفل تطوير الخدمات في النقل، ودراسة القضايا التي تواجه الشركة ووضع الحلول اللازمة لها، وإيجاد الكوادر الفنية وتأهيل السائقين والعناصر الميكانيكية الكفوءة من أجل تحسين خدمات النقل المنوط بها، بالإضافة إلى المتابعة الحثيثة في مراعاة رفع مستوى الأداء وتخفيض التكلفة ومنع الهدر والإسراف والضياع... لكن أين هي من كل ذلك، وهل التوصيفات النظرية تستطيع إخفاء العيوب القاتلة؟؟



ماذا تحقق من كل هذا؟

بعد صدور القانون رقم /١٠/ للاستثمار، ذهبت كل هذه المهام أدراج الرياح، وبدأ النخر في جسم هذه الشركة يزداد شيئاً فشيئاً، وتكالب المستثمرون عليها وكشروا عن أنيابهم بعد السماح لهم باستيراد هذه السيارات الصغيرة «السرافيس» والتي سميناها في أكثر من مناسبة «الجرذان البيضاء» أو «قابضة الأرواح».. بحجة تأمين خدمة أفضل وأسرع للمواطنين على اختلاف مشاربهم، وهكذا تنافس تجار السيارات فيما بينهم من يستورد أكثر، وبدأت حركة الموانئ معها في ازدياد وبدأت معها حركة الشاحنات الطويلة التي كانت تنقلها إلى المحافظات تزداد أيضاً، ورغم كل التحذيرات التي أطلقت بخصوصها وبنوعية الخدمة التي تقدمها هذه السرافيس في بلاد المنشأ، بقيت حركة الاستيراد كما هي، ولم تفعل الحكومة شيئاً، أو تحرك ساكناً في وضع حد لها . بالمقابل فإن المواطن كانت تغريه العروض الخاصة ومبالغ التقسيط والاستثمار، فيقبل عليها دون أن يدري ما سيحدث لاحقاً . وعلى الرغم من صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣، القاضي بإخراج الميكروباصات «السرافيس» من الخطوط الداخلية في المدن تدريجياً، وتحويلها لتعمل على خطوط أخرى داخل المدن وخارجها، بقيت الحالة كما هي عليه، وظل المستثمرون يستوردونها من كل حدب وصوب، لا بل طورها البعض منهم لتعمل على الغاز بدلا من المازوت بعد ارتفاع سعره على أساس أنهم مهتمون كثيراً بالبيئة ويعملون ليل نهار ضد الذين يلوثون البيئة، لكن الباصات الكبرى للكبراء الجدد (طحشت)، وكانت البداية بخط دوما، ثم خط يرموك مزة اتوستراد، ليتم لاحقاً إخراج السرافيس من نحو /١٤/ خطاً في دمشق.

(شو عدا ما بدا)؟

المشكلة أن الذين وافقوا على استيراد السرافيس في وقت ما مضى، هم أنفسهم الذين يعارضون عملها الآن، وبالتالي الذين استثمروها واستوردوها هم أنفسهم الذين يستوردون الباصات الكبيرة للعمل بدلاً عنها، والمستفيد في كلتا الحالتين هم أصحاب رؤوس الأموال الطائلة الذين اغتنوا على حساب المواطن في العقود القليلة الماضية، فجعلوا حركة الاستيراد حكراً على تجار السيارات الذين لا يزيد عددهم عن أصابع اليد الواحدة، ونتج عنه فيما نتج احتكار مستثمر لأكثر من خط، وأحياناً /٥/ خطوط. وما يجري الآن يطابق تماماً ما حدث سابقاً، إذ تم فتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين لشراء الباصات الكبيرة واستثمارها على الخطوط الداخلية في المدينة تحت عنوان (مبروظ) وكبير وهو أن كل ما يجري يتم تحت إشراف ومراقبة الشركة العامة للنقل الداخلي!!

لقد تم فتح هذا الباب تحت هذه التسمية بعد أن نال باصات النقل الداخلي وسائقيها وميكانيكييها ومستخدميها وإدارييها، كل أنواع النعوت من الجهات التي أصدرت قرارات بتوقيفها .

أما من حل لأزمة الازدحام؟

والأسوأ من كل هذا أنه عندما فتحت الأبواب لاستيراد السرافيس الصغيرة ، كانت الحجة أن حجمها أصغر من الباصات، وستحل أزمة الازدحام المروري في دمشق وبعض المحافظات والمدن الكبرى، أما الحجة الحالية فهي فتح حارات خاصة طرقية لهذه الحافلات ضمن شوارع دمشق، وهذا الكلام جاء حرفياً على لسان وزير النقل يعرب بدر في ٢٠٠٩/٢/١٦ عندما أعلن عن ذلك بوصول دفعة باصات الغاز إلى سورية التي تتسع ما بين /١٢٠ - ١٥٠/ راكباً، مؤكداً أنها ذات تقنيات أحدث، وأن المشروع قيد الإنجاز لتخفيف الضغط المروري وتأمين وصول السيارات بالوقت المحدد بدلاً من هدر الوقت.. وأخذ المسؤولون صوراً تذكارية لهم أمام المواطنين أثناء تسييرها ضمن شوارع دمشق، ثم عادوا إلى سيارات «الشبح» دون رجعة. وتم في الاجتماع نفسه الاتفاق على تكليف محافظة مدينة دمشق بفتح هذه الحارات الخاصة، بدءاً من السومرية وحتى كراج البولمان مروراً باوتوستراد المزة فساحة الأمويين وشارع بيروت والاتحاد والثورة وحلب وفارس الخوري، وصولاً إلى كراج البولمان، أما خط العودة فيكون على المسار نفسه مروراً بشارع مرشد خاطر، وبطول يصل إلى حدود /١٨/ كم، تتقاطعه محطات التوقف ذهاباً وإياباً بما يقارب /٤٢/ محطة.

كل هذا يجري دون الحديث لا من قريب أو بعيد عن المترو الذي كان من المفترض أن ينجز قبل ثلاثين عاماً، والذي كان وما زال العنصر الأهم أو المنقذ في تخفيف أزمة المرور بالشوارع، وفي هذا السياق لابد من ذكر بعض ما قاله الخبراء الأجانب الذين استنجدنا بهم لوضع حل لهذه الأزمة، ومن باب الطرفة أن أحد الخبراء قال: «لا يمكن إيجاد حل لأزمة المرور بدمشق وحلب إلا بتغيير المنطقتين «المدينتين» عن بكرة أبيهما».. فإذا كان هذا رأي خبير غريب جاء ليجد الحلول، فكيف بالعالم ببواطن الأمور كلها؟.

أحلاهما مر

لن نتناول أياً من الخطتين بالانحياز، وسنقف على الحياد، ولن نشرح تفاصيل ما حدث عبر العقدين الماضيين من تخبطات، حين تم إخراج باصات شركة النقل الداخلي أوائل التسعينيات بعد أن أعلن عن الخسارات المستمرة للشركة قدرت بـ/٦٠٠/ مليون، وجرى إيقافها كأمر حتمي لأنها لا تليق بكرامة المواطن!. ولكن لابد من القول إنه لو تم استثمار هذه الخطوط كاملة من الشركة العامة للنقل الداخلي لكان هناك حديثاً آخر مختلف عن كل ما قيل، رغم أن المسؤولين في الشركة صرحوا ولأكثر من مرة أن المحول للاستثمار لن يتجاوز /٣٠٪/ بينما الباقي سيكون مخدماً من باصات الشركة نفسها، وهنا لابد من طرح السؤال التالي: ألم تتحول جميع شركات القطاع العام إلى خاسرة ومتعثرة ومتوقفة ومن ثم إلى الاستثمار والخصخصة بعد دخول القطاع الخاص المنافسة بطريقة غير متكافئة بكل المقاييس؟ وعندما نقول أحلاهما مر، فهذا يعني أن على الشركة ألا تسمح لنفسها بقطع أرزاق عشرات الألوف كانوا يتعيشون من خطوطها، وهذا يعني اليوم بالضرورة حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية أكثر من المتوقع، فعلى خط واحد من هذه الخطوط وعلى سبيل المثال لا الحصر يدور /٨٠٠/ سرفيس، يعمل عليه سائقون صباحاً ومساءً وليلاً، وإذا افترضنا أن كل شخص يعيل أسرة مؤلفة من /٥/ خمسة أفراد، فهذا يعني أنه تم قطع أرزاق أكثر من ثمانية آلاف عائلة.

شهادات حية

يقول محمد، وهو سائق: «لقد ورطونا بكل شيء.. في البداية رفعوا أسعار المحروقات أضعافاً مضاعفة، والآن يرموننا إلى أماكن قد لا تعطينا نصف ما كنا نحصل عليه سابقاً»، أما سعيد فقال: «المشكلة أنهم وضعوا كل الأخطاء التي ارتكبوها على رؤوسنا، فعندما يرجعون السبب في الأزمة المرورية إلى الأعداد الطائلة من هذه السرافيس، يتناسون تماماً هذا الكم الكبير من السيارات العامة من جميع الأنواع هم الذين صرحوا باستيرادها دون أية خطط، مما جعل المدينة كومة سيارات. ويضيف: ما ذنبنا إذا كنا نسترزق منها وتكفينا رغم صعوبة الحياة وزيادة المصاريف؟». سائق على خط آخر قال: «لو كانوا يعملون هذا من أجل القطاع العام والحفاظ على الاقتصاد الوطني، كنا قلنا : فيها وما فيها، لكنهم فعلوا كل هذا من أجل إرضاء بعض المستثمرين لهذه الباصات، وحتى الآن ما ظهر سوى ثلاثة أسماء بالإضافة إلى باصات المصري التي كانت تعمل سابقاً، وبصراحة كلها لأسماء كبيرة وغنية ويبدو أننا سنرمى بين الأرجل»!.

أحد المواطنين سألناه وهو في الباص الجديد عن رأيه، فقال: «المشكلة ليست في الباص أو السرفيس، بل المشكلة في مديري الذي لن يقبل تأخيري مهما قدمت له من أعذار، فالمشوار الذي كنا نصله بنصف ساعة أصبحنا بحاجة ساعة وأكثر لنقضيه، أي لابد من الخروج من المنزل قبل الوقت السابق الذي كنا نخرج فيه بنصف ساعة على الأقل، والمضحك ولمزيد من الإقناع قاموا بتجربة سخيفة، فحسبوا المدة الزمنية التي يحتاجها الباص من السومرية إلى القابون بسرعة /٤٠/ كم في /٣٠/ دقيقة دون توقف على المواقف. و/٥٠/ دقيقة إذا توقف ذهاباً وإياباً».. فكيف انحسبت معهم هكذا، وفي أي وقت!؟؟

مواطنة تدخلت في النقاش وقالت: « الحكومة لا تحترم المواطن، وكل ما يصدر لا يأخذ برأي المواطن أبداً ليظل دائماً فأر تجارب وكبش فداء وأسير القرارات التي لا تحترمه أبداً».

خلاصة القول

ختاماً، لابد من القول إن مصائر الناس ليست لعبة بيد أحد، وبالتالي يجب معاقبة من كانوا سبباً بكل هذا التخبط في معالجة مشكلة النقل، لا أن يُعاقب المواطن على حساب حفنة من المستثمرين لم يتركوا شيئاً ولم يستثمروا فيه.. فالمواطن لا ناقة له ولا جمل في كل ما يحدث، فهو لعبة الكبار في جمع وتكديس الأموال، وصراع الاستحواذ المستمر على كعكته المنهوبة..

والأسئلة التي لا بد من الإجابة عليها هي: أين الإستراتيجية الشاملة التي تتحدث الحكومة ليل نهار عنها، والتي تزعم أنها ستشمل كل المحافظات والمدن؟ وكيف ستحدد التعرفة بعد أن تمت تجزئة التعرفة على الميكروباصات (السرافيس)؟ ثم هل من المعقول ألا تتقاضى المؤسسة سوى /١٥٠/ ليرة سورية عن كل باص خاص يومياً؟ ألا يشير هذا لاحتمال تواطؤ بعض المسؤولين الكبار في لعبة خطيرة؟ وكيف لمدينة بحجم دمشق تحتاج إلى /٢٠٠٠/ باص، موجود منها الآن /٤٥٠/ باصاً تابعاً للنقل الداخلي، و/١٥٠/ للمستثمرين أن يكفيها هذا العدد؟ حتى وإن وصل عدد باصات الاستثمار إلى /٨٠٠/ باص كما يعلن رسمياً ستبقى المشكلة كبيرة ومستعصية..

■ ali@kassioun.org

المستفيد تخبط خطة النقل هم أصحاب رؤوس الأموال الطائلة الذين اغتنوا على حساب المواطن في العقود القليلة الماضية..

«لا يمكن إيجاد حل لأزمة المرور بدمشق وحلب إلا بتغيير المنطقتين (المدينتين) عن بكرة أبيهما».. كان هذا رأي خبير غريب جاء ليجد الحلول، فكيف بالعالم ببواطن الأمور كلها؟.

الثلاثاء الاقتصادي يناقش إخفاقات التنمية الإقليمية..

د. خضور: التنميةُ الإقليميةَ مدخلٌ لإعادة توزيع الثروة والدخل

◄ وسيم الدهان

خصصت جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوتها الأخيرة يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٣/٢ لبحث «إخفاقات التنمية الإقليمية في سورية»، وتولى التصدي لهذا المحور الذي يعدّه الاقتصاديون من أهم القضايا في الاقتصاد الوطني، الدكتور رسلان خضور، الذي بدأ محاضرته بالتأكيد على أهمية التنمية الإقليمية على خارطة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع والاقتصاد السوريين، ورأى أن التنمية الإقليمية في سورية منيت بإخفاقات عديدة، كونها لم تحقق نجاحات متميزة في مجال التنمية المحلية والإقليمية..



دمشق أصبحت ثامن أغلى مدينة في العالم بأسعار العقارات

عرض د. خضور لعدد من مظاهر إخفاقات التنمية الإقليمية موضحاً أنها جاءت رغم الحديث عن التخطيط الإقليمي منذ عقود ورغم إحداث وزارة الإدارة المحلية منذ ١٩٧١، ورغم وجود إدارة كبرى في هيئة تخطيط الدولة تعنى بالتخطيط الإقليمي، ومن الإخفاقات والاختلالات على مستوى الأقاليم في سورية التي حددها د. خضور بسبعة، كان اختلال العلاقة بين عدد السكان والحيز الجغرافي الأول، حيث يبلغ عدد سكان سورية المقيمين داخل البلاد نحو ٢٠ مليون نسمة، وإذا كانت سورية من الدول قليلة الكثافة السكانية أخذاً بالمقياس الحسابي الكيلومتري الإجمالي (أقل من ١٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع)، إلاّ أنها تنتمي إلى الدول عالية الكثافة السكانية في مناطق الشبكة العمرانية المأهولة (أكثر من ٢٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع)، إذ تبلغ الكثافة السكانية في مناطق الشبكة العمرانية ٢٧٣ نسمة في الكيلو متر المربع، وهذا حسبما أضاف د. خضور، يعادل ثلاثة أمثال الكثافة السكانية الكيلومترية التي تبلغ ٩٨ نسمة في الكيلو متر المربع.

وأوضح د. خضور أن ٦٠٪ من عدد سكان سورية (نحو ١٢ مليون نسمة) يتركز في أجزاء محددة من محافظات: دمشق، ريف دمشق، حلب، حمص، حماة، وعلى مساحة ١٣٪ من مساحة سورية الإجمالية، ويمثل عدد سكان حلب ودمشق وريفها ٤٤٪ من عدد سكان سورية على مساحة لا تتجاوز ٨٪ من كامل المساحة، بينما يشكل سكان حمص ٦,٨٪ من إجمالي عدد السكان، في حين تشكل مساحة محافظة حمص ٢٢,١٪ من مساحة سورية الإجمالية، ويشكل سكان محافظتي اللاذقية وطرطوس ٨,٨٪ من السكان يقيمون في مساحة تساوي ٢,٢٦٪ من المساحة الإجمالية.

وانطلاقاً من هذه النسب، أوضح د. خضور أنه من المتوقع أن يبقى التوزع السكاني شديد الاختلال حتى ٢٠٢٥، حيث سيتركز ٩٧٪ من الزيادة السكانية في مجال الشبكة العمرانية الضيقة التي تبلغ ٦,٣٣٪ من مساحة البلاد، ويتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية من ٢٧٣ نسمة في الكيلو متر المربع إلى ٤١٠ نسمة، وكل هذا في الرقعة المحدودة من الشبكة العمرانية المأهولة.

وتابع د. خضور عرضه لمظاهر إخفاقات التنمية مبيناً أن أحدها كان الهجرة من الأرياف إلى المدن ومن المحافظات إلى مراكز ما سماه «الاكتظاظ البالوني»، حيث أدت عوامل عديدة منها ضعف مستوى أو انعدام الخدمات والبنى التحتية ومحدودية أو انعدام الاستثمارات، أدت هذه العوامل إلى تحول الريف إلى طارد للسكان باتجاه المدن الكبرى وأحزمتها العشوائية، فتزايدت الهجرة من الأرياف إلى المدن ومراكز البالونات الحضرية الكبرى غير المستعدة وغير المؤهلة لاستقبالهم واستيعابهم. وبيّن د. خضور أن لهذه الهجرة والتركز السكاني نتائج إشكالية كبيرة، ومنها الازدحام والتكدس وتدهور وتلوث البيئة ونقص السكن وتكوين أحياء الفقر العشوائية، ما يجعل إدارة هذه المدن والتخطيط للبنية التحتية فيها وتوفير خدمات كافية لسكانها أكثر تعقيداً وصعوبةً، ومن أحد هذه الآثار الملموسة للتركز السكاني العالي أوضح د. خضور أن دمشق أصبحت ثامن أغلى مدينة في العالم بأسعار العقارات، حيث ارتفع سعر المتر المربع التجاري فيها إلى ٩٧٩ يورو بينما في لندن هو ١٤٠٠ يورو.

ويضاف إلى المظاهر السابقة حسب د. خضور، التلوث والتدهور البيئي، وتراجع الخدمات، إلى جانب النمو السريع للتجمعات العشوائية التي تعدّ من أبرز مظاهر إخفاقات التنمية الإقليمية، ويتجلى ذلك بظهور التجمعات العشوائية غير الحضرية في مداخل وأطراف المدن، حيث التداخل بين أنماط ريفية وحضرية، وحيث انتشار الأمراض والمشكلات الاجتماعية. ويشكل سكان التجمعات العشوائية ما بين ٣٠ و٥٣٪ من سكان دمشق وحلب وريف دمشق، أما في حمص فيشكل ما بين ٣٥ و٤٠٪ من السكان، وعلى مستوى سورية يبلغ عدد التجمعات السكنية العشوائية ١٣١ تجمعاً تتركز في دمشق وريفها وحلب وحمص، ويبلغ عدد سكانها نحو ٢,٥ مليون نسمة، أي ١٤,٦٪ من إجمالي عدد السكان.

ويمثل التوزع الاستفزازي غير المتوازن للاستثمارات مظهراً آخر لإخفاقات التنمية الإقليمية في سورية حسبما أوضح د. خضور، إذ يعد التوزع غير المتوازن للاستثمارات بين الأقاليم نتيجةً لعدم وجود سياسة واضحة للتنمية الإقليمية من جهة، ونتيجةً للتفاوت التنموي الكبير بين الأقاليم من جهة ثانية، ويظهر سوء هذا التوزع في الاستثمارات الخاصة أكثر منه في الاستثمارات العامة، وخلص د. خضور بعد عرض مظاهر الإخفاقات التنموية إلى أن هذا الواقع يفرض إيجاد استراتيجية تنموية إقليمية أكثر جدية، وليس إجراءات آنية ارتجالية، والهدف من الاستراتيجية هذه لابد أن يكون إعادة توطين النشاط الاقتصادي، وإعادة توزيع السكان بما يتناسب مع الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الحالية والمحتملة والطاقة الاستيعابية لكل إقليم في سورية على حدة.

وبعد أن عرض د. خضور لبعض الأسباب التي أدت إلى حصول هذه الإخفاقات، ولبعض التوجهات والإجراءات الحالية للتنمية الإقليمية في سورية، خلص في محاضرته إلى رؤية عامة للتنمية الإقليمية في البلاد، وأوضح أنه انطلاقاً من أن التحديات الكبرى التي نواجهها هي مشكلة الفقر وتوزعه الجغرافي ومشكلة التجمعات السكنية العشوائية، انطلاقاً من أن هذه التحديات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الإقليمية، فيجب النظر إلى التنمية الإقليمية على أنها الطريقة الفعالة والمدخل الصحيح للتعامل مع التحديثات، فالتنمية الإقليمية حسب قوله تعدّ أحد مداخل إعادة توزيع الثروة والدخل، وفي الوقت نفسه لا تعني التنمية الإقليمية تنمية الأقاليم الأقل نمواً فقط، وإنما في الواقع تعني تنمية الأقاليم الحضرية ذات الاكتظاظ البالوني أيضاً، وذلك عبر تخفيف العبء وتخفيف الضغط عن المراكز الحضرية الكبرى، فغاية التنمية الإقليمية ليست فقط سكان الأقاليم الأقل نمواً وإنما سكان المراكز الحضرية المتطورة والتي تعاني من أزمات ومشكلات مختلفة بفعل إخفاقات التنمية الإقليمية.

ورأى د. خضور أن التنمية الإقليمية هي عملية إعادة توزيع الأثقال والحمولات وفي الوقت نفسه إعادة توزيع للثروة والدخل والفرص عبر إعادة توزيع الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية وبالتالي إعادة توزيع السكان وإعادة توزيع أحجام المدن، إضافةً إلى إعادة تشكيلها ليس انطلاقاً من الموارد الفعلية المستغلة فقط بل انطلاقاً من الموارد المتاحة التي تحدد الآفاق والاتجاهات المستقبلية.

أما متطلبات التنمية الإقليمية فحددها د. خضور بمجموعة من الأساسيات الواجب توافرها لنجاح أية سياسة تنموية إقليمية، وهي توفر قواعد المعلومات والدراسات التفصيلية عن واقع الأقاليم، وهذا يتطلب دراسة الموارد المتوفرة في كل إقليم اعتماداً على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية التي تعد أداةً فعالةً في التخطيط الإقليمي لكونها توفر قاعدة بيانات مهمة جداً لأية تنمية إقليمية ولإطلاق أي برنامج تنموي إقليمي، إلى جانب التعرف على المشكلات الأساسية والاحتياجات الفعلية في كل إقليم، وتوفر مجموعات من الخبراء والكوادر المحلية والإقليمية المدربة باختصاصات مختلفة قادرة على تشخيص الأوضاع المحلية للأقاليم ووضع التصورات المستقبلية لها، وشدد الباحث على أهمية إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية الحالية بحيث يبنى التقسيم الجديد على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي في كل إقليم كوحدة متكاملة وعلى أساس الوظيفة التنموية والتنسيق الكامل بين المحافظات المتجاورة في إطار الإقليم الاقتصادي، إلى جانب تشديده على ضرورة صياغة علاقة واضحة بين الحكومة المركزية والأقاليم بحيث يحدد دور الحكومة المركزية بصياغة الخطة العامة للدولة وتحديد اختصاصات السلطات الإقليمية والمحلية وصلاحياتها ومسؤولياتها، إلى جانب أهمية تحفيز منظمات المجتمع الأهلي للقيام بدورها المحلي والإقليمي باعتبار أن لمشاركة السكان عبر منظمات المجتمع الأهلي دور مهم جداً في التنمية الإقليمية.

تلميع نتائج السياسات الحكومية..

«..عملية الإصلاح الجارية أثمرت نتائج مرضية، والتي ظهرت من خلال زيادة معدل النمو والناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حصة الفرد منه، وتخفيض معدل البطالة، وتوفير فرص العمل، وزيادة عدد وحجم المشاريع والتوظيفات الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية، وزيادة حجم الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية..»... بهذه الكلمات وصّف رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد ناجي عطري نتائج السياسات الحكومية الجارية، على الرغم من أن أرقام المكتب المركزي للإحصاء والتقارير الصادرة عن جهات حكومية أخرى تحد من صدقيتها وواقعيتها!.

فمعدل النمو لم يرق لطموحات الخطة الخمسية العاشرة (٧٪)، حيث بقي ضمن حدود ٥٪ وفق الأرقام الرسمية، لكن الأهم من الرقم هو نوعية القطاعات التي حققته، وانعكاس هذا النمو – هدف من أي نمو مفترض – على الشرائح الاجتماعية، حيث أكد تقرير حكومي في العام ٢٠٠٩ أن نسبة الفقر الأدنى في سورية يبلغ حوالي ١٢ في المائة، وهذا بطبيعة الحال يتجاوز رقم ٨,٧ في المئة المستهدف الوصول إليه في نهاية العام ٢٠١٠، وهذا يؤكد بشكل لا يدع مجالاً للشك عدم انعكاس النمو – إذا ما تحقق فعلاً بنسبه المعلنة – على تحسين المستوى المعاشي للمواطن السوري، كما أن فرص العمل المخطط لها في الموازنة العامة للدولة منذ العام ٢٠٠٦ لم تتجاوز حدود ٦٠ ألف فرصة سنوياً، في الوقت الذي يقدر فيه عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً ٣٠٠ – ٣٥٠ ألف طالب عمل، أي أن معدل البطالة ارتفع منطقياً من ١١٪ في ٢٠٠٥ حسب الخطة الخمسية العاشرة إلى ما يزيد عن ١٤٪ حالياً، وذلك لعجز هذه الفرص الحكومية المقررة عن جسر الفجوة الكبيرة بين الطلب على العمل وما تم تحقيقه فعلاً.

كما أن البعض في الحكومة يتفاخر بزيادة حجم الصادرات السورية، لكنه يتناسى أن عجز الميزان التجاري بلغ في العام ٢٠٠٩ حوالي ١٣٠ مليار ليرة سورية، كما أن الصادرات السورية ترتفع سنوياً بنسبة ١٤٪ لكن الواردات وعلى الضفة الأخرى ترتفع سنوياً بمقدار ١٨٪، وهذا ينذر بخطر كارثي على الميزان التجاري السوري ستظهر نتائجه الأجلى في الفترة القصيرة القادمة. فكل هذه الأرقام لا تدعو للمفاخرة، بل إنها تتطلب ضرورة مراجعة السياسات المتبعة بدلاً من تجاهل نتائجها الحاصلة.

أهلاً بمنظمة التجارة العالمية.. ووداعاً للمنتج الوطني

◄ حسان منجه

منِ المعروف أن سورية كانت قد قدمت طلباً رسمياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٢، وتم تجديد التأكيد على طلب الانضمام بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩، هذا بالإضافة إلى تشكيل وزارة الاقتصاد والتجارة اللجان الأربع (المشهورة) للتحضير داخلياً للانضمام المزمع بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٨، كما تم تجديد هذه اللجان بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦، وهي تجدد رغبتها وطلبها للانضمام بين الحين والآخر، حتى بات هذا الانضمام الهاجس الحكومي السوري الدائم ذكراً وتذكراً على لسان وزارة الاقتصاد والتجارة، وكان آخر إشارة لذلك قد وردت في إعلان معاون وزيرة الاقتصاد والتجارة خالد سلوطة إعداد مذكرة الانضمام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بعد سلسلة الخطوات وصدور العديد من القرارات والإجراءات التي تصب في اتجاه تحرير التجارة الخارجية وتقليص الرسوم الجمركية وإزالة كل العقبات التي تعيق عملية الانضمام المزمعة، حتى ولو كانت مؤذية، بل ومذلة للاقتصاد السوري الباحث عن هوية.

للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إيجابياته المفترضة، والتي من أهمها قدرة وصول المنتج السوري إلى أسواق /١٥١/ دولة في العالم دون عقبات ورسوم تذكر، بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري السوري بالقيمة المطلقة، ولكن السؤال يبقى: هل توازي هذه الإيجابيات بكل الأحوال سلبيات عملية الانضمام؟! والتي من أهمها عجز المنتج السوري بإمكاناته الحالية أساساً عن منافسة منتجات هذه الدول في وجودتها وكفاءتها بالدرجة الأولى، وبأسعارها التي لا تقل أهمية عن الجودة، خصوصاً بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي في سورية، إثر تحرير أسعار العديد من مدخلات العملية الإنتاجية (المشتقات النفطية، الأسمدة)، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى فقدان المنتج الوطني قدرته على المنافسة والصمود أمام غزو المنتجات الأجنبية، وخير مثال على ذلك صناعة النسيج السورية التي فقدت نحو ٤٠٪ من حصتها عالمياً بسبب عدم قدرتها على المنافسة وارتفاع تكاليف، وعجز الأسمدة المحلية هي الأخرى عن منافسة المستوردة، مما أدى إلى تراكم مخزون الأسمدة في مستودعات الشركة العامة للأسمدة، حيث تباع الأسمدة المحلية في المصارف الزراعية والجمعيات الفلاحية بسعر أعلى من مثيلاتها المستوردة بـ٢٠٪- ٣٠٪، وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا هو أول الغيث فقط، حيث لم تكتمل بعد كافة إجراءات تحرير التجارة الخارجية، بل يمكن القول إننا ما نزال في الخطوة الأولى من التحرير، أما الجانب الأشد خطورة فهو المتمثل في إضعاف هذا الانضمام السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية نتيجة لتقييد قدرة الدولة في اللجوء إلى السياسات التجارية الحمائية في مواجهة التقلبات المفاجئة.



الانهيار الاقتصادي ضريبة الانضمام

روسيا قالت كلمة «وداعاً يا منظّمة التجارة العالمية» بعد ١٤ سنة وقطع حوالي ٩٥٪ من مفاوضات الانضمام، وذلك لسلة الشروط التي طلبت منها: رفع الدعم الحكومي عن المزارعين الروس، وإلغاء الرسوم التي تفرض على الطائرات الأجنبية التي تحلّق عبر سيبريا وشمال روسيا، والسماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع رئيسية لها في المدن الروسية، كذلك مشكلة إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات المستوردة من الخارج، وكلّها شروط ترى روسيا أنها مجحفة وتعسفية. فهذا الانضمام حسب العديد من الخبراء الاقتصاديين الروس قد يؤدي إلى انهيار غالبيّة قطاعات الاقتصاد الروسي أمام تدفّق السلع الأجنبية على الأسواق الروسية، وربما باستثناء صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة.

فهذا المثال الروسي الحي ما هو إلا تأكيد واضح على أن لهذا الانضمام مساوئه الكبيرة التي تفوق إيجابياته، لأن ضريبته هي انهيار اقتصاديات دولة كبرى قطعت أشواطاً طويلة في مجال التطور الزراعي والصناعي بوجه المنافسة القادمة، فكيف سيكون حال اقتصادنا السوري المشوه هيكلياً إذاً أمام هذه المنافسة؟!! ألن تزول صناعتنا المحلية خلال سنوات قليلة!! وهل سيكون قطاعنا الزراعي المتراجع أصلاً داخل مجال المراهنة على إمكاناته التصديرية؟!! خصوصاً بعد وقوف سقف إنتاجنا الزراعي مرغماً بفعل الإجراءات والقرارات الحكومية عند حاجز الاكتفاء الذاتي، إن لم نقل الحاجة إلى الاستيراد في بعض السنوات!! فما هي القطاعات التي نراهن عليها في مجال التجارة الخارجية؟!! وإذا لم يكن لدينا قطاعات رائدة، ألن يصب تحرير التجارة الخارجية إذاً في مصلحة المنتج الأجنبي دون سواه؟!!

في قمة دمشق - طهران..
نقلات هامة على طريق مواجهة التحديات الكبرى



◄ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

تعد القمة السورية- الإيرانية التي انعقدت في دمشق نهاية الأسبوع الماضي، حدثاً خاصاً واستثنائياً بكل المقاييس، سواء من جهة ظروف انعقادها الإقليمية والدولية في ظل اشتداد الضغوط الإمبريالية الأمريكية– الصهيونية على خط الممانعة والمقاومة الإقليمي، والمتزامن مع اشتداد الأزمة الرأسمالية، أو من جهة الخطاب الذي تبنته وخرجت به والذي أعلن صراحة تمسكه بخيار المقاومة بعيداً عن المداورات الدبلوماسية، ومن جهة حضور فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله لها في بعض فتراتها بكل معاني ذلك الرمزية والسياسية، والأهم من جهة نتائجها المأمولة القريبة والمتوسطة والبعيدة على المنطقة برمتها.. وانطلاقاً من خصوصية الحدث، وسعياً في استيضاح أبرز معانيه، ارتأت قاسيون فتح هذا الملف وتحليله من خلال محاورتها عدداً من المحللين الاستراتيجيين العرب..

حميدي العبدالله:
القمة السورية - الإيرانية قمة تلاحم قوى المقاومة والممانعة

❖ الأستاذ حميدي العبدالله، كيف يمكن قراءة قمة دمشق الأخيرة بين الرئيسين السوري والإيراني، والتي حضرتها في بعض فتراتها فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله؟ هل هي إعلان عن استعداد لحرب وشيكة، أم هي اجتماع تنسيق رفيع للقادم من أحداث ، أم أنها بمثابة رسالة عن تلاحم قوى المقاومة والممانعة في المنطقة؟!

القمة بكل تأكيد، خطوة هامة جداً في سياق تعزيز تلاحم قوى المقاومة والممانعة في مواجهة الهجوم الإسرائيلي- الأمريكي- الرجعي العربي، الذي ما يزال حتى الآن يتحين الفرصة للقيام بتوجيه ضربة عسكرية لإحدى قوى المقاومة والممانعة بهدف تغيير موازين القوى التي تكونت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى اليوم، والتي تتميز بسمة أساسية وهي أن موازين القوى هذه جاءت نتيجة قدرة قوى المقاومة والممانعة على تحقيق مكاسب هامة جداً في ساحات عديدة بدءاً من العراق، مروراً في لبنان- باتجاهين: الأول بمواجهة إسرائيل في حرب تموز؛ والثاني في مواجهة محاولات الانقلاب على خيارات لبنان والتزاماته الوطنية والقومية عبر الحركة التي قام بها أعوان المشروع الأمريكي في لبنان-، أو على مستوى الساحة الفلسطينية مثل ما حدث في نهاية عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ خلال العدوان على غزة.

لا شك إذاً أن هذه القمة جاءت في سياق تعزيز علاقات قوى معسكر المقاومة والممانعة لمواجهة الرغبات والاستعدادات الإسرائيلية والأمريكية على أكثر من صعيد، وليس فقط المناورات العسكرية ومحاولات اكتشاف أنظمة مضادة للصواريخ والتي تعد المظاهر الوحيدة لهذه الاستعدادات، إنما هناك تحركات واسعة وكثيرة جداً لأطراف الحلف المعادي من أجل القيام بعمل ما ضد قوى المقاومة والممانعة، وبهذا المعنى فإن هذه اللقاءات التي شهدتها دمشق في الفترة الأخيرة جاءت في سياق الرد على التحركات في المعسكر المعادي، وأعتقد أن الرسائل التي حملتها هذه اللقاءات هي رسائل هامة جداً ومؤثرة جداً، وستكون لها دلالتها في المرحلة المقبلة، وأريد التوقف هنا عند دلالتين أو عنصرين هامين جداً في الرسائل هذه:

الدلالة الأولى، أنه من المعروف أن أطرافاً في الولايات المتحدة وحتى في إسرائيل، عندما فشلت في المواجهة المباشرة والعسكرية مقابل تيار قوى المقاومة والممانعة لجأت إلى أسلوب جديد، وهو يقوم على إعلاء أو تركيز أو إعطاء أولوية أعلى لفكرة تفتيت معسكر المقاومة والممانعة، باعتبار أن الانتصارات التي تحققت كانت نتيجة تماسك هذا المعسكر، وبهذا المعنى بدأنا نشهد في الإعلام تصريحات أو نشاطات عن ضرورة سحب سورية من معسكر قوى المقاومة والممانعة أو دفعها بعيداً عنه عبر إعطائها بدائل عن التحالف مع إيران وقوى المقاومة، وكأن سورية ذهبت إلى هذا المعسكر ليس انطلاقاً من وعي وفلسفة معينة ومحددة لا تفيد معها مثل هذه المناورات، إنما كان في حسابات الآخرين أنه إذا تم تغيير السلوك مع سورية يمكن الوصول إلى نتيجة ما معها، وأعتقد أن قمة دمشق، سواءً بالتصريحات المباشرة التي عبر عنها الرئيس بشار الأسد عندما سئل عن رده حول الطلب الأمريكي بالابتعاد عن إيران حين قال: استجبنا للطلب الأمريكي والإسرائيلي ووقعنا اليوم اتفاق إزالة التأشيرات بين البلدين، فأعتقد أن هذه الرسالة الأولى وهي تعدّ رسالةً هامةً جداً ومؤثرة جداً.

الدلالة الأخرى، والهامة على هذا الصعيد، فمعروف أن خيار التسوية الآن إذا لم نقل إنه انتهى بالمطلق، فهو في مأزق، وليس هناك من يجرؤ على الحديث أن للتسوية فرصاً للنجاح، وأعتقد أن هذه القمة والاجتماعات التي عقدت على هامشها، والتي ضمت قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، تؤكد مرةً أخرى أو تبعث برسالة للولايات المتحدة ولإسرائيل ولما يسمى بالمجتمع الدولي ممثلاً بالدول الكبرى، مفادها بأنهم طالما قرروا إدارة ظهرهم للتسوية ووقفوا عاجزين أمام مواقف إسرائيل وتعنتها، وهم الآن لا مبالين إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، لم يبقوا أمام هذا الصراع خياراً آخر للتعبير عن نفسه غير خيار المواجهة والحسم العسكري، وهاهي قوى المقاومة التي نجحت في الفترة السابقة بصد الهجمات وصد محاولات إملاء إرادتهم على شعوب هذه المنطقة، ها هي قوى المقاومة تجتمع الآن وتتدارس الموقف فيما بينها من أجل بلورة الخيار البديل، وهذه القوى التي ثبت أنها قادرة على إلحاق الهزيمة أو على الأقل إفشال مخطط أكبر دولة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت أيضاً هذه القوى في إفشال قدرات إسرائيل التي كان يدور الحديث عن أنها قدرات لا يمكن لأحد أن يحتويها أو يعطل فعاليتها، إن هذه القوى قادرة على بلورة بديل غير المفاوضات، وهذا البديل تقف وراءه شعوب المنطقة وتراهن عليه، وهي مستعدة للالتفاف حوله، وأعتقد أن هاتين الرسالتين أو الدلالتين لقمة دمشق هما الأهم..

❖ ولكن في الفترة الأخيرة تعدت المسألة حد التهديدات المبطنة، وبدأت تأخذ طابعاً متصاعداً، كالحشد العسكري غير المسبوق في الجولان وارتفاع وتيرة التهديدات ضد إيران؟

لنكن واضحين، هل يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن يقبلا بتقديم المزيد من التنازلات لمعسكر المقاومة والممانعة، وخاصةً في ظل أن التنازلات التي قدمت حتى الآن لم تؤد لنتيجة مقبولة بالنسبة لهما؟ أريد أن أكون صريحاً وواضحاً في هذا الموضوع، لدى الولايات المتحدة وإسرائيل مصالح في هذه المنطقة، ويسعيان إلى تحقيقها عن طريق القوة فقط، لأنها مصالح غير مشروعة، لذلك فإن النية بالعدوان لديهما نية قائمة وموجودة دائماً وأبداً، ولا يجب أن نسقطها في أية لحظة من اللحظات، ولذلك أعتقد أن الرئيس بشار الأسد كان واضحاً من هذه الناحية عندما شدد وقال: إن إسرائيل حتى عندما لا تصرح بالعدوان فهي تضمر العدوان، أي بمعنى أنه علينا ألاّ ننطلق من واقع التصريحات كاستدلالات على النية الإسرائيلية، فالنية الإسرائيلية قائمة في العدوان سواءً صرحت بذلك أم لم تصرح، والولايات المتحدة تحضر دائماً للعدوان بمقتضى مصالحها وطبيعة هذه المصالح، ولكن هذه الدول عندما تريد تنفيذ أي عدوان من أجل تحقيق مصالحها فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار أنها ليست الجهة الوحيدة التي تتحرك على هذا الصعيد، فأولاً هناك جهة مقابلة، وإذا كانت هذه الجهة المقابلة سلبية وضعيفة إلى الحد الذي يجعل هناك إمكانية لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية والإسرائيلية بثمن بخس أو محدود جداً فإنهم لن يتوقفوا عن شن أي عدوان وبأسرع وقت ممكن، وتاريخ العلاقة بين العرب وإسرائيل وبين العرب وأمريكا وبين شعوب العالم وأمريكا مليئة بالأمثلة عن هذا الموضوع، ولكن عندما يكون هناك- في لحظة الإجابة عن هذا السؤال المطروح- حسابات تؤكد أن الفريق المستهدف يمتلك من القوة والقدرات ما يجعله قادراً على إفشال أي مخطط وتحويله من فرصة للأمريكيين أو الإسرائيليين إلى كارثة، فأعتقد أنه على هذا الصعيد علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مايلي: هل القرار الإسرائيلي أو الأمريكي سيكون قراراً- للمرة الثالثة بالنسبة لإسرائيل والمرة الثالثة للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من فيتنام وحرب أفغانستان والعراق- أحمق مرةً أخرى؟ من حيث العقل والمنطق يجب أن نستنتج أن عليهما أن يفكرا كثيراً قبل الإقدام على عدوان لم يوفرا له شروط النجاح، ومن حيث سلوك القوى الاستعمارية الأعمى علينا أن نتحضر لإمكانية وقوع مثل هذا العدوان في أية لحظة.



❖ الآن تشتد الأزمة الرأسمالية وتداعياتها الداخلية على كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل»، أفلا تجد كليهما مضطرتين الآن للقيام بهذا العدوان؟

من حيث المبدأ، أعتقد أن منطق المصالح هو الذي يدفعهما، وليس هناك اضطرار، فالاضطرار بحاجة إلى تعريف هنا.. المقصود بالاضطرار هو أن مصالح أمريكا وإسرائيل والتي هي نقيض لمصالح شعوب المنطقة، هذه المصالح وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها أن تتعايش مع مصالح شعوب المنطقة، ولذلك فإن أحد الطرفين سيدفع الثمن على حساب مصالحه، والآن فإن قوى المقاومة والممانعة إما ستوجه لها ضربة لتحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وبهذا المعنى يأتي من يرجح بأن إسرائيل وأمريكا لن تقفا مكتوفتي اليدين وستقومان بعدوان قريب، وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن قوى المقاومة وصلت إلى مرحلة من القوة والاستعداد بحيث أنه عندما تبادر الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو الاثنتان معاً إلى تنفيذ عمل عسكري تحت عنوان «مضطرون له» للحفاظ على مصالحهما، فإن مصالح هذين الطرفين ستتضرر أكثر مما تضررت قبل العدوان، ولذلك أعتقد أننا في تحليل السياق والصيرورة التي لم تكتمل بعد، فإننا لا نستطيع القول على الإطلاق إنه من الممكن أن تكون إسرائيل وأمريكا في هذه اللحظة- إذا أردنا أن نفسر- مضطرتين إلى العدوان...

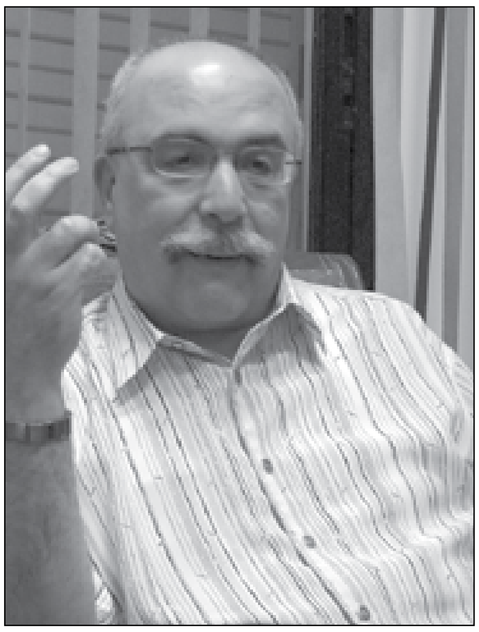
أنا لا أنفي العمل العسكري ولا أنفي إمكانية العدوان، بل أؤكد على الاستعداد من أجل هذا العدوان ولكن لا أستطيع الجزم بتوقيته، أو بإمكانية وقوعه في المستقبل، على اعتبار أنه من غير الممكن التنبؤ بصيرورة التطورات في المستقبل، وبمعنى أنه قد تخلق ظروف وتوازنات في إسرائيل أو أمريكا أو الاثنتين معاً تساعد على العدوان، وقد تخلق أو تتعاظم ظروف وقدرات قوى المقاومة والممانعة وتنشأ توازنات قوى تؤدي إلى زيادة كلفة العدوان على مصالح هذه القوى عن كلفة اللاعدوان، ولهذا السبب علينا أن نقول: إن إسرائيل وأمريكا تستعدان للعدوان ليل نهار، ويمكن أن تفاجئانا بعدوان في أية لحظة تحت ضغط مآزقهما وأزمات مصالحهما في هذه المنطقة، وفي الوقت ذاته علينا أن نثق بقدراتنا حتى هذه اللحظة، فنحن أفشلنا في السابق مخططات من هذا النمط، مثل عدوان ٢٠٠٦ واحتلال العراق والحرب على غزة، وبإمكاننا مالم نذهب بنشوة النصر، أن نبني قوة قادرة على الصمود في وجه القوى المعادية.

❖ ما انعكاسات هذه القمة على المستوى الإقليمي؟ هل يمكن أن تسحب أو تجر إليها وإلى مواقفها وخطها آخرين؟

أعتقد أن الانعكاسات الإيجابية لهذه القمة ستكون كثيرة بكل تأكيد، وستترك انعكاسات إيجابية على خط الممانعة، وأعتقد أننا إذا أخذنا هذه القمة في سياقها السياسي الإقليمي وحتى الدولي، بمعنى التحولات التي جرت على توازن القوى بين قوى المقاومة والممانعة من جهة والعلاقات الدولية مثل الصين وأمريكا من جهة أخرى، وروسيا نسبياً- رغم أنها ما تزال أقرب إلى الموقف الغربي-، والتحول الذي شهده الموقف التركي، والأحداث الحالية في تركيا لتعميق هذا التحول الحادث على مستوى تركيا كلها، إذا وضعنا هذه القمة كحراك وخطوة في وجهة محددة، فبإمكاننا القول: إنها ستكون قوة جذب لملء فراغ، ومنذ فترة طويلة هناك في الأوساط الأمريكية حديث عن الانكفاء الذي تشهده السياسات الأمريكية، وهناك حديث لدى النخبة الأمريكية القريبة من صانعي القرار حول من سيملأ الفراغ في الشرق الأوسط، فهم يرون أن الشرق الأوسط يضم شعوباً قاصرة كما كانت الحال بعد الحرب العالمية الثانية عندما فرضوا الوصاية، لأنهم يعتبرون أن هذه الشعوب غير قادرة، وما زالوا حتى هذه اللحظة يتصرفون على أساس أن هذه المنطقة منطقة مصالح للدول الكبرى، وعندما تصبح قوة هذه الدول الكبرى أضعف من السيطرة على هذه المنطقة يتحدثون عن فراغ، وفي سياق هذا الفراغ تحدث الأمريكيون عن عدة قوى ستملأ هذا الفراغ ومن بينها قوى إقليمية. أعتقد أن تركيا وإيران كأكبر دولتين في المنطقة والدولتين المستقلتين الآن في سياستهما عن الدول الكبرى، تلاقيان سورية التي تمثل قسماً كبيراً من الشعب العربي باتجاه أن تكون حكومات هذه المنطقة التي تعبر عن إرادة شعوب هذه المنطقة هي التي يجب أن تملأ هذا الفراغ، وأعتقد أن القمة بالتحرك الذي شهدته والمشاورات التي جرت فيها والنتائج التي ترتبت عليها.. ستعزز هذا المنطق وهذا الخيار، وبكل تأكيد طالما أن القمة تعزز معسكر المقاومة والممانعة في المنطقة وتعزز استقلالية شعوب المنطقة عن الدول الكبرى، وتملأ الفراغ الذي تحاول الدول الكبرى أن تملؤه نيابةً عن شعوب هذه المنطقة، فإن المتضرر بالتأكيد، هو الدول الكبرى وأصحاب المصالح الاستعمارية، والدول التي ترغب بإحياء صيغ جديدة للهيمنة، ولهذا السبب أعتقد أن المستفيدين هم شعوب المنطقة، والمتضررين هي الدول الكبرى أو الدول ذات الماضي الاستعماري أو التطلعات الاستعمارية.

◄◄

د. كمال خلف الطويل لـ«قاسيون»:
القمة.. إعلان ولوج مرحلة الردع الأقصى الشامل



❖ د. كمال، هل يمكن قراءة قمة دمشق الأخيرة بين الرئيسين السوري والإيراني، بأنها إعلان عن استعداد لحرب وشيكة، أم هي اجتماع تنسيق رفيع للقادم من أحداث، أم أنها بمثابة رسالة عن تلاحم قوى المقاومة والممانعة في المنطقة؟!

هذه القمة بكل المعاني، هي قمة إعلان ولوج مرحلة الردع الأقصى الشامل والمترابط اتقاءً لحرب على المحور الرباعي، وخوضاً لها بنجاح إن شنت!.

❖ كيف يمكن توصيف ما يجري اليوم في المنطقة؟

هناك استحكام في المنطقة بين المحورين: المقاوم يقدر على الردع وعلى تجنب الخسارة، بل والفوز في حال الاشتباك، لكنه غير قادر بعد على المبادرة بهجوم تعرضي بسبب القدرة المعادية على الإيذاء الفادح.. لذا وإلى أن تتعقد أكثر أمور المؤسسة الداخلية، ومن ثم الكونية، سيبقى هذا الاستحكام قائماً في المدى المنظور، أي من سنتين إلى ثلاث سنوات.

❖ما انعكاسات هذه القمة على المستوى الإقليمي، وخاصة على العلاقة بين معسكر الممانعة والمقاومة ومعسكر الاعتدال العربي؟

في الإقليم هناك هدنة وليس انفراجاً بين أطراف من معسكر الخصم «أي التبعية العربية»، وبالتحديد السعودي، وبين المعسكر المقاوم، وهو يتجلى في لبنان. هم، أي معسكر الاعتدال، في انحسار تدريجي، وستجعلهم القمة يتآمرون في الخفاء أكثر، ويسايرون أكثر في العلن... بالتحديد:

١) وسائط العمل الخفي على أشدها الآن لفتح القلعة في طهران من الداخل ولتقويض قاعدة النظام الشعبية.

٢) هي أيضاً على أشدها طلباً لرؤوس مفصلية الطابع في المعسكر المقاوم.

٣) تركيزها الآن ببليون دولار على تمكين إياد علاوي من الفوز في الانتخابات العراقية، ومن ثم الاطمئنان لبيان سياسي تابع يغطي على الانسحاب الأمريكي التام مع نهاية ٢٠١١.

٤) المثابرة على محاولة خنق حماس في غزة تمهيداً لتركيعها مصرياً.

٥) المواظبة على تخليق لوبي حليف في أحشاء النظام السوري على شاكلة رأسمالية مصر الجديدة.

بالنسبة للأزمة الاقتصادية المشار إليها فهي في المهاد، ولم تبدأ جدياً بعد.. لننتظر لنهاية العام وسنرى كيف أننا سنلقي نظرة راجعة ونقول: كان عام ٢٠٠٧ عام التأسيس لجرف قاري بلغ مداه بعدها ببضع سنوات!!.

◄◄

ميخائيل عوض:
القمة.. انتقال من الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي



❖ أستاذ ميخائيل، كيف يمكن توصيف قمة دمشق السورية – الإيرانية بما خرجت به من مواقف ورسائل؟

هذه القمة في الشكل كما قال الرئيسان السوري والإيراني، تقنية وتقليدية، فمنذ واحد وثلاثين عاماً، أي منذ نشوء العلاقات السورية – الإيرانية، كانت القاعدة عقد لقاءين في السنة الواحدة على أعلى المستويات، أحدهما يعقد بين الشهر الأول والثاني من كل سنة بحضور الرئيسين، إما أن يزور الرئيس السوري إيران ويعقد قمة أو بالعكس، وبالتالي فالقمة لجهة شكلها وموعدها هي قمة تقنية وتقليدية وعقدت بموعدها التقليدي، ولكنها اكتسبت أهمية نوعية وما فوق استراتيجية لأسباب كثيرة منها، البيئة السياسية؛ وما تورطت به وزيرة الخارجية الأمريكية من تصريح قبل يوم واحد من انعقاد القمة؛ والتطرف والعدوانية اللفظية التي دأبت إسرائيل عليها خلال السنوات الأخيرة ولاسيما في الأشهر الماضية بالتصعيد الإعلامي في محاولة لممارسة حرب نفسية للتأثير على خيارات المقاومات العربية وسورية وإيران، أو لمعالجة المأزق النفسي ومأزق الثقة في الكيان الصهيوني بعد سلسلة الهزائم التي مني بها؛ وهناك سبب آخر وهو هام جداً ويتجلى بأن المنطقة كما كل العالم تقف على عتبة انعطافة تاريخية تؤسس أو تشهد على ولادة جديد في المنطقة وعلى المستوى الكوني، ونحن في مرحلة حرجة.

وفي المعطيات، فإن هذه القمة اختلفت عن سواها من القمم بعدة مسائل ونقاط، منها على سبيل المثال الحضور العلني والمباشر والواضح لقيادة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، فسابقاً كانوا يحضرون بشكل غير معلن، أما أن يبرز الإعلام هذا الحضور، ففي ذلك مؤشر واضح على أن حلف المقاومة والممانعة قرر الانتقال من استراتيجية الدفاع الاستراتيجي إلى التأسيس لاستراتيجية الهجوم الاستراتيجي!! وإن إظهار حلف المقاومة بصورة وصوت والتزامات هو أمر هام جداً من شأنه أن يقرر حقيقةً أن أي عدوان ضد أي من الجهات الأربع هي حرب ستخوضها الجهات الأربع، وهذا أمر هام جداً وله تأثيرات نوعية. والأمر الآخر أن القمة شكلت صفعة عملية للأمريكيين ليس فقط بالتصريح والنكتة، بل أيضاً بشكل عملي حين ردت على تصريحات كلينتون وقالت: إن شروط باول في تلك الفترة لم يستجب لها فما بالك بأن تعاد وتصاغ في المرحلة الحالية؟ وهذا ما أثار حالةً من السخرية في كل الأوساط الصحفية والدبلوماسية والسياسية بدءاً من الأمريكية وصولاً إلى كل العالم، وكشفت هذه السخرية كيف أن الأمريكي والإسرائيلي يفقدان القدرة، ويعوضان عن ذلك بالتصريحات والصوت، أي تتحول قدرتهما إلى قدرة الحبال الصوتية فقط.

والأمر الثالث المهم هو إعلان القمة بصورة لا لبس فيها أن العراق بات جزءاً من هذا الحلف الإقليمي، سواءً من خلال تصريحات الرئيس الأسد أو من خلال تصريحات الرئيس نجاد، والجاري عملياً هو أن تكون سورية وإيران وتركيا ومعها العراق في حلف إقليمي، وهذا يسمى في علم المستقبل استناداً إلى التاريخ إعادة تأسيس المنطقة وكيانها وحضورها ودورها وإعادة تأسيس التوازنات الدولية، أي أن المنطقة موعودة بشيء كبير جداً..

والأمر الرابع أنها وضعت حداً وبصورة فورية ونهائية لكل تصريح أو تهويل أو تهديد أو تحليل أو قراءة مغلوطة حول المقاومة والممانعة، مؤكدة بأن هذا الحلف لا يرتهب ولا يخاف، وبات حاضراً وجاهزاً وقادراً على رد الصاع بعشرة أمثاله، وبالتالي فإن على الإسرائيلي وحلفه الغربي الأنكلو- سكسو- صهيوني أن يختار الآن وليس بعد عشر سنوات أياً من الخيارات يريد، خيار الحرب ونتيجتها إزالة إسرائيل أياً كان الثمن، حتى وإن كان باهظاً، أو خيار السلام وحده الأدنى استعادة الحقوق. وبهذا المعنى يمكن الجزم باختصار بأنها قمة نوعية استراتيجية ما قبلها ليس كما بعدها بالضرورة، وعلى كل المستويات، ويمكن أن نلحظ كثيراً من التأثيرات في البيئة العربية على النظم العربية التي استسلمت وانحازت لمصلحة التطرف اليميني الإسرائيلي، وبإرادة الشعب العربي وشعوب المنطقة التي بدأت تعتد بوجود قوة قوية وقادرة وتستهزئ بالأمريكي وتلجم الإسرائيلي، كل هذا يمكن قراءته في القمة إضافةً إلى عشرات المعطيات والملاحظات.

❖ بهذا المعنى، هل يمكن اعتبار القمة بأنها قمة حرب، وهل الأمور في المنطقة بدأت تمضي بهذا الاتجاه؟

التوصيف الحقيقي لها أنها قمة حق، وعندما نقول قمة حق فهذا يعني أن الحق يؤخذ بإحدى وسيلتين: إما السلمية أو العسكرية.. نعم، الآن قرر حلف المقاومة بأن الحق يجب أن يعود، وأعطى جزءاً من الخيار لقوى الظلم، فإما أن تعيد الحق بالسلم، وهي جاهزة وقادرة على تلقفه، أو بالوسائل المشروعة الأخرى والحرب إحداها؛ ويمكن القول إن القمة مؤشر على انتقال حلف المقاومة والممانعة من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم الاستراتيجي، بمعنى أنه علينا أن نضع في حسابنا وأن نعتاد على إمكانية العيش أو ضرورة العيش في منطقة بلا إسرائيل، فإذا غامرت القيادة اليمينية المتطرفة الإسرائيلية بحرب، فهي حرب لن تتأخر ولن تطول مدتها عن شهر واحد، وستعيش المنطقة مع هذه الحرب أياً كانت تكلفتها، وإن لم تغامر هذه القيادة بالحرب قريباً فإن هذه المغامرة لن تتأخر كثيراً، ونحن نتحدث هنا عن سنوات وليس عن عشرات السنوات.

❖ في استشراف انعكاسات القمة على المستويين العربي والإقليمي، ماهي برأيك أبرز الانعكاسات؟

إن حلف الممانعة من حيث المبدأ، هو حلف متين وقوي وتاريخي واستراتيجي وقادر على تغيير المنطقة والكون، لأننا نتحدث هنا بالإضافة لسورية عن إيران وتركيا ومعهما العراق، ثم ثلاث جبهات مهمة جداً هي الجبهة اللبنانية والفلسطينية، وأبعد من ذلك الجبهة اليمنية، وإذا عدنا إلى التاريخ وعناصره، سنجد أن هذه المنطقة التي تحتضن هذا الحلف، احتضنت عبر التاريخ الحضارات والأديان والإمبراطوريات، ويمكن أن نلمس بوضوح أن السعودية وبعض دول الخليج، إن لم نقل انحازت، فهي خرجت من حلف الاعتدال، واقتربت من حلف الممانعة بصورة أو بأخرى، وهذه كتلة إضافية مهمة ونوعية يمكن توصيفها بكل التوصيفات، ويبقى الحديث عن ثلاثي الارتباط بالإسرائيلي المصلحي والأمني والاقتصادي المتجلي بالأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر، وهؤلاء الآن بعد هذه القمة قد دخلوا المأزق التاريخي، فالآن يسأل المواطن المصري، وسيسأل نفسه الجندي والضابط المصري بوضوح قاطع: ماذا يجري؟ وأين نحن؟.. سورية عوضت، والمقاومات عوضت، أما مصر أم الدنيا وكل قوتها ومكانتها وموقعها قد بدأت تهزل شيئاً فشيئاً، خاصةً عندما يلتقي ثلاثة من القادة قادرون على صناعة مستقبل المنطقة، ومصر بعيدة عن هذا الاتجاه. ومن وجهة نظري، يمكن أن نلمس سريعاً على سبيل المثال أن الشعب السوري واللبناني والفلسطيني والإيراني ومن يواليهم أو ينشد تمثلهم يعتد بنفسه اعتداداً كبيراً، وهذه حقيقة، أما النظامان المصري والأردني وأبو مازن فسيجدون أنفسهم محصورين في الزاوية: ماذا إذا اندلعت الحرب وانتصر فريق المقاومة؟ ماذا إذا خضعت إسرائيل تحت الخوف من الحرب- وهذا غير مستبعد- ألا يشعر كل عربي مصري أو أردني بعزة عندما يخرج الرئيس بشار الأسد ويستهزئ بكلينتون؟ أليس من دلالة لذلك؟ إن انعكاس ذلك هو وضع هذه النظم والائتلافات في مواجهة الجدار، ستذهبون مع إسرائيل وتصرفها اليميني، أو ستعودون إلى رشدكم؟ حلف المقاومة والممانعة يريد منهم العودة إلى رشدهم، فليس لديه غايات ثأرية تجاه أحد، أما إذا قررت هذه النظم والائتلافات الذهاب والاستمرار بالقطار القديم المتدهور فلا ردهم الله، فهناك قطار حديث وسريع وسائر على سكته، والقمة قالت هذا الكلام بوضوح وفسحة الزمن قصيرة، فالحسم لن يطول عشرات السنوات، بل كلها أيام أو شهور قليلة قبل أن تتضح الأمور، إما أن يعود هؤلاء إلى رشدهم أو أن يتابعوا رحلتهم على القطار المتدهور.

رسائل قمة المواجهة تثبت ما رأته ودعت إليه «قاسيون»!!



◄ القمة شهدت رداً سورياً حاسماً وحازماً على كل المشككين باحتمال تزعزع موقفها الممانع الداعم للمقاومة والمنخرط فيه، بجواب واضح على نصائح هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية بـ«الابتعاد عن إيران»، بإلغاء التأشيرات معها وإعلان أن العلاقة السورية الإيرانية هي علاقة استراتيجية.

◄ الرئيسان السوري بشار الأسد والإيراني محمود أحمدي نجاد، وفي المؤتمر الصحفي الذي جاء في ختام القمة، أكدا على الكثير مما يثبت متانة حلف المقاومة وانتقاله من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً بالمعنى الاستراتيجي. فالرئيس السوري بشار الأسد أكد أن العلاقات السورية – الإيرانية «استراتيجية»، وأن المتغيرات في المنطقة والعالم أثبتت صحة «الرؤية المشتركة» لكلا البلدين المتفقين على دعم صمود الشعب الفلسطيني «في مقاومته ووحدته»، ودعم الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي في سعيها لتحقيق المصالحة و«خروج آخر جندي محتل من أراضي العراق». كما جدد الأسد «موقف سورية الثابت من موضوع الملف النووي الإيراني، والمتمثل بحق أي دولة في هذا العالم أن تمتلك الطاقة النووية السلمية، وهذا الحق تضمنه الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع. أما الحديث عن طرح شكوك حول وجود برنامج عسكري فعلى الجهات التي تطرح هذا الطرح أن ترينا – فقط من أجل المصداقية – ما الذي تفعله تجاه البرنامج النووي العسكري المطبق منذ عقود طويلة في إسرائيل وعندها يكون لهذا الكلام ولهذه الشكوك بعض صدقية».

◄ في الملف العراقي، أعرب الرئيسان عن «ارتياح» كل من دمشق وطهران لنتائج انتخابات الإدارة المحلية كونها أعطت «مؤشرات قوية وواضحة بأن الشعب العراقي يريد وحدة العراق، وأن العراق لا يذهب في الاتجاه الذي ربما أراده البعض وتوقعه من انقسام وتفتت وصدام بين أبناء الوطن الواحد». كما قال نجاد إن «النصر حل علينا وظروف المنطقة والعالم تتجه بسرعة لمصلحة مواقف إيران وسورية»، مضيفاً: «يجب أن نمنع التدخل الأجنبي في منطقتنا». مؤكداً أن «موقف إيران وسورية يزداد قوة على الساحتين الإقليمية والدولية»، وإلى وجوب «أن يغادر المحتلون في أسرع وقت من المنطقة» وأن «المقاومة ستستمر حتى تحرير كل الأراضي المحتلة». وكان الرئيس الأسد قد أكد أثناء انعقاد القمة أن «سورية مستعدة في كل وقت وكل لحظة لمواجهة أي عدوان إسرائيلي، وأننا – نحن أبناء المنطقة – من يحدد قضايانا ومستقبلنا ومصالحنا»، والأهم قوله: «إن تمتين العلاقة بين دول المنطقة المحورية هو الطريق للوصول للقرار المستقل»، في حين قال أحمدي نجاد إن «تنمية علاقة سورية وإيران وتركيا والعراق، كفيلة بمنع الهيمنة على المنطقة».. و«نحن في البداية، وأمامنا انتصارات أكبر».

◄ من جهته، قال الرئيس الإيراني الذي توقع أن تندلع شرارة الحرب في الربيع أو الصيف المقبلين، أن موقف دمشق وطهران «يزداد قوة على الساحتين الإقليمية والدولية»، وأن «المقاومة ستستمر حتى تحرير كل الأراضي المحتلة»، مشدداً على ضرورة «تغيير النظام الأمني – السياسي – الاقتصادي العالمي القائم على «هيمنة القوى الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية»، لأنه «وصل إلى نهاية الطريق».

◄ وكانت قاسيون قد سبقت القمة بالدعوة إلى أبرز ما تبنته من مواقف ورسائل، وعبرت سلسلة افتتاحياتها السياسية الأخيرة عن أهمية تلاقي مواقف الدول المحورية في شرقنا العظيم باتجاه التقدم خطوة استراتيجية في المواجهة الجارية.. وهذا يؤكد مرة أخرى صوابية الرؤية والتحليل لدى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وهو ما تثبته الحياة بشكل مستمر..

شايلوك.. يأتينا من جديد (5)

إبراهيم البدراوي - القاهرة

في عام ١٩٢٩ بدأت المطالبة بالتمصير، ولكن معركته دامت لأكثر من ثلاثين عاماً بين كر وفر، واستخدمت فيها الرأسمالية اليهودية كل الحيل غير المشروعة لوأد العملية.

كانت مطالب التمصير تقتضيها تطورات فرضها الحراك الاجتماعي الناتج عن الهجرة من الريف إلى المدن وتوسع الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير مجالات عمل.

كيف تم إجهاض التمصير؟

صدر قانون الجنسية في مصر عام ١٩٢٦، وتبعه عام ١٩٢٩ مرسوم بقانون بفصل الجنسية المصرية عن الجنسية العثمانية. المفارقة هي أنه بينما ظلت عائلات الرأسمالية اليهودية الكبيرة

بما في ذلك المقيمة في مصر منذ زمن طويل قد احتفظت بجنسياتها الأجنبية (عائلة هراري موزعة بين السويسرية والبريطانية– عائلة موصيري إيطالية– عائلة سوارس فرنسية– عائلة كاسترو إسبانية الأصل وافدة إلى الدولة العثمانية بعد سقوط غرناطة وتحمل الجنسية اليونانية)، فإن اليهود من البرجوازية المتوسطة والصغيرة التابعين للرعوية العثمانية (وقد فقدوها بعد معاهدة سيفر عام ١٩٢٣) لم يكن من الممكن عودتهم إلى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧. أو حتى اكتساب الجنسية الايطالية بعد وصول موسوليني إلى الحكم. ولذلك فإن أعداداً كبيرة منهم سعت إلى الحصول على الجنسية المصرية وحصلت عليها.

حينما ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، وكذا صدور قانون في عام ١٩٤٧ يقضي بأن تكون نسبة ٧٥٪ من الوظائف العليا في الشركات ونسبة ٩٠٪ من العمالة للمصريين، فإن الرأسمالية اليهودية الكبيرة اعتمدت على اليهود المتمصرين للتحايل على القانون. ثم صدر قانون في عام ١٩٤٩ بفرض سريان الضرائب على الأجانب في مصر حتى ولو كانت ناتجة عن مصادر غير مصرية. وقانون صدر عام ١٩٥٠ بإلزام الشركات المساهمة بأن تقدم اقراراتها لحسابات التشغيل إلى القاهرة وليس إلى الخارج. فقد تحايلت الرأسمالية اليهودية على ذلك عن طريق العضوية المصرية في الشركات اليهودية من النخبة المشار إليها آنفاً لإجهاض هذه القوانين. وتدل هذه التحايلات على أن اليهود لم يكن ولاءهم لمصر، ويدعم ذلك أن عدد اليهود كان ٦٣٥٥٠ يهودياً في عام ١٩٢٧ بينما كان عدد من حصلوا على الجنسية هو ٢١٩٣٤ يهودياً فقط نتيجة تطورات استفادوا منها وكانت تحركاتهم تتم وفق مصالحهم فقط.

ثورة يوليو واستئناف التمصير (المرحلة الأولى):

بعد أقل من شهرين على ثورة يوليو صدر قانون الاصلاح الزراعي الأول (٩ سبتمبر ١٩٥٢). وكان ضمن أهدافه بعد توزيع الأرض على المعدمين من الفلاحين، أن يتجه كبار الملاك السابقين لاستثمار أموال التعويضات في التصنيع. وفي سياق هذا الهدف، ولحفز رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر تم تعديل مواد قانون صادر عام ١٩٤٧ لتكون نسبة رأس المال المصري ٤٩٪ في حال عدم تغطية المصريين للحصص المعروضة من الأسهم في غضون شهر واحد، إذ يمكن لأي فرد أو جهة أجنبية الاكتتاب فيها.

غير أن الرأسمالية اليهودية استفادت من هذا القانون، ولكن وفق وجهتها ومصالحها، بالتركيز على قطاعات التجارة والمال، وكذا خدمة اقتصاديات القطن التي شهدت رواجاً بسبب الحرب الكورية. كما اتجهوا بصحبة البرجوازية المصرية وعلى رأسها كبار ملاك الأراضي السابقون إلى عقارات المباني، أي أن معظم أنشطتهم كانت في إطار هادف إلى تحقيق أكبر تدوير لرأس المال وتحقيق أعلى معدل ربح (يتم تصديره إلى الخارج) حيث كانت بنوك: موصيري– زليخة– سوارس– البنك البلجيكي والدولي، تتولى مهمة التحويل إلى الخارج.

كان هذا هو اتجاه الرأسمالية اليهودية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦. وإلى جانب ذلك اتجهت إلى تدعيم سيطرتها الإدارية في الشركات حتى دون رأس مال. لذلك فإن هذه الجولة من محاولات التمصير لم تحقق نجاحاً.

بدايات التمصير الحقيقي:

عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، صدر في عام ١٩٥٧ قانون بوقف نشاطات الوكالات التجارية. وكان اليهود قد حولوا أموالهم عن طريق الشركات والبنوك اليهودية وأودعوها لحسابات هذه الوكالات. وخلال الفترة من نوفمبر ١٩٥٦ حتى سبتمبر ١٩٥٧ هاجر حوالي ٢١٠٠٠ يهودي من مصر. حيث قاموا بتهريب حوالي ٨ ملايين جنيه مصري (وهو مبلغ هائل بمعايير ذاك الزمن) رغم أنه لم يكن مصرحاً بأكثر من ٣٠ جنيه للفرد الواحد.

رداً على العدوان والحصار الاقتصادي قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون التمصير، وفرضت الحراسة على بنك سوارس (المندمج مع البنك البلجيكي والدولي) وكذا على بنك زليخة، أهم معاقل تهريب الأموال. كما تمت تصفية رأس المال اليهودي في شركة كوم أمبو المملوكة لعائلات: سوارس– رولو– قطاوي وورثتهم، والذي يبلغ ١٥٠٠٠٠ حصة. وبسبب خلافات بين المدراء المصريين والإدارات اليهودية، استقال «ليون كاسترو» من مجلس إدارة البنك التجاري المصري. كما استقالت «دنيس هراري» مديرة بنك موصيري في وقت متأخر قبل قرارات التأميم بشهر واحد.

التأميم..الرحيل:

كانت الرأسمالية اليهودية قد قطعت شوطاً كبيراً في تهريب أموالها من مصر حتى عام ١٩٦٠، حيث استشعر اليهود اتجاه الريح. كان عددهم قد تقلص في ذلك العام إلى ٨٥٦١ يهودياً، رغم أن التأميم في المرحلة الأولى (الأوسع) في يوليو عام ١٩٦١ كان يقضي بتأميم قطاعات بنسبة ١٠٠٪ وفي مرحلة أخرى بوضع حد أعلى للملكية في المنشآت المؤممة في حدود ١٠٠٠٠ جنيه، وأباح بيع باقي الأسهم بسعر إقفال آخر يوم تم فيه تعامل بورصة القاهرة. كما أن عملية التأميم اتبعت مبدأ التعويض بإصدار سندات على الحكومة بقيمة ما آل إليها من أسهم بفائدة ٤٪ ولمدة ١٥ عاماً. لكن رحيل اليهود استمر إلى أن وصل عددهم إلى حوالي ١٥٠٠ في عام ١٩٦٦، معظمهم من العجزة والنساء والأطفال الذين لا ترغب إسرائيل في استقبالهم، وليس لهم مصالح اقتصادية هناك، أو رأت في وجودهم بمصر مصلحة في استخدامهم كجواسيس كما كشفت عنه أحداث عام ١٩٦٧ التي أظهرت ولاءهم لإسرائيل وليس لمصر التي آوتهم. وبذلك وصل عددهم إلى قرب عددهم أوائل عصر محمد علي.

(يتبع...)

■■

الهيئة الوطنية... حراك شعبي بامتياز

محمد العبد الله



لم يكن يوم ٢٤ شباط/ فبراير عادياً كغيره من الأيام. فقد شهدت بيروت، وفي مؤتمر صحفي متميز، بحشده الإعلامي «عشرات المندوبين من الصحافة المقروءة، والفضائيات، ووكالات الأنباء»، بيان الإعلان عن ولادة «الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة». أهمية الحدث لم تكن نابعة فقط من رمزية الشخصيات المؤسسة للهيئة، التي اعتلى منصة المؤتمر عدد منهم، بل جاءت مدعومة ومؤيدة، من عشرات الأسماء التي وقعت على دعوة المشاركة في هذا الحراك «أكثر من سبعين شخصية»، وكذلك من خلال الوثائق المتعددة التي لم يكن بيان الافتتاح/ الإعلان الذي أعلن الانطلاقة العلنية للتحرك، سوى إيجاز مكثف للرؤية النظرية، التحليلية، التي تعتمدها الهيئة في قراءتها النقدية للحالة السياسية الفلسطينية، ولاستشرافها للمهمات المستقبلية.

لقد تمخضت أكثر من ستة أشهر من الحوارات السياسية والنظرية، بين العشرات من الكفاءات الأكاديمية والإعلامية والمجتمعية عن ولادة الهيئة. إذ لم تكن المداولات والتباينات التي تضمنتها العديد من اللقاءات في أكثر من مكان، خاصة، في تجمعات الفلسطينيين في «فلسطين التاريخية والأردن وسورية ولبنان والمغتربات»، سوى الحالة الطبيعية التي تدل على حيوية هذا الحراك المجتمعي وأهميته. وكتجسيد عن حالة الغليان الشعبي، المعبر عن الرغبة في الانتقال من حالة الغليان إلى حالة الفعل، في مواجهة اتفاق أوسلو الكارثي وتداعياته «التنسيق الأمني بما يعنيه من ملاحقة واعتقال القوى المناضلة، التخلي عن شعبنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وعن عودة اللاجئين، المهجرين من بيوتهم وممتلكاتهم، و...». ولهذا فإن ما تضمنته «الوثيقة الجامعة، ومشروع الوثيقة السياسية» التي تمحورت حولها المناقشات الواسعة، أنتج أخيراً، التعريف السياسي/ التنظيمي للهيئة، والوثيقة التي حملت عنوان (بيان فلسطين)، اللذان رسما الطريق، وحددا الأسس التي ستعمل بها لجان وأفراد الهيئة على مدى الأشهر الثلاثة القادمة، وصولاً للمؤتمر الموسع الذي سينتخب القيادات المركزية والمحلية، ويصوغ برنامج العمل.

جاء الحراك الشعبي كتعبير عن رفض غالبية أبناء شعبنا وأمتنا لطريق الاستسلام، المسمى «نهج أوسلو»، الذي حوّل قيادات وكوادر من حركة التحرر إلى عناصر سلطة بوليسية، قمعية، تنفذ مخططات سلطات الاحتلال، وتتماهى مع سياساته الاقتصادية، التي أدت لنشوء شرائح اجتماعية، طفيلية، تقوم بنهب للأموال التي تقدمها الدول المانحة، وتمارس دور الوسيط/ الوكيل، عبر ربط الوضع الاقتصادي المهمش، والتابع، بمركزه الصهيوني/ الامبريالي. ومن هنا جاء التركيز في وثائق الهيئة على أهمية إعادة إنتاج ونشر لثقافة المقاومة، التي تتصدى ليس لقوى الاحتلال الصهيوني، بل ولكل أشكال التبعية والارتهان، التي تتبعها السلطة تحت دعاوى زائفة ومضللة، تحمل عناوين «التنمية والسلام الاقتصادي». وتتصدى هذه الثقافة لمحاولات تطويع العقل والإرادة تحت مسميات «التطبيع»، التي تنشر سمومها العديد من منظمات «الأنجزة» المشبوهة.

لقد أكدت كل التصريحات والمواقف التي أدلى بها أبرز رموز الهيئة عبر وسائل الإعلام، على الرفض الكامل لسياسة «المفاوضات حياة»، لأن ماجرى طوال الأعوام السابقة، داخل الغرف المغلقة، وعلى طاولة الحوارات خلف جدران الذل والخنوع، بين سلطة الحكم الذاتي المحدود وحكومة العدو الصهيوني، يشير إلى بؤس هذا النهج وعبثيته. ومن هنا جاء التأكيد مراراً على أن هذا الحراك سيناضل من أجل أن ينقل حالة التململ والغليان التي تسود المجتمع الفلسطيني إلى خطة عمل من أجل انبعاث حالة نهوض شاملة. ولهذا أكدت الشخصيات المؤسسة للهيئة على ضرورة إحداث نقلة نوعية في العمل الجماهيري/ المجتمعي، يحقق لأوسع كتلة شعبية فلسطينية، الفعل المباشر لكي تحافظ على حقوقها ومطالبها، ولتتصدى لكل محاولات التراجع والتفريط بتلك الحقوق والمطالب. ولتبني في مواجهة ذلك سياسة ثقافية جديدة، تتمسك بالثوابت: ثوابت الأرض، والوطن، وبأن الشعب العربي الفلسطيني، شعب واحد، موحد في تصديه لقضية واحدة ومحددة، هي الاستعمار الإستيطاني، الإحلالي، الذي تجلى في احتلال أرضه عام ١٩٤٨، وطرد أهلها، ليتوسع عدوانه واحتلاله، ليطال باقي الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧. وفي تأكيد على صوابية التوجه، أعاد المؤسسون، تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، الإطار الجبهوي والتمثيلي الكفاحي لشعبنا، المستند على مرجعيته، التي تحددت بالميثاق الوطني بمواده الـ٣٣. ولذلك تميز الخطاب السياسي والإعلامي لرموز الهيئة بالوضوح البارز، حينما أعلن تمسكه بالمقاومة، ودعمه وتأييده لكل أشكالها في مواجهة الاحتلال والغزو، لأن المقاومة بالنسبة للشعب الواقع تحت الاحتلال هي واجب، وليست حقاً فقط. ومن هنا أجاب التحرك بشكل واضح على أية تساؤلات ستطرحها قوى «التشكيك والعداء» له، سواء بعبارات التضليل والتنكيل، أو بالإشارة إلى خلفية بعض الرموز السياسية والتنظيمية. لأن قوى وشرائح «الردة والخراب» في مجتمعنا، أدركت منذ اللحظة الأولى معنى هذا الحراك ومضمونه، من حيث عمله على حشد أوسع قاعدة شعبية حول نُخَبه المُبادرة، لأنها تعكس كل أطياف وألوان العمل السيَاسي المقاوم، التي جمعتها، ووحدت رؤيتها، الكتلة الواسعة مما يسمى بالمستقلين– أي غير المنضوين بالفصائل والحركات– والتي شكلت رموزها البارزة، المادة الصمغية التي جمعت هذا الحراك المتنوع والمشتت.

إن أهمية هذا التحرك الجديد، أنه يعمل على إعادة قضية فلسطين إلى الأمة العربية، ولفضاء الأمة الإسلامية، ولكل قوى التحرر العالمية. لأن قضية فلسطين هي قضية العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. فإقامة الكيان الصهيوني على الأرض العربية في فلسطين، استهدف العرب: أمةً، ثروات، تنمية، ونهضة. ولهذا فإن النضال من أجل حرية فلسطين وعودة شعبها، هو نضال من أجل حرية العرب وكرامتهم.

لقد استقبل المفكرون العرب إعلان الهيئة الوطنية، بكتابات مؤيدة وداعمة، فالدكتور عبد الستار قاسم، المحاضر في جامعة النجاح بمدينة نابلس المحتلة، يختتم مقاله المنشور حول الهيئة، قائلاً (لا نتوقع المعجزات من المبادرين، لكن الزخم الشعبي وراءهم، وتأييد قطاعات واسعة من الأمة العربية والإسلامية لهم سيصنع بالتأكيد ما نتطلع إليه). وكذلك فعل الكاتب والمفكر فهمي هويدي في مقاله المنشور مؤخراً وهو يتحدث عن رسالة الحراك في مصر، وفلسطين «ولادة الهيئة» (الحراك يعد بمنزلة شعاع يلوح من بعيد، يتطلب جهداً لكي يتحول إلى ضوء حقيقي قد يلبي بعض أشواقنا. وكونه كذلك لا ينبغي أن يكون مثبطا للهمم، لأن مجرد إطلاق الشعاع يعني أن جهود التيئيس فشلت في تحقيق مرادها، وأن ثمة نبضاً حياً في الأمة يستحق أن نرصده. وإذا لم يمثل ذلك الشعاع دعوة لما هو أفضل، فإنه على الأقل قد يجنبنا ما هو أسوأ وأتعس).

■■

اقتصاديون أمريكيون: أزمة أخرى تلوح في الأفق..

ماثيو جيف – ABC، آذار ٢٠١٠ / ترجمة عبادة بوظو

على الرغم من أن غالبية الأمريكيين مازالوا يكافحون للتعافي من آثار أسوأ هبوط اقتصادي في بلادهم منذ الكساد الكبير، فإن أزمة أخرى تلوح في الأفق، واحدة ستكون أكثر سوءاً من الحالية، وذلك طبقاً لتقرير جديد أصدرته مجموعة من كبار خبراء الاقتصاد والمال وواضعي الضوابط المالية على المستوى الاتحادي الأمريكي سابقاً.

في تقريرها تحذر المجموعة، التي تضم من بين أسماء أخرى كلاً من روب جونسون، عضو لجنة الخبراء الماليين التابعة للأمم المتحدة، وإليزابيث وارين، عضو هيئة رقابة خطة الإنقاذ المالي، من أن إجراءات إصلاح الضوابط المالية التي تقترحها إدارة أوباما والكونغرس ينبغي تشديدها لمنع المصارف من مواصلة العمل بالاستثمارات عالية المخاطر التي دفعت بالاقتصاد الأمريكي فجأة إلى حافة الانهيار تقريباً في عام ٢٠٠٨.

ويواصل التقرير تحذيره من أن البلاد غارقة حالياً «بحلقة يوم الدينونة»، تقوم المصارف فيها باستخدام الأموال المعارة إليها في اللجوء إلى مجازفات كبرى ضمن محاولتها دفع حصص كبيرة لأصحاب الأسهم مع دفع علاوات مالية للمدراء لديها؛ وعندما تتخذ هذه المجازفات مسارات خاطئة تتلقى المصارف مجدداً من الحكومة أموال خطط الإنقاذ المتأتية أصلاً من أموال دافعي الضرائب.

كما يحذر التقرير من أن «المخاطرة التي تعتمدها البنوك سوف تصبح قريباً أكبر من أي وقت مضى».

ويقول جونسون في التقرير الذي كلفه به معهد روزفلت، المستقل، إنه من دون إجراء المزيد من الإصلاحات الصارمة فإن «أزمة أخرى، أزمة أكبر تضعف كلاً من قطاعنا المالي واقتصادنا عموماً، هي أكثر من متوقعة، إنها حتمية».

يصف كبير الاقتصاديين في المعهد، جوزيف ستيغليتس، الحائز عل جائزة نوبل، يصف التقرير بأنه «نقطة انطلاق هامة نحو حوار حول تحديد حجم الشوط الذي قطعناه على طريق إصلاح الضوابط».



ويشن التقرير هجوماً عنيفاً على بعض اللاعبين الرئيسيين في واشنطن، حيث يكتب جونسون: «لقد أظهر قادة حكومتنا قلة حيلة في إصلاح أخطاء نظام السوق لدينا»، في حين عبّر عن نقد مماثل عضوان آخران في المجموعة هما البروفسور في معهد ماساشوتيس للتكنولوجيا سيمون جونسون، وبيتر بوون من مركز الأداء الاقتصادي، وكتبا أن رئيس البنك الاحتياطي الاتحادي بن برنانكي ووزير الخزانة تيم غيثنير «كانا يشرفان على السياسة عندما كانت الفقاعة تكبر، وهما الآن الرجلان ذاتهما اللذان يضعان (خطة) "إنقاذنا"».

وتقول الدراسة «إننا في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ اقتربنا إلى حد ملحوظ من حافة كساد كبير جديد. وفي المرة الثانية قد لا نكون «محظوظين» جداً، لأن خطر حلقة يوم الدينونة يبقى قوياً ومتنامياً. فما الذي سيجري عندما تضرب الصدمة الثانية؟ قد نكون عندها على مشارف مرحلة يكون فيها الجواب: تماماً كما كان الحال عليه إبان الكساد الكبير- انهيار كوني مدو».

وتطالب المجموعة المصارف الكبرى بالاحتفاظ بسيولة رأسمالية تتراوح نسبتها بين ١٥ و٢٥ بالمئة من قيمة أصولها المالية، وتطالب بسن قوانين تهدد بعقوبات أشد للمسؤولين التنفيذيين الذين يتلقون علاوات من أموال خطة الإنقاذ، مثلما تطالب مسؤولي الحكومة بأن يباشروا بتجزئة الشركات المتضخمة أكثر مما ينبغي.

وفي التقرير تجدد إليزابيث وارين، رئيسة مجلس المراقبة التابع للكونغرس، دعواتها لإقامة وكالة مستقلة تتولى حماية المستهلكين من الممارسات المسيئة في وول ستريت وتقول: «بينما قام المصنعون بتطوير أجهزة الـ«الآي بودز» والتلفزيونات ذات الشاشات المسطحة، فقد أتقنت الصناعة المالية فن تقديم الرهون العقارية وبطاقات الائتمان وعمليات الإفراط في السحوبات بالشيكات بما يتجاوز الأرصدة، مقترنة على نحو كامن مع شروط خفية تحجب السعر والمخاطرة. وباتت السلع الجيدة مختلطة بالخطيرة، وأُخلي بالمستهلكين لكي يحاولوا اكتشاف الفرق، والفصل فيما بين هذه السلع بأنفسهم، حيث يمكن لعواقب هذا الأمر أن تكون كارثية».

أما عضو المجموعة فرانك بارتوني، من جامعة سان دييغو، فيدعي أن «صفحات الموازنة والحساب لغالبية المصارف في وول ستريت مفبركة» في حين يطرح عضو آخر هو راج دايت من مركز الشتاء في كامبردج لسياسة المؤسسات المالية أن كبار مؤسسات الرهون العقارية المدعومة حكومياً من شاكلة «فاني ماي» و«فريدي ماك» أضحت «معقدة من دون ضرورة ومعابة على نحو لا يمكن إصلاحه» وينبغي بالتالي التخلص منها.

من المتوقع أن تقدم لجنة المصارف التابعة لمجلس الشيوخ برئاسة السيناتور الديمقراطي عن ولاية كونيتيكوت، كريس دود، مقترحها حول إصلاح نظام الضوابط المالية في وقت ما من الأسبوع المقبل. وهنا يدعو التقرير الكونغرس لأن يشرّع إصلاحات قوية بالحد الذي يمنع انحلالاً آخر.

يقول جونسون: «قال السيناتور ديك دوربن ذات مرة إن المصارف "تدين" لمجلس الشيوخ. إن الأسابيع القليلة المقبلة سوف تحدد مدى صحة هذه المقولة من خطئها»..!

■■

محمد صالح خليل لاجئاً إلى عوالم الجسد

◄ منذر جوابرة

« إن الفن قوة مشكّلة قبل أن يكون جميلاً »...

● (جوته)

الفنان محمد صالح خليل، والذي أقام معرضه في جاليري «المحطة»، كان من الفنانين القلائل على المستوى الفلسطيني، والذين اخترقوا الإطار الاجتماعي المتخلخل أصلاً، ليكون أكثر إيماناً وقوة بمنطقه الفني وقدرته التكتيكية بمعالجة موضوع جدلي فلسفي إنساني، وهو الجسد، إذ يعتبر الجسد في بنائنا الاجتماعي من الأمور الحساسة والتي يصعب تناولها أحياناً بمواضيع فنية مباشرة، ويرجع أحد الأسباب الرئيسية بذلك للحروب والنكسات التي أصابت الشعب الفلسطيني عبر مراحله التاريخية الطويلة، مما دفع الفنانين للتفكير بنهج جماعي توعوي أو وطني رمزي، ولكن بعد كل هذه المراحل جاء محمد صالح ليفجر هذا الشائك ويطرح تساؤلات أمام الجمهور الفلسطيني.



الموضوع الذي أثاره الفنان صالح، ليس موضوعا مفاجئاً ولا جديداً قياساً لمستوى التراكم الفني والتجربة الفنية العالمية، ولكنها قد تكون مفاجئة على مستواها المحلي الضيق، إذ فاجأ قليلي التجربة والخبرة البصرية تحديداً، حول السؤال الحاضر دوماً: الجنس.. وإذا تتبعنا الحالة الداخلية للإنسان يتبين أنه بفطرته لا يرفض هذا المنطق، لأنه وبكل بساطة منطق وجودي يدّعم فكرة البقاء، ولكنه خجل من الناحية النفسية المباشرة بحكم تعّود العين على التلقي، أي وضع الجمهور أمام هذه الصورة الإنسانية العارية يخلق قلقاً حذراً لعدم وجود تجربة مسبقة وصحية أيضاً للمتذوق الفني، الذي يعتبرها بمعظم حالاتها أنها خدش للحياء، على أن هذا الموضوع متداول على مستواها الإنساني الفيزيائي والنظري والبصري أيضاً، وتركيب الازدواجية (المزدوج) لكافة الأشكال الطبيعية يأتي عادياً من عامة الناس، مجرد إحساسهم بتشابه أو تطابق الشكل العام. أما حينما يصل الفن فيصبح إشكالية.

جاء معرض «هندسة الجسد» للفنان صالح، مزيجاً ما بين الرسم التعبيري تارةً والأكاديمي تارةً أخرى، وهذا الأسلوب قد يوقع الفنان في فخ الرضا الأكاديمي ان لم يكن ذكياً ومتمرساً على الإحساس الفني، ولا سيما حينما يتعلق موضوع الرسم بجسد المرأة، لما يحمله هذا الجسد من قيم جمالية عالية، قد تغري الفنان برسمها أكاديمياً على حساب القيمة الفنية، مقابل ذلك وخلال الممارسة الفنية التعبيرية قد يكون اللون والخط أحدالمُغريات التي تُقدم للفنان وبذلك يقل حضور الرسم، ويذهب أكثر نحو الاختزال. لكنّ صالح استطاع الحفاظ على توازن أفقي بين الرسم الأكاديمي والتعبيري، وبذلك نأى باللوحة عن إغرائها الجنسي، وارتقى بالعمل الفني وبمتذوقه لحالة أكثر تعايشاً بين نقيضين مركبين، جاء هذا التعايش من خلال قوة الخط، واللون، والبعد النفسي الجريء الذي تجلى في الاشتغال على عدم اكتمال الرسومات بالخط، بينما كانت ضربات اللون أكثر حرية وتجاوزاً للمساحات المحددة، بطريقة انفعالية منتمية للاوعي.

من ناحية تعبيرية نجد تقاطع الفنان محمد صالح مع الفنانين التعبيريين مثل راؤوه، في تجاوز الألوان الصامتة والشهوانية الشكلية برسم الجسد البشري، كما أن أجسامه الأخرى مرتخية ومنتفخة خاصة في رسم الوجوه، على أن نقاط الالتقاء الأخرى بين محمد صالح وغويا ودوميه، ساهمت بتجاوز أسلوبه للمحلي منتمياً لتاريخ عالمي في أسلوب المدرسة التعبيرية.

ثمة تركيز عال على الكآبة الإنسانية وظهر ذلك في وحدة شخوصه، بيد أن شخوصه المنفردين المثلين للموت في تقاطع آخر مع الفنان مونك، وكلاهما تناولا موضوع المرأة، حيث تظهر شاردة هائمة العيون رغم إغرائية جسدها .

أما ألوانه فتعتبر ألوان ذات أسلوب ألماني، كما تعبر عن جرأة أكثر منها عند التعبيرية الفرنسية، فقد ثار التعبيريون الألمان ضد الأخلاق الاجتماعية البرجوازية وعقليتها .

تقاطع آخر بين الفنان صالح والفنان نولده في رسم الأجساد العارية، مقابل الوجوه اللامبالية والحزينة التي يغطيها اللون الرمادي المحزن، وهذه نظرة نولده حول مفهومي الجمال و القبح، إذ يرى أن القبح أكثر تعبيرا عن الجمال، لأنه تعبير عفوي وسريع، وقوي وجريء.....

لا بد من التركيز على تجربة محمد خليل صالح كأحد الركائز الفنية المهمة في فلسطين، والذي ما زال يعيش هنا ويحافظ على نمط معين بالفنون التشكيلية البصرية، ومدى تجربته العميقة التي لا تنطوي تحت التجريب بقدر ما تعبر عن خبرة وتجربة أصيلة تضيف للتنوع التشكيلي الفلسطيني لوناً جديداً.

moonmonther@gmail.com

ربما ..!

خيانة المكتبة..

هناك أكثر من أربعين كتاباً لم تُقرأ إلى الآن، تشهد على هذا الطاولة التي تكدست فوقها عناوين كثيرة: «أجمل قصة عن اللغة»، «الجماعات المتخيلة»، «الخالة تولا»، «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية»، «الماء والأحلام»، «ترجمة البازلت».. وإلى ما هنالك من عناوين لا مجال لذكرها لئلا تكون الفضيحة مجلجلةً!

لا أعرف كيف تجمّعت هذه الكتب بهذه الغزارة، لكن ما أعرفه أنها باتت تعني شيئاً واحداً هو أنها نوع من أقسى أنواع الخيانة، خيانة المكتبة!!

القراءة الآن متروكة بين الأشياء الحقيقية الكثيرة المتروكة، مقابل الأشياء الزائفة الكثيرة المعتمدة والمأخوذ بها. والمكتبة رُذلتْ وأُهملت في زمن التنادي لـ«مجتمع المعرفة»، ويا لها من مفارقة!!

أربعون كتاباً وأكثر لم تقرأ!! كل التبريرات الممكن سوقها ستبدو غير مقنعة ولا كافية، فلو قلتُ هي مشكلة وقت، لفَنّد الأمر نفسه بنفسه إذ أن عملنا في جزء كبير منه هو قراءة، ولو تذرعتُ بأنها مشكلة تتعلّق بالمال كذبتُ، ذلك أن بند شراء الكتب بات بنداً ثابتاً في الميزانية الشهرية.. هي في الحقيقة مشكلة مزاج معطوب، ونفْس خاوية وجوفاء، فعموماً لم نعد نجد البحبوحة التي يحتّاجها الّدماغ كي يمتص رحيق الورق المطبوع، بعد انهماكنا في سفاسف ثقافة سريعة التحضير، سريعة الزوال طبعاً.. وما قادنا إلى خيانة المكتبة الآن سيودي بنا، بلا شك، إلى سلال لا متناهية من الخيانات لكل معنى أصيل.

في أوروبا يستطيع الإنسان الملاءمة بين كل المعطيات، فعلى سبيل المثال يفرد المتسوّل قماشته للمحسنين وبين يديه كتاب، بينما نرى مثقفنا المحلي يتعيّش على شوائب ما قرأ في شبابه، مساهماً، وبقرار واعٍ، في رفد الانحدار بمزيد من الانحدار، وفي دعم الانحطاط بانحطاط أشد وأقوى.

ذات مرة قال القارئ الكبير آلبرتو مانغويل إن قراءة الكتب بحد ذاتها عمل ثقافي.. لنسأل بناءً عليه: ما معنى خيانة المكتبة؟؟

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

فيلم «بالألوان الطبيعية»:
الفن على مشرحة العيب والحرام

◄ جهاد أبو غياضة

يحاول فيلم «بالألوان الطبيعية» للمخرج أسامة فوزي والمؤلف هاني فوزي، أن يعود إلى السؤال الأول الذي طرحه الاثنان في فيلمها السابق «بحب السيما».. وهو: ما علاقة الدين بالفن؟ وما حدود هذه العلاقة و أطرها الفكرية حين تلتبس العلائق في مجتمع يعاني كل حالات الجذب والتجاذب القيمي والفكري بفعل منظومة من الموروثات التي تنمي الاختلاف دون أن ترعى طرائق وثقافة احترام وتقبل الآخر؛ إلى أن وصل الأمر حد وجود منظومات تفكير أصولية إقصائية إلغائية في الجانبين (الدين والفن).



ينطلق الفيلم لتركيب بناه السردية من تفكيك الثيمة الأساسية (العلاقة بين الدين والفن) إلى خطوط درامية متفرعة ترتبط بحيوات شخصياته المجتمعة في بوتقة «كلية الفنون الجميلة- قسم الفن التشكيلي» على اعتبارها اللبنة الحكائية للتعبير عن المجتمع ككل. في إشارة للدور الكبير الذي تلعبه الجامعات باعتبارها حلقة الوصل بين مرحلة التلقي والتأثير العملي من حيث تكوين شخصية الفرد العملية، وبالتالي دوره في المجتمع، وباستعراض لحالة الاستقطاب الفكري للشباب الجامعي. فنرى شخصية بطل الفيلم «يوسف» (الفنان كريم قاسم) الذي يهوى الرسم، ويمتلك موهبة متميزة يلتحق بكلية الفنون الجميلة رغم رغبة والدته في أن يدرس الطب. وفيها يصطدم بنظم الكلية، و يهرب للمرة الأولى عندما يجد نفسه مضطراً إلى رسم جسد عار (موديل)، وهو ما يوقعه في صراع قيمي بين فكرتي الحلال والحرام، والصح والخطأ في عرف المجتمع، والذي يعكسه على شكل أسئلة لله. ثم يعود إلى الكلية فارضاً موهبته على من حوله، وصولاً إلى تقديمه مشروع تخرجه معتمداً على تصوير فكرته عن العقاب والثواب، والجنة والنار باعتبارها جزءًا من العالم الداخلي للإنسان أكثر منها مكاناً فعلياً يتم فيه العقاب والثواب. إلا أن هذا الاستنتاج الذي وصل إليه بطل الفيلم اختلف تماماً عند البطلة «إلهام» (الفنانة يسرا اللوزي) التي ارتبطت بعلاقة عاطفية مع كريم وصلت إلى العلاقة الجنسية. لكن إحساسها بالذنب بسبب هذه العلاقة يدفعها إلى الحجاب، ثم النقاب، ثم إلى تغيير دراستها بعد ذلك إلى هندسة الديكور كتعبير عن التغير الكامل في الفكر والإرادة.

يركز الفيلم أيضاً على فساد التعليم من خلال قيام الأساتذة باستغلال الطلبة بدءاً من عميد الكلية، ويقدم بقية الأساتذة على شكل شخصيات كاريكاتورية هزلية تأكيداً على ضعف دورهم في العملية التعليمية؛ باستثناء أستاذ واحد يحترم مهنته ورسالتها، في إحالة على أزمة الفن والفنان المعاصر في مواجهة المجتمع، ومقدماً نقداً لكل شوائب العملية الفنية التي لا تقتصر على الفن التشكيلي فقط، لكنها تمتد لباقي الفنون.

لكن الفيلم لا يكتفي بذلك بل يطرح موضوعة الصراع الدائر بين الطوائف والفئات في المجتمع في مشهد «قاعة الرسم» التي اختلط فيها صوت الموسيقى الأجنبية مع الشرقية، وصوت الأذان مع جرس المسيحي في مشهد واحد يحاكي جوهر الصراع المتمثل في فرض القناعات والأفكار.

لماذا خلقني الله موهوباً طالما الفنون من المحرمات؟ يسأل «يوسف» ربه بعد صراعه النفسي ما بين رغباته، وبين منهج مجتمعه الذي ما يزال يعيش شتات الخلط بين الدين والعادات، وبين الموروث الاجتماعي والديني. وبذلك يفتح الفيلم المجال للتفكير والجدال حول الفرق بين قيمة العقيدة، وبين معنى وتأثير الموروثات والعادات على المجتمع، ويسأل سؤال الوجود الأهم: هل الحياة هي رغبة ذاتية ومشيئة حرة أم قدر ومشيئة إلهية؟ وهل يعني تحرر العقل تحرير الجسد؟

الفيلم وعلى أهمية قضيته وخطورتها قد وقع في فخ الوعظ التربوي المباشر، والسردية التي تصل في كثير من الحوارات حد الإطالة المملة التي قد تختلف مع فلسفة الصورة ومدلولاتها ،وحتى استنساخ المشاهد، إضافة للكثير من المشاهد الجنسية المجانية التي لا سياق نصي لحدتها ومبالغتها .

حصيلة عرض الفيلم، موجة من الاعتراضات والانتقادات أهمها من طلبة وأساتذة كليات الفنون الجميلة المصرية عبر بيانات وتصريحات صحفية، وإنشاء مجموعات على «الفيسبوك» للمطالبة بوقف عرض الفيلم محتجين بما سموه (الكذب وتزوير الحقائق) حيث أن قضية «الموديل العاري» التي يقدمها الفيلم كمستند من يقول بالتحريم تم إلغاؤها منذ عام ١٩٧٤م، وأصبحت مادة الرسم التي تعتمد علي الموديل مادة تتعامل مع الموديلات وهم بكامل ملابسهم، أما مادة «التشريح» فصارت مادة نظرية بحثية لا يستخدم فيها الموديل من قريب أو بعيد..!

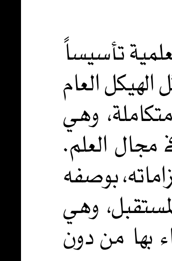
ركن الوراقين

لماذا العلم



عنوان جديد ضمن سلسلة «عالم المعرفة» يُعنى بإلقاء نظرة مقرّبة على العلم لغير المشتغلين به. يناقش الكتاب طبيعة العلم: ما هي؟ ما الثقافة العلمية؟ ما الثقافة التي ليست علماً؟ كيف نمحو الأمية الثقافية العلمية؟ كما ويناقش فكرة العلم بوصفه إضافة جوهرية للإنسان والطبيعة. والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا.. وأخيراً يقدم الكتاب مخططاً عاماً لتعلم الثقافة العلمية تأسيساً على عدد من الأفكار الكبرى التي تمثل الهيكل العام للنظرة العلمية إلى العالم في وحدة متكاملة، وهي تشكل أساساً فكرياً للتعليم العام في مجال العلم. يقول مؤلف الكتاب: «إن وفاء المرء بالتزاماته، بوصفه مواطناً، لن يكون بالأمر اليسير في المستقبل، وهي التزامات سيكون من المستحيل الوفاء بها من دون الإحاطة بالمعارف الأولية للعلم».

العربية في مواجهة المخاطر



تعيد «نقابة المعلمين» في سورية طباعة كتاب عبد الكريم الأشتر بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم. يتكون الكتاب، الذي كان محاضرات بالأساس ألقاها المؤلف في مناسبات لغوية مختلفة، من ثلاثة فصول حول اللغة العربية وما تواجه من مخاطر الضعف والإحباط، في المواجهة الدائرة، منذ مطلع النهضة الحديثة، بينها وبين لغات الثقافات المتقدمة، إضافة لما تعانيه من الداخل في أقطارها المختلفة، من زحف العاميات حتى على مراكز الحياة الإدارية والوظيفية والإعلامية..

يقول كتاب «العربية في مواجهة المخاطر» إن ما وصلت إليه الساحة اللغوية من تخريب لا يختلف عما وصلت إليه الساحة السياسية، بسبب الانجراف الهائل في تيار العولمة الهادف إلى السيطرة على الاقتصادات والثقافات، وبالتالي اللغات، من أجل طيها لمصلحة القوي.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/3/3) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«سورية دراما» والتقوقع في البث التجريبي

◄ نبيل محمد

يصعب التفريق منهجياً بين بث تجريبي لقناة مختصة في مجال الدراما، وبين بث فضائية «سورية دراما»، على اعتبار أن المواد المقدمة في هذه الفضائية ما تزال في إطار التجريب، مع العلم أنه قد مر عام على بداية بثها.

جاءت فكرة تقديم فضائية سورية مختصة بالدراما لتوازي التطور الإنتاجي للدراما السورية، وبزوغها كفن كثيف الأداء على صعيد الفنون في سورية.. فإذا كانت هذه الفضائية قد حضرت لتوثق بعض الإنتاجات الدرامية وتكرر عرضها فإنها تسير في طريق النجاح، أما إذا كان الهدف منها تقديم مواد برامجية تحليلية ونقدية وحيوية، فإنها ما زالت في بثها التجريبي.

ما الجديد؟

في الحقيقة لا جديد قدمته «سورية دراما» سوى أنها قناة مختصة بالدراما، فهي تحمل في كل دقائق بثها أسباب ضعفها وشلل أدائها، فحيوية أدائها تكمن في تنوع الأعمال الدرامية المقدمة إلى حد ما، بحيث تخلو الفترة التي لا يتم عرض مسلسل ما فيها من مادة برامجية ذات أساس محدد أو ذات مبرر عرض، إضافة إلى ضعف الكوادر القائمة على تلك البرامج وحداثة تجربة المقدمين والمذيعين بشكل واضح جدا.

فالبرنامج الإخباري «أخبار الفن» يفتقر إلى المادة الساخنة والحية إلى درجة أنه يبدو مجرد استذكار لبعض الوجوه الدرامية الغائبة عن مجال العمل، من نجوم الصف الثاني والثالث، إضافة إلى اقتصار الخبر على تقديم مادة تعرض خبراً عن عمل ما يتم تصويره دون الإحاطة البانورامية بالعمل، وغالباً ما يغيب نجوم العمل الأوائل عن المادة، ويبدو دخول كاميرا الفضائية إلى (لوكيشن) التصوير ضعيفا وخجولا، بحيث لا يخرج بإحاطة كاملة لأي عمل جديد، بقدر ما يقدم وجهة نظر بعض الفنانين بقضية معينة، أو تذهب الكاميرا خلف مهمة ملء وقت البث بحديث لممثل نسته الكاميرا لطول غيابه عنها، ليتحدث عن شروطه في انتقاء الأدوار مع الاعتقاد بأنه مستعد لتوقيع أي عمل يعرض عليه ليعود بصور جزئية إلى ذاكرة الجمهور.

أما الفواصل البسيطة المتمثلة في «عين على المسرح»، «عين على السينما» فيبدو أن هذه العين قد ضاقت إلى درجة أنها لم تشاهد سوى عرضين أو ثلاثة، يتم تكرارها يوميا إلى درجة الملل، مع العلم أن الفقرات المنتقاة من هذه العروض هي عبارة عن ثلاثة إلى أربعة مشاهد، دون التنويع حتى في المشاهد المختارة من العرض الواحد، وهذا ما يعزز في دور التوثيق الوحيد الذي تقوم الفضائية به.

«دراما غناء» هي تطبيق أغنية ما على مشاهد من مسلسل، على أن تكون المشاهد المنتقاة متماشية عاطفياً مع الأغنية، وهو أسلوب تقليدي مكرر بصورة سيئة لا احترافية، حيث كانت تقدم فضائية «روتانا سينما» هذا النموذج بعنوان «سينما كليب» منذ عدة أعوام، وإنما بطريقة احترافية تتماشى فيها الأغنية مع المشهد، إلى درجة يصعب الفصل بين حركات وكلمات الممثلين وبين كلمات الأغنية.

«مواعيد» برنامج لا داعي لوجوده نهائياً، اللهم إلا ملء وقت البث بمادة ممتدة تأخذ حيزا زمنيا لا وجود لمادة أخرى تملؤه، على اعتبار أن أوقات عرض مواعيد المسلسلات تظهر كفواصل إعلانية بين العروض الفعلية للأعمال الدرامية، وبشكل كثيف، مما يجعل من الممكن الاستغناء عن هذا البرنامج الذي يأتي تجميعا لعدد من إعلانات المسلسلات المكررة على الشاشة أصلاً، ومن ميزات برنامج «مواعيد» طول مدة عرض الفقرة المقتطعة من المسلسل، إلى درجة أن المشاهد يظن نفسه في حالة حضور كامل للعمل الدرامي... وهو ما يسهم في استهلاك الوقت وتضييعه، مما يؤكد أنه لا وجود لمادة بديلة.

أما البرنامج المترجم «أجمل مواقع التصوير في هوليوود» والذي يأتي في إطار التنويع، فهو لا يختلف عن أسلوب الفضائيات المحلية في تكرار البرامج القديمة، كبرامج «الكاميرا الخفية» و«أخطاء وعثرات» مثلاً، على اعتبار أن نموذج برنامج «أجمل مواقع التصوير في هوليوود» هو برنامج مستهلك في الفضائيات العربية المختصة في مجال السينما، مع فارق كبير، هو أن هذا البرنامج يستعرض أفلاما مر على إنتاجها عدة أعوام، لدرجة أن البرنامج المترجم مستهلك وغير حيوي، وهو بالتالي لا يختلف عن بقية البرامج الهادفة إلى ملء وقت البث.. لا أكثر ولا أقل.

من طبيعة أي تجربة إعلامية محلية جديدة، أن تعلن نفسها وتدخل في إطار التكرار والاستهلاك واللا معنى عدة أعوام، حتى يتم الاستقرار على كادر عمل مهيأ إلى حد ما، ويفهم رسالة الوسيلة، ثم يبدأ البث الحي... فلنقتنع إذاً أن فضائيتنا الوطنية المخصصة للدراما لا تزال في إطار البث التجريبي، ولننتظر عدة أعوام ليتم وضع خطة برامجية للبث الحي لهذه الفضائية.



«DOX BOX» في نسخته الثالثة:
الجمهور السوري يعيش «أيام سينما الواقع»

افتتحت يوم الأربعاء ٣ آذار في صالة الكندي بدمشق الدورة الثالثة من تظاهرة أيام سينما الواقع، بالعرض الأول للفيلم الهولندي (أصرخ)، الذي يتناول حياة اثنين من الطلاب الجولانيين في جامعات دمشق، وتفاصيل ما يعيشونه من تعب وأمل أمام الواقع المرهق تحت الاحتلال...

وتقام هذه التظاهرة في ثلاث مدن سورية في شهر آذار هي: دمشق من ٣ ـ ١١، وحمص من ٥ ـ ٧، وطرطوس من ٦ ـ ٨، في صالات الكندي في هذه المحافظات، إضافة إلى مسرح الحمراء في دمشق.

تتضمن هذه الدورة ٤٣ فيلماً تسجيلياً إبداعياً من حول العالم، ١٩ فيلماً منها يعرض للمرة الأولى في المنطقة العربية. تتوزع هذه الأفلام على عدة تظاهرات، أولها هي المختارات الرسمية، التي تتضمن ١٥ فيلماً من حول العالم تتنافس على جائزة الجمهور، وهي عبارة عن منحوتة من تصميم وتقديم النحات السوري مصطفى علي، ومبلغ نقدي قيمته ١٥٠ ألف ليرة سورية.

كما سيشهد DOX BOX 10 حضوراً واضحاً للفيلم التسجيلي السوري، حيث تم إطلاق مسابقة (أصوات من سورية) التي سيقدم فيها هذا العام خمسة أفلام لمخرجين سوريين، تتنافس جميعها على جائزة (DOX BOX – Soura).

بالمقابل تتضمن أيام سينما الواقع تظاهرتين جانبيتين حول موضوعين اجتماعيين، التظاهرة الأولى هي (الطبقة العاملة تذهب إلى الجنة)، والثانية هي تظاهرة (رجال ونساء).

وستكون التظاهرة الجانبية الثالثة منصة عرض لما هو جديد في عالم الفيلم التسجيلي اليوم، حيث سيعرض تحت عنوان «روائع المهرجانات» عدد من الأفلام التي احتلت مركزاً متقدما بما حصدته هذا العام من جوائز حول العالم في مهرجانات دولية مختلفة.

وتقدم الدورة الثالثة من أيام سينما الواقع DOX BOX لأول مرة في العالم العربي، فرصة استثنائية للقاء بعض أشهر السينمائيين التسجيليين، إذ سيحل المخرجان الأمريكيان د.ا. بينيبيكر وكريس هيغدس والمخرج التشيلي الكبير باتريسيو غوسمان ضيوفا عليها.


● من العروض

بين قوسين



جيل العراء والصمت

◄ خليل صويلح

في حال فكّرنا بالتقاط حساسية إبداعية جديدة في سورية، أين نبحث عنها، وأين سنجدها؟ غياب المنابر المتخصصة في الإبداع أضاع الفرصة لوضع خريطة إبداعية محلية واختبار خصوصيتها البلاغية والجمالية. هل صحيح، كما يردد بعضهم أنه لا أسماء جديدة لافتة؟ ولكن كيف وصل هؤلاء إلى هذا الاستنتاج الصارم؟

فجأة يكتشف المرء أنه لا توجد لدينا مجلة أدبية واحدة، تعنى بالأصوات الجديدة، وتتلمس حساسيتها المختلفة، وأين تقف في خضم التحولات الكبرى التي تطيح بالطمأنينة.

عشرات الأسماء تظهر سنوياً، لكنها لا تجد منبراً واحداً يؤطر هذه التجارب، ومن ثم يضعها في نسق معرفي خاص بها. دوريات اتحاد الكتاب العرب مغلقة على حفنة من المريدين وبحساسية تلغي أية محاولة للاختلاف والكتابة خارج السرب. وزارة الثقافة تفتقد إلى مجلة متخصصة بالأصوات الجديدة، أين تذهب المواهب إذاً، هل تغرّد على شاشة المنتديات و«الفايس بوك» في مدونات شخصية، قد لا يلتفت إليها أحد؟

اليوم لا نعرف أين تذهب الأصوات الجديدة بنصوصها، ومن يواكبها نقدياً ليضعها في سياق ما.

أتساءل هنا، بعد صدور كتاب لشاب ما، ماذا يفعل وأين يضع قدميه، وكيف يكتشف موقعه الإبداعي، بعيداً عن مجاملات الأصدقاء.

كان جيل الستينيات صاحب أكبر عدد من البيانات الشعرية، ويكاد كل شاعر أن يمتلك بياناً خاصاً بتجربته ومفهومه للشعر. أما شاعر اليوم فإنه يولد في العراء، ولا «سجل نفوس» يقيد اسمه في حقل الإبداع.

ربما كان الأمر مبكراً أن نتحدث عن جيل «ما بعد مطلع الألفية الثالثة»، ولكن لا أفق واضحا إلى اليوم لتسجيل أسماء جيل الألفية الثالثة ولو على سبيل الذكرى، بعد أن اندحر جيل التسعينيات في زوايا ضيقة، منسجما مع عطالة المرحلة، على رغم كل الزلازل المحيطة، حتى أنه من الصعب اكتشاف جملة جديدة تعبر عن مشهد الألفية بحروبه ومصطلحاته وصورته المتغيرة.

ثمة حالة ضجر، وحالة عزلة، وحطام تجارب، وموت مؤكد.. وهذه الأحوال كلها تستحق التفاتة نقدية ما، لتوصيفها، لرفع راية الخسارة والخذلان.

إنه جيل الصمت فحسب، وأعتقد أنه بحاجة إلى كتابة بيان شعري ثم محوه، فالورق الأبيض دلالة أخرى على الصمت.

هل من يرفع عنقه، ويقول: هذا نصي؟

مرة أخرى هل يعقل ألا توجد مجلة إبداعية واحدة تحتفي بخرائب هذا الجيل؟

khalil.s@scs-net.org

الإعلان عن بدء تصوير مسلسل «كليوباترا»

قريباً سوف تبدأ عمليات التصوير الفعلية في سورية للمسلسل العربي «كليوباترا»، من إنتاج شركة الإنتاج المصرية «عرب سكرين»، وقد عقد مؤتمر صحفي أعلن من خلاله تفاصيل الأحداث ومسارها وأبرز الشخصيات المشاركة فيه.

المسلسل الذي يخرجه وائل رمضان وألفه قمر الزمان علوش يضم نجوما من سورية ومصر: سلاف فواخرجي «كليوباترا»، ومحمد صبحي «يوليوس قيصر»، وفتحي عبد الوهاب الذي يؤدي دور «كاري»، إضافة إلى طلحت حمدي ونضال سيجري.

المخرج وائل رمضان قال: «أتناول في المسلسل الجانب الشعبي من حياة الملكة كليوباترا، وحالة التأثر والتأثير بينها وبين الشعب الذي أحبها وأحبته، مما جعلها تأخذ قرارا بالانتحار قبل أن ترى شعبها يُذل».

من جانبه قمر الزمان علوش كاتب العمل قال: «إن كل الكتابات التي تناولت شخصية كليوباترا ظلمتها ولم تنصفها، ولاسيما أنها كانت ذات طابع خيالي بحت، وفيها الكثير من التناقضات»، مضيفا أن رد الاعتبار لهذه الشخصية كان جزءا من هدفه. ورأى علوش أن «كل كتب التاريخ دون استثناء غيبت العنصر الوطني المصري في تلك المرحلة كليوباترا والمراحل التي تلتها وكان هدفي أيضاً رد الاعتبار للشعب المصري الذي وقع تحت ظلم المؤرخين الذين لم يوضحوا الجوانب الوطنية التي كانوا يتمتعون بها».

من جانبه قال الفنان المصري محمد صبحي: «إنني كثيراً ما أحكم على الأعمال من خلال النوايا المسبقة، وهذه النوايا انبثقت من النص أولا، وثانياً من خلال الحوار بين الماضي والحاضر وطريقة معالجة النص على اعتبار أنه من الصعوبة أن تقدم الأعمال التاريخية».

وبناء على ذلك رأى صبحي: «إن كليوباترا ليس مجرد عمل متحفي يُقدم بشكل رصد تاريخي بقدر ما هو رؤية لتلك الحقبة، بل ويمكن إسقاط ما نعيشه اليوم على ما جرى في الماضي».

